تقرير متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

٢٠١٩-٢٠٢٢

جمهورية مصر العربية

اللجنة الوطنية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته

مصر - دائماً

الرقابة الإدارية

تقرير متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

٢٠١٩/٢٠٢٢

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ (٢٠٤) وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ (٢٠٥)﴾ (سورة البقرة)

صدق الله العظيم

الفهرس

تقديم: ١

الملخص التنفيذي: ١٢

منهجية القياس: ٢

الهدف الأول: تطوير جهاز إداري كفء وفعال: ٢٢

الإجراء الأول: تفعيل المبادئ الحاكمة لعمل الجهاز الإداري للدولة. ٢٢

الإجراء الثاني: وضع خطة تدريبية للعاملين في الجهاز الإداري وفقًا لمتطلبات التطوير. ٢٣

الإجراء الثالث: تفعيل نظام التدقيق والرقابة الداخلية. ٢٣

الإجراء الرابع: تحديث قواعد بيانات الأصول والعاملين بوحدات الجهاز الإداري. ٢٣

الإجراء الخامس: تحديث البنية التحتية لوحدات الجهاز الإداري للدولة. ٢٤

الإجراء السادس: تفعيل نظام جوائز التميز في الأداء الحكومي. ٢٤

الإجراء السابع: تطوير هياكل الأجور وربطها بمنظومة متطورة لتقويم الأداء. ٢٥

الإجراء الثامن: وضع آليات تضمن عدم تعارض المصالح. ٢٥

الإجراء التاسع: قياس معدل رضاء المواطنين المتعاملين مع وحدات الجهاز الإداري. ٢٥

الإجراء العاشر: تفعيل الربط المميكن بين الوحدات الحسابية. ٢٦

الهدف الثاني: تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية. ٢٨

الإجراء الأول:استكمال قاعدة البيانات القومية المتكاملة

لربط كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة الكترونيًا. ٢٨

الإجراء الثاني: تفعيل منظومة الدفع والتوقيع الالكتروني. ٢٨

الإجراء الثالث: تفعيل تبادل المعلومات بين الأجهزة الحكومية الكترونيًا. ٢٩

الإجراء الرابع: تبسيط الإجراءات الإدارية وميكنة الخدمات العامة

وتقديمها من خلال قنوات متعددة. ٢٩

الإجراء الخامس: استكمال إنشاء المراكز التكنولوجية في مختلف أنحاء الجمهورية،

وضم كافة خدمات المواطنين إليها، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتنظيمية

والإدارية اللازمة لتفعيلها. ٣٠

الإجراء السادس: استكمال ونشر أدلة الخدمات الحكومية. ٣٠

الإجراء السابع: تطوير منظومة تقييم أداء الجهات الحكومية المقدمة للخدمات الجماهيرية ٣٠

الهدف الثالث: تفعيل آليات الشفافية والنزاهة بالوحدات الحكومية ٣٢
الإجراء الأول: تفعيل مدونات سلوك الموظفين في كافة وحدات الجهاز الإداري..... ٣٢
الإجراء الثاني: إتاحة البيانات والمعلومات عن استراتيجيات
وخطط الجهاز الإداري للدولة فيما لا يضر بالأمن القومي..... ٣٢
الإجراء الثالث: إتاحة تقارير الجهات الرقابية وفقًا لدستور ٢٠١٤ والقوانين المنظمة لذلك ٣٣
الإجراء الرابع: استمرار نشر ميزانية وموازنة المواطن لتتضمن المصروفات
والإيرادات وأهم التوجهات الجديدة..... ٣٣
الإجراء الخامس: إنشاء وتحديث المواقع الالكترونية الخاصة بالجهات الحكومية ٣٣
الإجراء السادس: تفعيل منظومة الخطوط الساخنة
وتطوير منظومة الشكاوى المعنية بمكافحة الفساد ٣٤
الإجراء السابع: نشر خطة المشتريات الحكومية ٣٤
الإجراء الثامن: نشر تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الاستراتيجية..... ٣٤
الهدف الرابع: تطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد:..... ٣٦
الإجراء الأول: تحديث البنية التشريعية للجهاز الإداري للدولة بما يضمن جودة أدائه..... ٣٦
الإجراء الثاني: تحديث التشريعات واللوائح المنظمة للصناديق
والحسابات الخاصة تضمن مزيد من الشفافية والمحاسبة..... ٣٦
الإجراء الثالث: تحديث التشريعات المنظمة لعمل الأجهزة المعنية
بمكافحة الفساد لضمان الاستقلالية والشفافية في ذلك المجال ٣٧
الإجراء الرابع: سن قوانين (حماية الشهود والمبلغين
والضحايا والخبراء، قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية،
قانون اتاحة وحرية تداول المعلومات) ٣٧
الإجراء الخامس: دراسة ميكنة اقرارات الذمة المالية وإصدار التشريع الخاص بها ٣٨
الإجراء السادس: تفعيل قانون حظر تعارض المصالح ٣٨
الإجراء السابع: تعديل وتحديث التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد ومنها
(تعديل قانون الإجراءات الجنائية، وقانون المرافعات) وذلك بغرض تسهيل
الإجراءات وتحقيق مبدأ العدالة الناجزة..... ٣٨
الهدف الخامس: تحديث الإجراءات القضائية تحقيقا للعدالة الناجزة..... ٤٠
الإجراء الأول: تطوير البنية التحتية للنظام القضائي..... ٤٠
الإجراء الثاني: تطوير بنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والميكنة
بمنظومة العمل القضائي..... ٤١
الإجراء الثالث: استخدام التطبيقات الذكية في تقديم الخدمات القضائية..... ٤٢
الإجراء الرابع: دعم قدرات الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائي..... ٤٢
الهدف السادس: دعم جهات إنفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته..... ٤٤
الإجراء الأول: استكمال تطوير هياكل الأجهزة الرقابية..... ٤٤
الإجراء الثاني: إبرام اتفاقيات بين الأجهزة الرقابية لتفعيل تبادل المعلومات..... ٤٤
الإجراء الثالث: تحديث البنية المعلوماتية للأجهزة الرقابية ٤٥
الإجراء الرابع: تطوير مهارات وقدرات العاملين بالأجهزة الرقابية..... ٤٥
الإجراء الخامس: وضع خطط خاصة لإدارة مخاطر الفساد بكافة جهات إنفاذ القانون ٤٥
الإجراء السادس: تطوير المؤشرات الوطنية الخاصة بمدركات الفساد لتكون
بمثابة مصدر تغذية عكسية لأولويات الوقاية من الفساد ومكافحته ٤٥
الإجراء السابع: إعداد البحوث والدراسات في المجالات المتعلقة بالحوكمة
ومكافحة الفساد..... ٤٦
الهدف السابع: زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته: ٤٨
الإجراء الأول: تطوير برامج توعوية بخطورة الفساد ودور المواطن في مكافحته..... ٤٨
الإجراء الثاني: تنفيذ مبادرات توعوية لمكافحة الفساد في المدارس والجامعات..... ٤٩
الإجراء الثالث: تضمين قيم النزاهة والشفافية بالمناهج الدراسية
لمراحل التعليم قبل الجامعي..... ٥٠
الإجراء الرابع: تفعيل الميثاق الأخلاقي للطالب الجامعي..... ٥١
الإجراء الخامس: إعداد ميثاق أخلاقي لعضو هيئة التدريس..... ٥١
الإجراء السادس: إكساب الإعلاميين والصحفيين المعارف الخاصة بالوقاية
من الفساد ومكافحته ٥١
الإجراء السابع: تفعيل دور الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
لنشر قيم النزاهة والشفافية..... ٥٢

الإجراء الثامن: تفعيل دور المؤسسات الدينية في نشر الوعي
بخطورة الفساد وآثاره السلبية..... ٥٢
الإجراء التاسع: حث الجهات الأكاديمية ومراكز البحوث
على إجراء الدراسات المتخصصة في مجالات منع ومكافحة الفساد
ودراسة التجارب الدولية والإقليمية الناجحة. ٥٢
الهدف الثامن: تفعيل التعاون الدولي والإقليمي في منع ومكافحة الفساد: ٥٤
الإجراء الأول: تطوير التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة
الفساد واسترداد الموجودات..... ٥٤
الإجراء الثاني:عقد دورات تدريبية لتبادل الخبرات بين جهات إنفاذ القانون
ونظرائها الإقليمية والدولية ٥٥
الإجراء الثالث: إبرام مذكرات تفاهم بين جهات إنفاذ القانون
ونظرائها الإقليمية والدولية وتفعيل القائم منها..... ٥٧
الإجراءان الرابع والخامس: المشاركة في الفعاليات الإقليمية
والدولية في مجال منع ومكافحة الفساد ٥٨
الإجراء السادس: دراسة انضمام وحدات إنفاذ القانون إلى بعض المجموعات الدولية
والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات وغسل الأموال..... ٥٨
الهدف التاسع: مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع الفساد ومكافحته: ٦٠
الإجراء الأول: تفعيل مدونات السلوك للقطاع الخاص والمجتمع المدني ٦٠
الإجراء الثاني: دعم قدرات القطاع الخاص والمجتمع المدني
في مجالات منع ومكافحة الفساد ٦١
الإجراء الثالث: إطلاق مبادرات لمنع ومكافحة الفساد بالتعاون
مع القطاع الخاص والمجتمع المدني ٦١
الإجراء الرابع: تيسير حصول منظمات المجتمع المدني
والقطاع الخاص على المعلومات المتاحة بما لا يمس الأمن القومي أو الصالح العام ٦٢
الملحقات: ٦٤

قائمة الملحقات:

مرفق ١ الهياكل التنظيمية المحدثة ٦٤
مرفق ٢الجهات الحكومية المستحدث بها وحدة للمراجعة الداخلية ٦٦
مرفق ٣ قواعد البيانات بمنظومة البنية المعلوماتية للدولة المصرية..... ٦٩
مرفق ٤ خدمات مصر الرقمية..... ٧٢
مرفق ٥ الجهات التي تم ربطها بمنظومة G2G ٧٨
مرفق ٦ الخدمات التي تم ميكنتها ٨٠
مرفق ٧ المراكز التكنولوجية ٨١
مرفق ٨ المواقع الالكترونية للوزارات والمحافظات والجامعات. ٩٦
مرفق ٩ القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد الصادرة خلال سنوات الاستراتيجية ١٠٠
مرفق ١٠ ميكنة نظم العمل بالجهات القضائية..... ١٠٣
مرفق ١١ الخدمات القضائية الالكترونية..... ١١٥
مرفق ١٢ الدراسات الصادرة عن مركز البحوث والدراسات
بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد. ١١٧
مرفق ١٣ أطروحات الماجستير والدكتوراه المتعلقة بمكافحة الفساد المجازة
خلال سنوات الاستراتيجية. ١٢٠
مرفق ١٤ المشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الفساد ١٢٤
مرفق ١٥ أنشطة دعم قدرات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع ومكافحة الفساد. ١٢٨

تقديم

بـدأ المسـار الاسـتراتيجي المصـري فـي مجـال مكافحـة الفسـاد يـوم ٩ ديسـمبر ٢٠١٤ بإطـلاق المرحلـة الأولى للاسـتراتيجية الوطنيـة لمكافحة الفسـاد ٢٠١٤-٢٠١٨، والتـي أسـفرت عـن تغيـر كبيـر فـي تنسـيق سياسـات مكافحـة الفسـاد فـي الدولـة المصريـة، فقبـل عـام ٢٠١٤ كانـت هناك خطـط مختلفة تتبناها جهـات إنفاذ القانون المختصـة بمكافحـة الفسـاد دون أن يكون هناك ذلك التنسـيق الاسـتراتيجي الموجود منذ إطلاق المرحلـة الأولـى للاسـتراتيجية. واسـتمرارًا لهذا النهـج بالتزامـن مـع الاحتفـال باليـوم العالمـي لمكافحـة الفسـاد في ٩ من ديسـمبر عـام ٢٠١٨ قـام السـيد رئيـس الجمهوريـة بإطـلاق المرحلة الثانيـة مـن الاسـتراتيجية الوطنيـة لمكافحـة الفسـاد ٢٠١٩-٢٠٢٢، ونحن اليوم نشـهد انقضاء مرحلة ثانية من الاسـتراتيجية حققنـا فيها العديد مـن النجاحـات وتغلبنـا فيهـا علـى صعوبـات واجهتنـا فـي المرحلـة وتعلمنـا فيهـا الكثيـر من خـلال محاولتنا التصدي للتحديـات المختلفة التي واجهـت التنفيذ.

يعتبـر تنفيـذ الاسـتراتيجية الوطنيـة لمكافحـة الفسـاد التزامًـا قوميًـا بالأسـاس حيـث نـص الدسـتور المصـري فـي مادتـه ٢١٨ علـى التزام الدولـة بمكافحـة الفسـاد والتـزام الهيئـات والأجهـزة الرقابية المختصة بالتنسـيق فيما بينها فـي مكافحـة الفسـاد ووضـع ومتابعـة تنفيـذ الاسـتراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرهـا من الهيئـات والأجهـزة المعنية، وفي نفـس الوقت تطبيق مصر للاسـتراتيجية الوطنية لمكافحـة الفسـاد يعتبر إنفاذًا لنـص المادة ٥ من اتفاقيـة الأمـم المتحـدة لمكافحـة الفسـاد الذي يحفـز الدول الأطـراف في الاتفاقيـة على وضع سياسـات منسـقة لمكافحـة الفسـاد و تنفيذها تعـزز مشـاركة المجتمـع وتجسـد مبـادئ سـيادة القانـون وحسـن إدارة الشـئون والممتلـكات العموميـة والنزاهـة والشـفافية والمسـاءلة.

شـارك فـي تنفيـذ المرحلتيـن الأولـى والثانيـة مـن هـذه الاسـتراتيجية جهـات عديـدة حكوميـة وغير حكوميـة، وتابعتها باهتمام سـلطات الدولة الثـلاث التنفيذيـة والتشـريعية والقضائيـة، كما تـم الالتـزام بنشـر تقاريـر متابعـة التنفيـذ على الـرأي العـام ليصبـح شـاهدًا على التقـدم المحرز في التنفيذ ورقيبًا ضامنًا لاسـتمرار المكتسبات، كما تـم ترجمة ونشـر التقارير باللغتيـن الإنجليزية والفرنسـية لإتاحـة المعلومـات حـول مـا تـم تنفيـذه من إجـراءات لمكافحة الفسـاد لعـدد أكبر مـن الـدول والمؤسسـات الدوليـة الصديقـة. وخـلال المرحلـة الثانية مـن الاسـتراتيجية ٢٠١٩-٢٠٢٢ تـم تطويـر مؤشـرات قيـاس أداء كميـة مكنتنـا مـن تحديد نسـب تنفيذ دقيقة لـكل إجراء مـن إجـراءات الاسـتراتيجية ممـا سـمح بتحديـد أوجـه التميـز والقصـور فـي التنفيـذ وتحسـين وتطويـر سياسـات مكافحـة الفسـاد بشـكل أكثر دقـة وموضوعية.

اختصـت اللجنـة الوطنيـة التنسـيقية الفرعيـة للوقايـة مـن الفسـاد ومكافحتـه برئاسـة رئيس هيئـة الرقابة الإدارية بمتابعة تنفيذ الاسـتراتيجية الوطنيـة لمكافحـة الفسـاد، حيـث تـم تكليـف الأمانـة الفنيـة للجنـة بالتنسـيق مـع ١٤٠ نقطـة اتصـال مختلفة تمثل كافة الـوزارات والمحافظات والجامعـات الحكوميـة وجهـات إنفـاذ القانـون ومنظمـات المجتمـع المدنـي والقطـاع الخـاص والمؤسسـات الدينيـة لضمـان تنفيـذ أمثـل لبنـود الاسـتراتيجية المختلفـة، وقـد أسـفر هذا النهـج التشـاركي خلال السـنوات الأربـع للمرحلة الثانيـة من الاسـتراتيجية عـن تنفيـذ حوالي ٨٦٪ مـن المسـتهدف تنفيـذه رغـم الصعوبـات التي واجهـت عملية التنفيـذ خلال السـنة الثانية نتيجة انتشـار جائحـة كوفيـد ١٩.

بعد مرور ٨ أعوام من بداية المسـار الاستراتيجي المصـري فـي مجـال مكافحـة الفسـاد أصبحنـا أكثـر خبـرة وأجـدر على معرفـة المشـكلات التي تواجـه النزاهـة في مصـر، وأصبح المجتمـع أكثر ادراكًا بخطـورة الفسـاد وأهميـة مكافحتـه، وفي هـذا الإطار ومنـذ بداية عـام ٢٠٢٢ عكفـت اللجنة الوطنيـة للوقايـة مـن الفسـاد ومكافحتـه علـى إعـداد المرحلـة الثالثـة للاسـتراتيجية ٢٠٢٣-٢٠٣٠ والتـي تسـتمر هذه المـرة لمدة ٨ سـنوات كاملة للتواكـب وتتزامـن مـع رؤية مصـر ٢٠٣٠.

الملخص التنفيذي

حرصت الدولة المصرية على منع ومكافحة الفساد، وذلك تنفيذاً للاستحقاقات الدستورية، بالإضافة إلى ايمان الدولة المصرية بأهمية مكافحة الفساد في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد مرّ تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ بتحديات غير مسبوقة، لم تواجه مصر وحدها، بل العالم أجمع. فجاءت أزمة جائحة كوفيد- ١٩ وما شهدته من تبعات اجتماعية واقتصادية شديدة لتمثل تحدياً وفرصة في الوقت ذاته، فتمثل تحدياً فيما يتعلق بتخصيص الموارد ومواكبة التغيرات المتلاحقة، ولكنها تمثل فرصة فيما يتعلق بالإسراع نحو تنفيذ مشروعات التحول الرقمي، وهو الأمر الذي استفادت منه مصر خلال سنوات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢. فضلاً عن ذلك، ما زال العالم يواجه الآثار الاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد-١٩ والتوترات السياسية، وما تمثله من عبء على الحكومات، وعلى الرغم من هذه التحديات، إلا أن مصر نجحت – كما يوضح الشكل التالي - في تحقيق حوالي ٨٦٪ من المستهدف تنفيذه من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢، وذلك مقابل ١٤٪ لم يتم تحقيقه.

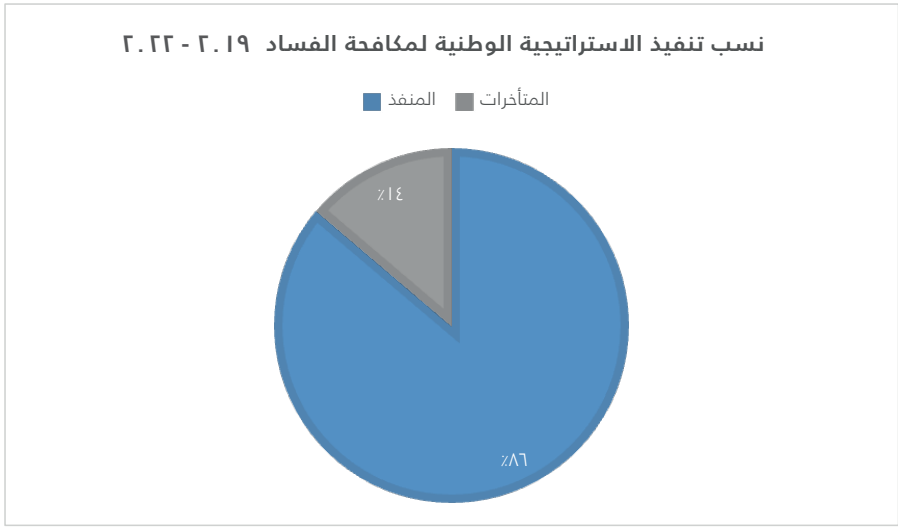

وبالنظر إلى نسب تنفيذ الاستراتيجية وفقاً لكل هدف من الأهداف التسعة للاستراتيجية، نجد – كما يوضح الشكل التالي – أن الهدفين السابع والثامن من الاستراتيجية والمتعلقين بزيادة الوعي المجتمعي بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته، وتفعيل التعاون الدولي والإقليمي في منع ومكافحة الفساد تم تنفيذ مستهدفاتهما بالكامل بنسبة تصل إلى ١٠٠٪

لكل منهما. بينما حصل الهدف الرابع المتعلق بتطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد على أقل نسب التنفيذ، والتي بلغت ٦١٪، يليه الهدف السادس الخاص بدعم جهات إنفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته، والذي وصلت نسب التنفيذ فيه إلى ٧٧٪.

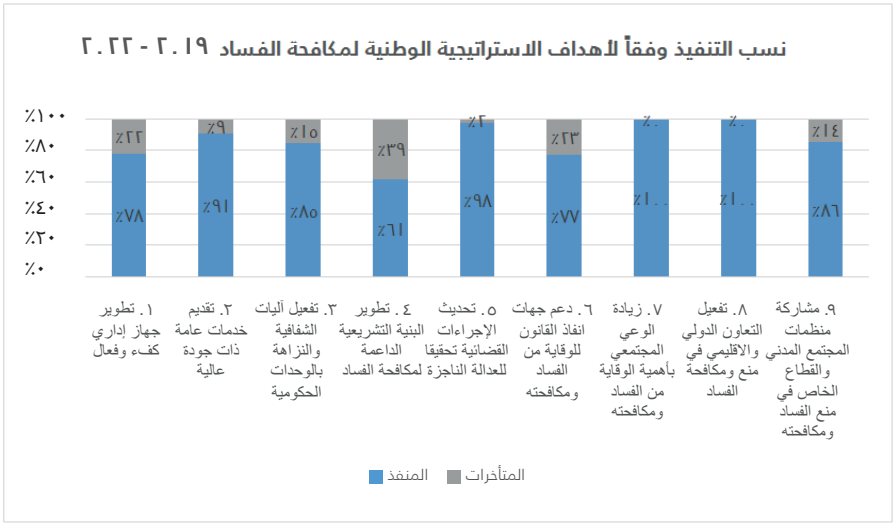

وبالنظر إلى الجدول التالي نجد أن معدل النجاح في الهدف الأول والمتعلق بتطوير جهاز إداري كفء وفعال، وهو الهدف الذي يتمتع بأكبر وزن نسبي ضمن الأهداف التسعة وصل إلى ٧٨,١٪، بينما وصل معدل النجاح في الهدف الخامس المتعلق بتحديث الإجراءات القضائية تحقيقاً للعدالة الناجزة، وهو الهدف الذي يتمتع بأقل وزن نسبي بين الأهداف التسعة حوالي ٩٨٪. وفي العموم؛ بلغت نسبة التنفيذ الفعلي لمستهدفات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد حوالي ٨٦٪.

الهدف	الوزن النسبي للهدف	النسب المحققة من الاستراتيجية خلال اربعة سنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢	معدل النجاح
الأول	١٦٪	١٢,٥٠٤٪	٧٨,١٤٩٪
الثاني	١١٪	٩,٩٧٪	٩٠,٦٣٦٪
الثالث	١٣٪	١١٪	٨٤,٦١٥٪
الرابع	١١٪	٦,٧٥٪	٦١,٣٦٤٪

الهدف	الوزن النسبي للهدف	النسب المحققة من الاستراتيجية خلال اربعة سنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢	معدل النجاح
الخامس	٦٪	٥,٨٥٨٪	٩٧,٦٣٣٪
السادس	١١٪	٨,٤٧٪	٧٧٪
السابع	١٥٪	١٥٪	١٠٠٪
الثامن	١٠٪	١٠٪	١٠٠٪
التاسع	٧٪	٦٪	٨٥,٧١٤٪
الإجمالي	١٠٠٪	٨٥,٥٥٢٪	

بالنسبة للهدف الأول المتعلق بتطوير جهاز إداري كفء وفعّال، نجد أن هناك تفاوتاً في معدلات تنفيذ الإجراءات التابعة لهذا الهدف، وعددها (٩) إجراءات، فهناك مجموعة من الإجراءات التنفيذية التي وصل معدل التنفيذ فيها إلى ١٠٠٪ مثل الإجراءات المتعلقة بوضع خطة تدريبية للعاملين في الجهاز الإداري وفقًا لمتطلبات التطوير، وتحديث قواعد بيانات الأصول والعاملين بوحدات الجهاز الإداري، وتفعيل الربط المميكن بين الوحدات الحسابية. بينما وصلت نسبة تنفيذ الإجراء التنفيذي المتعلق بمعدل رضاء المواطنين المتعاملين مع وحدات الجهاز الإداري إلى (٠٪)، الذي لم يتم تنفيذه نتيجة لعدم توفر التمويل اللازم لإجراء الاستطلاع.

أما فيما يتعلق بالهدف الثاني الخاص بتقديم خدمات عامة ذات جودة عالية، فيتضمن (٧) إجراءات تنفيذية. ويعد هذا الهدف من الأهداف التي وصلت نسب التنفيذ فيها إلى معدلات مرتفعة وصلت إلى حوالي ٩١٪. فقد بلغت نسبة التنفيذ ١٠٠٪ في الإجراءات المتعلقة بتفعيل منظومة الدفع والتوقيع الالكتروني، وتفعيل تبادل المعلومات بين الأجهزة الحكومية الكترونيًا، وتبسيط الإجراءات الإدارية وميكنة الخدمات العامة وتقديمها من خلال قنوات متعددة، واستكمال إنشاء المراكز التكنولوجية في مختلف أنحاء الجمهورية، وضم كافة خدمات المواطنين إليها، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتنظيمية والإدارية اللازمة لتفعيلها، واستكمال أدلة الخدمات الحكومية ونشرها. بينما بلغت نسبة التنفيذ (٠٪) في الإجراء المتعلق بتطوير منظومة تقييم أداء الجهات الحكومية المقدمة للخدمات الجماهيرية، وذلك نظراً لوجود مجموعة من المشكلات التقنية المتعلقة بالتشغيل الفعلي لمنصة «قيّم خدماتك».

ويعتبر الهدف الثالث المتعلق بتفعيل آليات الشفافية والنزاهة بالوحدات الحكومية، وصلت نسبة التنفيذ فيه إلى حوالي ٨٥٪، ذلك رغم وصول نسبة التنفيذ في (٦) إجراءات تنفيذية من إجمالي ٨ تحت هذا الهدف إلى ١٠٠٪، وهي الإجراءات المتعلقة بتفعيل مدونات سلوك الموظفين في كافة وحدات الجهاز الإداري، واستمرار نشر ميزانية وموازنة المواطن لتتضمن المصروفات والإيرادات وأهم التوجهات الجديدة، وإنشاء وتحديث المواقع

الالكترونية الخاصة بالجهات الحكومية، وتفعيل منظومة الخطوط الساخنة وتطوير منظومة الشكاوى المعنية بمكافحة الفساد، ونشر خطة المشتريات الحكومية، ونشر تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الاستراتيجية. بينما بلغت نسبة التنفيذ في الإجراء الخاص بإتاحة البيانات والمعلومات عن استراتيجيات وخطط الجهاز الإداري للدولة والإجراء الخاص بإتاحة تقارير الجهات الرقابية وفقًا لدستور ٢٠١٤ والقوانين المنظمة لذلك لنحو ٥٠٪.

أما فيما يتعلق بالهدف الرابع الخاص بتطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد، والذي حصل على أقل نسب التنفيذ، والتي بلغت ٦١٪، فوصلت نسبة التنفيذ في (٤) إجراءات تنفيذية من إجمالي (٧) إلى ١٠٠٪، وهي الإجراءات المتعلقة بتحديث البنية التشريعية للجهاز الإداري للدولة بما يضمن جودة أدائه، وتحديث التشريعات واللوائح المنظمة للصناديق والحسابات الخاصة التي تضمن مزيداً من الشفافية والمحاسبة، ودراسة ميكنة إقرارات الذمة المالية وإصدار التشريع الخاص بها، وتعديل وتحديث التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد ومنها (تعديل قانون الإجراءات الجنائية، وقانون المرافعات) وذلك بغرض تسهيل الإجراءات وتحقيق مبدأ العدالة الناجزة. بينما وصلت نسبة التنفيذ في إجراءين إلى (٠٪)، والمعنية بسن قوانين (حماية الشهود والمبلغين والضحايا والخبراء، قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية، قانون إتاحة وحرية تداول المعلومات)، وتفعيل قانون حظر تعارض المصالح. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من عدم صدور القوانين المشار إليها، إلا أن هناك إجراءات عديدة تم اتخاذها في هذا الشأن.

أما الهدف الخامس المتعلق بتحديث الإجراءات القضائية تحقيقاً للعدالة الناجزة فيتضمن (٤) إجراءات تنفيذية، بلغت نسبة تنفيذ ٣ منها ١٠٠٪، وهي الإجراءات المتعلقة بتطوير بنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والميكنة بمنظومة العمل القضائي، واستخدام التطبيقات الذكية في تقديم الخدمات القضائية، ودعم قدرات الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائي، بينما بلغت نسبة التنفيذ في الإجراء المتعلق بتطوير البنية التحتية للنظام القضائي حوالي ٨٥,٨٪.

وبالنسبة للهدف السادس الخاص بدعم جهات إنفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته، والذي وصلت نسب التنفيذ فيه إلى ٧٧٪، فنجد أن نسبة التنفيذ في (٣) إجراءات تنفيذية من إجمالي(٧) وصلت إلى ١٠٠٪ وهي الإجراءات المتعلقة باستكمال تطوير هياكل الأجهزة الرقابية، وتحديث البنية المعلوماتية للأجهزة الرقابية، وإعداد البحوث والدراسات في المجالات المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد، بينما وصلت نسبة تنفيذ الإجراء الثاني المتعلق بإبرام اتفاقيات بين الأجهزة الرقابية لتفعيل تبادل المعلومات إلى ٥٠٪ نتيجة لعدم إبرام بروتوكول تعاون بين الأجهزة الرقابية وجهات إنفاذ القانون. كما وصلت نسبة تنفيذ الإجراء الخاص بتطوير المؤشرات الوطنية الخاصة بمدركات الفساد لتكون بمثابة مصدر تغذية عكسية لأولويات الوقاية من الفساد ومكافحته إلى ٧٥٪ نظراً لعدم صدور تقرير مؤشر إدراك الفساد المحلي لعام ٢٠٢١ نتيجة ظروف جائحة كوفيد-١٩.

أما الهدف السابع الخاص بزيادة الوعي المجتمعي بأهمية الوقاية من الفساد

ومكافحته، والذي يتضمن ٨ إجراءات تنفيذية فوصلت نسبة التنفيذ فيه إلى ١٠٠٪. وتتضمن الإجراءات التنفيذية بهذا الهدف تطوير برامج توعوية بخطورة الفساد ودور المواطن في مكافحته، وتنفيذ مبادرات توعوية لمكافحة الفساد في المدارس والجامعات، وتضمين قيم النزاهة والشفافية بالمناهج الدراسية لمراحل التعليم قبل الجامعي، وتفعيل الميثاق الأخلاقي للطالب الجامعي، وإعداد ميثاق أخلاقي لعضو هيئة التدريس، وإكساب الإعلاميين والصحفيين المعارف الخاصة بالوقاية من الفساد ومكافحته، وتفعيل دور الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لنشر قيم النزاهة والشفافية، وتفعيل دور المؤسسات الدينية في نشر الوعي بخطورة الفساد وآثاره السلبية، وحث الجهات الأكاديمية ومراكز البحوث على إجراء الدراسات المتخصصة في مجالات منع ومكافحة الفساد ودراسة التجارب الدولية والإقليمية الناجحة.

وبالنسبة للهدف الثامن المتعلق بتفعيل التعاون الدولي والاقليمي في منع ومكافحة الفساد، فبلغت نسبة التنفيذ فيه ١٠٠٪، ويتضمن (٦) إجراءات تنفيذية تتمثل في تطوير التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات، وعقد دورات تدريبية لتبادل الخبرات بين جهات إنفاذ القانون ونظرائها الإقليمية والدولية، وإبرام مذكرات تفاهم بين جهات إنفاذ القانون ونظرائها الإقليمية والدولية وتفعيل القائم منها، والمشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية في مجال منع ومكافحة الفساد. وتبادل الخبرات بين جهات إنفاذ القانون ونظيراتها بشأن تنفيذ أهداف الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الفساد، ودراسة انضمام وحدات إنفاذ القانون إلى بعض المجموعات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات وغسل الأموال.

أما الهدف التاسع والأخير من أهداف الاستراتيجية والخاص بمشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع الفساد ومكافحته، فيتضمن (٤) إجراءات تنفيذية، بلغت نسبة التنفيذ في ٣ منها ١٠٠٪ وهي الإجراءات المتعلقة بتفعيل مدونات السلوك القطاع الخاص والمجتمع المدني، ودعم قدرات اقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجالات منع ومكافحة الفساد، وتيسير حصول منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على المعلومات المتاحة بما لا يمس الأمن القومي أو الصالح العام. أما الإجراء المتعلق بإطلاق مبادرات لمنع ومكافحة الفساد بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، فوصلت نسبة التنفيذ فيه إلى ٥٠٪.

أبرز الممارسات الناجحة وتحديات تنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢

أولا: أبرز الممارسات الناجحة:

- تقديم عدد ١٤٠ خدمة على بوابة مصر الرقمية، والتي تتيح التحصيل الالكتروني وتقديم الخدمات الكترونيًا.
- تجهيز ١٢٠ مركزاً تكنولوجياً متنقلاً لتقديم الخدمات الحكومية وتوصيلها للمواطن حتى محل اقامته.
- قيام الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بإصدار القرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ بشأن دليل عمل وحدات الرقابة الداخلية، واستحداث وحدة للرقابة الداخلية بالهياكل التنظيمية لعدد ٧٣ مؤسسة حكومية.
- تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بشكل كامل.
- تفعيل جائزة مصر للتميز الحكومي.
- استمرار نشر تقارير التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- استمرار نشر خطة المواطن سنويًا على الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والتي تقدم معلومات مبسطة لغير المتخصصين لفهم الإنفاق العام.
- صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨، والقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠ والقانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال، والقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٥، والقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع الالكتروني.
- تنفيذ مشروع رقمنة إقرارات الذمة المالية للمنتقلين إلى العاصمة الإدارية.
- توقيع بروتوكول بين الجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف تطوير البنية التحتية المعلوماتية للجهاز، وميكنة دورة العمل وعرض التقارير لمتخذ القرار.
- تجديد بروتوكول التعاون الموقع بين هيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات والذي يهدف لتعزيز تبادل المعلومات بين المؤسستين.
- تنفيذ العديد من المبادرات لميكنة العمل القضائي مثل مشروع التقاضي الجنائي الالكتروني الذي يشمل (ميكنة محاكم الجنح والجنايات) ومشروع نظر تجديد الحبس عن بُعد، ومشروع التقاضي المدني الالكتروني ومشروع التقاضي عن بعد بالمحاكم الاقتصادية.
- اعداد النيابة العامة الاستراتيجية للتحول الرقمي تضمنت تنفيذ برنامج العدالة الالكتروني بكافة النيابات على مستوى الجمهورية وتطوير منظومة العرائض الالكترونية وإطلاق خدمات المرور الالكترونية بنيابات المرور وتطوير المكاتب الرقمية الأمامية للنيابات وإنشاء إدارة البيان والمرافعة بالمكتب الفني للنائب العام.
- إطلاق برنامج الدبلوم والماجستير الأكاديمي في الحوكمة ومكافحة الفساد بين كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية.

- تنفيذ جامعة القاهرة بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية ومشروع الحوكمة الاقتصادية لنموذج محاكاة مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بمشاركة طلاب الكليات المختلفة.

- تنظيم جامعة حلوان لعدد ٣ لقاءات افتراضية لمناقشة مخاطر الفساد بمؤسسات التعليم العالي شارك فيها ممثلين عن مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والجامعة الاردنية، جامعة مارتن لوثر كينج بالمانيا، جامعة بيشاور بباكستان، جامعة كافيندش باوغندا، الجامعة الامريكية بالقاهرة، جامعة سانشي بالهند، جامعة يونيفرسوم بكوسوفو، جامعة كازان بروسيا، جامعة اسلام مالانج باندونيسيا وهيئة الرقابة الادارية بمصر، والهيئة الوطنية الليبية لمكافحة الفساد.

- تبني هيئة الرقابة الإدارية الإدارية باعتبارها الجهة المسئولة عن متابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد برنامجاً شاملاً لرفع الوعي والتثقيف بأهمية الوقاية من الفساد من خلال تدخلات محددة تضمنت مشاركة الهيئة في الدورة ٥٣ لمعرض القاهرة الدولي للكتاب، وذلك للمرة الأولى، حيث قامت فيه بعرض وتوزيع الإصدارات والبحوث والمواد التوعوية المتعلقة بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى عقد مجموعة من الندوات والجلسات المتعلقة بمنع ومكافحة الفساد.

- تنظيم مصر للمنتدى الأفريقي الأول لمكافحة الفساد، وتنفيذ المنحة الرئاسية المصرية بتدريب ٢٥. كادراً افريقياً متخصصاً في بمكافحة الفساد بالأكاديمية الوطنية مكافحة الفساد بالقاهرة والإعلان عن تجديد المنحة لعدد ١٨. متدرباً افريقي على أن يتم تدريبهم على مدار ثلاث سنوات حتى ٢٠٢٥.

- انتخاب رئيس هيئة الرقابة الإدارية رئيسًا لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال الدورة التاسعة للمؤتمر من ٢٠٢١-٢٠٢٣.

- انتخاب هيئة الرقابة الإدارية رئيسًا لاتحاد هيئات مكافحة الفساد خلال الدورة الخامسة للجمعية العامة، واعتماد خطة استراتيجية جديدة للاتحاد من عام ٢٠٢٢-٢٠٢٥.

- المستشارة المصرية / الزهراء أحمد كمال خالد، عضوًا بالمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد عن إقليم شمال افريقيا من عام٢٠٢٢-٢٠٢٤.

- اختيار مصر ممثلة في الجهاز المركزي للمحاسبات لرئاسة الأمانة الفنية لمجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال.

- اختيار مصر ممثلة في وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمجموعة التدريب والمساعدة الفنية بمجموعة إجمونت، وهو ما يحقق لها اكتساب الخبرات وصقلها والتواصل مع الأطراف

الفعالة في مجال المكافحة على مستوى العالم.

- قيام النيابة العامة من خلال رئاستها لجمعيتي النواب العموم الأفارقة والعرب بالربط بين الشبكة القضائية العربية والشبكة القضائية الأفريقية من خلال مذكرة تفاهم ثنائية ومن ثم وضع آلية للمشاورات الإقليمية للتباحث حول طلبات التعاون القضائي بين الدول في المنطقة وكذا التغلب على أية عقبات خاصة باسترداد الأموال.

- قيام النيابة العامة بتنفيذ العديد من طلبات التعاون القضائي الواردة من الدول الأوروبية والدول العربية بشأن جرائم غسل الأموال، وذلك من خلال تنفيذ الطلبات المرسلة عبر فتح تحقيقات جنائية لجريمة غسل الأموال.

- إطلاق منظومة الكترونية لتنظيم العمل الأهلي في مصر، حيث يتم رقمنة جميع الخدمات المقدمة من مؤسسات العمل الأهلي. www.ngo.eg

- تنفيذ عدد من المبادرات المحلية والدولية الهادفة لحوكمة الرياضة وحمايتها من الفساد مثل تنظيم وزارة الشباب والرياضة للمؤتمر الدولي لمكافحة الفساد في أفريقيا وتنظيم هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الأولمبية الدولية ومنظمة الفيفا لورشة عمل لحماية الرياضة من الفساد، وتنظيم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة لمنتدى الحوكمة الرياضية.

ثانياً: أبرز تحديات التنفيذ:

- تأخر صدور بعض القوانين (قانون حماية المبلغين والشهود – حرية تداول المعلومات – التعاون الدولي في المسائل الجنائية) وعدم تفعيل قانون حظر تعارض المصالح، حيث تم تشكيل لجان فنية متخصصة للوصول للصيغة المثلى لتلك القوانين.

- عدم تطوير آلية فعالة لتقييم المواطنين للخدمات الحكومية.

- التأخر في تنفيذ بعض استطلاعات رأي عن رضاء المواطنين عن الخدمات الحكومية، وعن رضا العاملين عن بيئة العمل.

- تأخر صدور قانون بشأن التعديلات المقترحة على القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية.

- عدم صدور تقرير مؤشر إدارك الفساد المحلي عام ٢٠٢١ نتيجة انتشار جائحة كوفيد ١٩.

- تواضع عدد منظمات المجتمع المدني التي قامت بإضافة نشاط منع ومكافحة الفساد ضمن أنشطتها الأساسية.

منهجية القياس:

تـم تحديـد الأوزان النسـبية للأهـداف التسـعة للاسـتراتيجية بخطـة متابعـة تنفيذ الاسـتراتيجية الوطنيـة لمكافحـة الفسـاد ٢٠١٩-٢٠٢٢ وفقًـا لعـدد الإجـراءات التنفيذيـة بـكل هـدف مـن الأهـداف، فـكان الـوزن النسـبي الأكبـر للهدف الأول مسـاويًا ١٦٪ مـن إجمالـي الاسـتراتيجية حيـث احتـوى علـى (١٠) إجـراءات تنفيذيـة مـن أصـل ٦١ إجـراء وهـي النسـبة الأعلى بيـن كافة الأهـداف، بينمـا كان الـوزن النسـبي الأقـل من نصيـب الهـدف الخامس مسـاويًا ٦٪ من إجمالي الاسـتراتيجية حيـث احتـوى علـى (٤) إجـراءات تنفيذيـة فقـط.

قـام الخبراء بعد ذلك بتحديد الأوزان النسـبية لكل إجـراء مـن الإجـراءات التنفيذيـة المختلفـة وذلك وفقًـا لعـدد مؤشـرات قيـاس الأداء المصممـة لقياس مسـتوى تنفيـذ الإجراء ووفقًـا لتقديرهم لمـدى تأثيـر تنفيـذ الإجـراء فـي تحقيـق غايـات الهـدف، فعلـى سـبيل المثـال احتـوى الهـدف التاسـع علـى ٤ إجـراءات تنفيذيـة، وتـم تصميم مؤشـرين لقياس الأداء لكل من الإجراءات الثلاثة الأولـى فتم تحديد وزن كل إجـراء منهم بـ٢٪ من إجمالـي الاسـتراتيجية، بينمـا تم تصميم مؤشـر قيـاس واحـد للإجـراء الرابع، فجاء الوزن النسـبي له ١٪ فقـط من الاسـتراتيجية.

تضمنـت الخطـة التنفيذيـة للمرحلـة الثانيـة مـن الاسـتراتيجية ٢٠١٩-٢٠٢٢ أهـداف قصيـرة الأجل والتـي تـم اسـتهداف الانتهـاء منهـا بنهاية عام ٢٠٢٠ وأهـداف متوسـطة الأجـل تم اسـتهداف الانتهـاء منهـا بنهايـة عـام ٢٠٢٢، وكـذا حـددت المطلـوب تنفيـذه خلال المـدة الاسـتراتيجية مع مراعـاة تنفيـذ أكبـر قـدر مـن الاسـتراتيجية خلال عامـي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، لتوفيـر الوقـت الـلازم لدراسـة مخرجـات متابعـة التنفيـذ للعمـل خـلال عامـي ٢٠٢١ – ٢٠٢٢ علـى وضـع المرحلـة الثالثة مـن الاسـتراتيجية الوطنيـة لمكافحـة الفسـاد ٢٠٢٣-٢٠٣٠، لـذا اسـتهدفت الخطـة خـلال العام الأول عـدداً مـن الإجـراءات كان إجمالـي وزنهـم النسـبي ٣٩٪ مـن إجمالـي الاسـتراتيجية وخلال العـام الثانـي ٣٢,٠٦٪، وخـلال العـام الثالـث ١٦,٩٦٪، وخـلال العـام الرابـع ١١,٩٨٪.

نظـرًا لصعوبة وجـود منسـقين لمتابعـة التنفيذ فـي كل مؤسسـات الدولـة المصريـة، فقـد تـم الاقتصـار علـى ٨٤ منسـقاً لمتابعـة تنفيـذ الاسـتراتيجية بكافـة الـوزارات والمحافظـات والجامعـات، بالإضافـة إلـى ٢٠ منسـق لمتابعة تنفيـذ البنـود الخاصـة بجهـات إنفـاذ القانـون والمؤسسـات الدينيـة ومؤسسـات المجتمـع المدنـي الأخـرى والقطـاع الخـاص. التـزم المنسـقون فـي الجهـات المختلفـة بإرسـال تقاريـر ربـع سـنوية لمتابعـة تنفيذ الاسـتراتيجية للأمانة الفنيـة للجنة الوطنية التنسـيقية للوقاية مـن الفسـاد ومكافحتـه بهيئـة الرقابـة الإدارية. تـم إعـداد هـذه التقاريـر وصياغتهـا وفقًـا لدليل استرشـادي تـم تطويـره لتوحيـد طريقـة إعـداد التقاريـر وتسـهيل مهمـة إعـداد تقاريـر المتابعة الكليـة للاسـتراتيجية.

الهدف الأول:
تطوير جهاز إداري كفء وفعال

يمثل تنفيذ الإجراءات المستهدفة من الهدف الأول نسبة ١٦٪ من الاستراتيجية، تم تنفيذ ١٢,٥.٤٪ من الاستراتيجية بنسبة نجاح ٧٨,١٤٩٪،

وفيما يلي توضيح ما تم تنفيذه من الهدف الأول خلال سنوات الاستراتيجية.

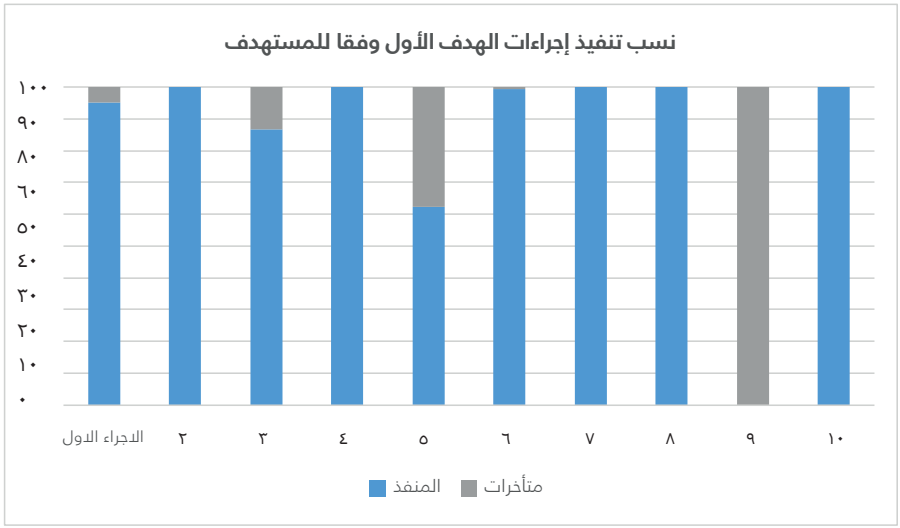

الإجراء الأول: تفعيل المبادئ الحاكمة لعمل الجهاز الإداري للدولة:

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء تفعيل المبادئ الحاكمة لعمل الجهاز الإدارى عن طريق نشر تلك المبادئ لتكون واضحة لجميع المواطنين تحقيقاً لمبادئ الشفافية، وقد تم نشر قرار وزير التخطيط رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن معايير وآليات التطوير التنظيمى لوحدات الجهاز الإداري للدولة فى عدد من المواقع الالكترونية الإخبارية والبحثية، كما تم تنظيم حلقات نقاشية حول تلك المبادئ الحاكمة بحضور ممثلين عن الجهات الإدارية وهو ما يمثل نسبة تنفيذ ١٠٠٪ من المستهدف بالشق الأول من الإجراء، تمثل نسبة (٠,٨٪) من الاستراتيجية.

(٢) استهدف الشق الثانى من الإجراء تطوير الهياكل التنظيمية بوحدات الجهاز الإدارى للدولة بعدد (٨٤) جهة (وزارات / محافظات / جامعات) من قبل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة خلال سنوات الاستراتيجية، وقد تم تطوير عدد ٧٦ هيكلاً بنسبة نجاح ٩٠,٤٨٪ وهو ما يمثل تنفيذ نسبة (٠,٧٢٤٪) من الاستراتيجية.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الأول ٩٥,٢٣٨٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١,٥٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

مرفق (١) الهياكل التنظيمية المحدثة.

الإجراء الثاني: وضع خطة تدريبية للعاملين في الجهاز الإداري وفقًا لمتطلبات التطوير.

(١) استهدف وضع خطط تدريبية لرفع كفاءة العاملين بالجهاز الإدارى للدولة بعدد (٨٤) جهة على مستوى الجمهورية على مدار سنوات الاستراتيجية، وتم تنفيذ المستهدف بشكل كامل حيث تم تغطية وثائق الخطط التدريبية وصرف كافة الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الغرض.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الثاني ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية وبما يمثل نسبة (١,٦٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الثالث: تفعيل نظام التدقيق والرقابة الداخلية.

(١) استهدف الإجراء استحداث وحدة للرقابة الداخلية بالجهات بعدد ٨٤ جهة حكومية وقد قام الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بإصدار القرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ بشأن دليل عمل وحدات الرقابة الداخلية، وقد تم استحداث وحدة للمراجعة الداخلية من ضمن مهامها إعداد تقارير الرقابة الداخلية بعدد ٧٣ جهة بنسبة نجاح ٨٦,٩٠٥٪ وهو ما يمثل ١,٣٩٪ من الاستراتيجية.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الثالث ٨٦,٩٠٥٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية وبما يمثل نسبة (١,٣٩٪) من إجمالي الاستراتيجية.

مرفق (٢) الجهات الحكومية المستحدث بها وحدة للرقابة الداخلية .

الإجراء الرابع: تحديث قواعد بيانات الأصول والعاملين بوحدات الجهاز الإداري.

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء تحديث قواعد بيانات الأصول العقارية والأراضى بوحدات الجهاز الإدارى للدولة بعدد (٨٤) جهة (وزارات / محافظات / جامعات) على مدار سنوات الاستراتيجية، وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ من المستهدف بما يمثل (٠,٨٪) من الاستراتيجية حيث قامت هيئة الرقابة الإدارية بالتنسيق مع وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال شهر أبريل ٢٠٢٠. بتنفيذ وإنشاء المنظومة الالكترونية لإدارة أصول وأملاك الدولة من خلال إصدارين؛ الأول تم نهوه بتاريخ ٢٧ / ٤/ ٢٠٢٠. وإطلاقه بجهات الدولة وتم خلاله نقل وتهجير بيانات الأصول المؤجرة السابق تجميعها بمعرفة هيئة الرقابة الإدارية حيث اتاح هذا الإصدار لجهات الدولة تصحيح واستكمال بيانات الأصول المؤجرة فقط، أما الأصدار الثاني فيتيح لجهات الدولة تسجيل كافة أنواع الأصول المملوكة لها (مؤجرة/ مستغلة/ غير مستغلة... الخ) وإدارتها بالأسلوب الأمثل من خلال تطبيقات (إدارة الأصل/ البعد المكاني/ العقود/ المديونيات/ التحصيل/ الشئون القانونية/ المخالفات والتعديات/ التقييم والتسعير).

(٢) استهدف الشق الثانى من الإجراء تحديث قواعد بيانات العاملين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة بعدد (٨٤) جهة (وزارات / محافظات / جامعات) على مدار سنوات الاستراتيجية، تحديث قاعدة بيانات الموارد البشرية – استهدفت الخطة استحداث عدد ٨٤ قاعدة بيانات موارد بشرية وقد تم ذلك بنسبة ١٠٠٪ من المستهدف بما يمثل (٠,٨٪) من

الاستراتيجية حيث يتم تحديث البيانات الخاصة بالموارد البشرية بشكل مستمر تحت إشراف الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في كافة الوزارات والمحافظات والجامعات.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الرابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية وبما يمثل نسبة (١,٦٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الخامس: تحديث البنية التحتية لوحدات الجهاز الإداري للدولة.

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء رصد خطة تحديث البنية التحتية لوحدات الجهاز الإدارى للدولة وذلك بواقع عدد (٥٥) جهة تمثل (المحافظات / الجامعات) على مدار سنوات الاستراتيجية وقد تم إستثناء الوزارات من ذلك الإجراء فى ضوء النقل للعاصمة الإدارية، حيث تم رصد خطط تحديث البنية التحتية لكافة المحافظات والجامعات بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف بالشق الأول، تمثل نسبة (٠,٨٪) من الاستراتيجية .

(٢) استهدف الشق الثانى إجراء قياس لمدى رضاء العاملين بوحدات الجهاز الإدارى عن بيئة العمل بواقع عدد (٤) مرات على مدار الاستراتيجية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء، وقد تم تنفيذ الاستطلاع مرة واحدة فقط عام ٢٠١٩ ثم تعطلت الاصدارات الأخرى نظرًا لانتشار جائحة كورونا وعدم توفر التمويل اللازم بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار وهو ما يمثل نسبة نجاح ٢٥٪ من المستهدف بالشق الثانى، تمثل نسبة (٠,٢٪) من الاستراتيجية .

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الخامس ٦٢,٥٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء السادس: تفعيل نظام جوائز التميز في الأداء الحكومي.

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء وضع وتطبيق نظام جوائز للتميز فى الأداء الحكومى بمعرفة وزارة التخطيط، وقامت الوزارة بإنشاء موقع خاص بالجائزة يمكن الوصول إليه عبر الرابط التالى: (http://egea.gov.eg/)

كذلك تم نشر مواد دعائية تعريفية بالمسابقة بالجهات المشاركة، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي كما نظّم المعهد القومى للإدارة التابع لوزارة التخطيط ورش عمل للتوعية بخطوات وإجراءات الترشح للجائزة، حيث تم التنفيذ بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف للشق الأول تمثل نسبة (٠,٨٪) من الاستراتيجية .

(٢) استهدف الشق الثانى رصد عدد مشاركات وحدات الجهاز الإدارى بالدولة بواقع عدد (٣٣٦) مشاركة من عدد (٨٤) جهة (وزارات / محافظات / جامعات) سنويًا خلال سنوات الاستراتيجية، تم مشاركة عدد ٨٢ جهة من الجهات المستهدفة حيث اعتذرت وزارة الخارجية نظراً لكثرة تنقلات العاملين بها، بنسبة نجاح بلغت ٩٨,٨١٪ تمثل نسبة (٠,٧٩٪) من الاستراتيجية .

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء السادس ٩٩,٣٧٥٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١,٥٩٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء السابع: تطوير هياكل الأجور وربطها بمنظومة متطورة لتقويم الأداء.

(١) استهدف تطوير هياكل الأجور وربطها بمنظومة متطورة لتقويم الأداء، وهو إجراء مرتبط بصدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم/ ١٢٣٤ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل لجنة برئاسة السيد/ رئيس الجهاز المركزى للتنظيم و الإدارة تختص بدراسة وضع إطار عام لنظام الأجر المكمل بجميع الوحدات الخاضعة لأحكام قانون الخدمة المدنية بمراعاة طبيعة عمل كل وحدة ونوعية الوظائف بها وطبيعة اختصاصاتها ومعدلات أداء موظفيها،وبتاريخ ٢٠١٩/٦/٢. أصدر السيد/ رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة القرار رقم/ ٦٥ بشأن تسكين وترقية الموظفين المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية ليستحق الأجر الوظيفى المقرر للوظيفة المُرقى إليها إعتباراً من ٢٠١٩/٧/١، كذا فى ٢٠١٩/٧/٨ تم إصدار القرار رقم/ ١٦٢٧ بتقرير الحد الأدنى للأجور للموظفين والعاملين لدى أجهزة الدولة والهيئات العامة الاقتصادية، وبذلك تم تنفيذ المستهدف بنسبة نجاح ١٠٠٪ تمثل نسبة (١,٦٪) من الاستراتيجية.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء السابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١,٦٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الثامن: وضع آليات تضمن عدم تعارض المصالح.

(١) عدد الجهات التي بها وحدة لتفعيل القوانين – استهدفت الخطة استحداث وحدة للدعم التشريعي بعدد ٨٤، وكان من المتصور أن تقوم الوحدة بمتابعة حالات تعارض المصالح، وبالتنسيق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة المنوط به اعتماد استحداث الوحدة بالجهات وضح انتفاء الغرض الأساسي من وحدات الدعم التشريعي والتي كانت تهدف إلي إلغاء ندب القضاه في الوزارات المختلفة، لذا تم تكليف ادارات الشئون القانونية بالجهات المختلفة بالقيام باتخاذ ما يلزم من إجراءات لحظر تعارض المصالح، وبذلك تم تنفيذ المستهدف بنسبة نجاح ١٠٠٪ تمثل نسبة (١,٦٪) من الاستراتيجية .

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الثامن ١٠٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١,٦٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء التاسع: قياس معدل رضاء المواطنين المتعاملين مع وحدات الجهاز الإداري.

(١) معدل رضاء المواطنين – استهدفت الخطة قياس معدل رضاء المواطنين عن الخدمات المقدمة؛ تم التنسيق مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على تنفيذ استطلاع رأي للمواطنين عن الخدمات المقدمة ولم يتم التنفيذ لعدم توفر التمويل اللازم لإجراء الاستطلاع.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء التاسع ٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٠٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجـراء العاشـر: تفعيـل الربـط المميكـن بين الوحـدات الحسـابية.

(١) يشـمل تفعيل نظام الربط المميكن للوحدات الحسـابية - ربـط الوحـدات الحسـابية بمنظومـة إدارة المعلومـات الماليـة الحكوميـة GFMIS وهو مـا قامـت وزارة المالية بنهوه بتاريـخ ٢٠١٩/٣/٣١، وذلـك علـى الرغـم مـن عـدم إسـتهداف تنفيـذ الإجـراء خـلال فتـرة إعـداد التقرير، لذا يعـد ما تم إنجـازه عمـلاً إضافياً عن المسـتهدف خلال الفترة بنسـبة نجـاح ١٠٠٪ مـن الإجـراء ويمثـل نسـبة (١,٦٪) مـن الاسـتراتيجية .

(٢) نسـبة تنفيـذ الإجـراء العاشـر ١٠٠٪ مـن المسـتهدف خـلال سـنوات الاسـتراتيجية، وبما يمثـل نسـبة (١,٦٪) مـن إجمالـي الاسـتراتيجية.

الهدف الثاني:
تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية

يمثل تنفيذ الإجراءات المستهدفة من الهدف الثاني نسبة ١١٪ من الاستراتيجية، تم تنفيذ ٩٧٪ من الاستراتيجية بنسبة نجاح ٩٠,٦٣٦٪،

وفيما يلي توضيح ما تم تنفيذه من الهدف الثاني خلال سنوات الاستراتيجية.

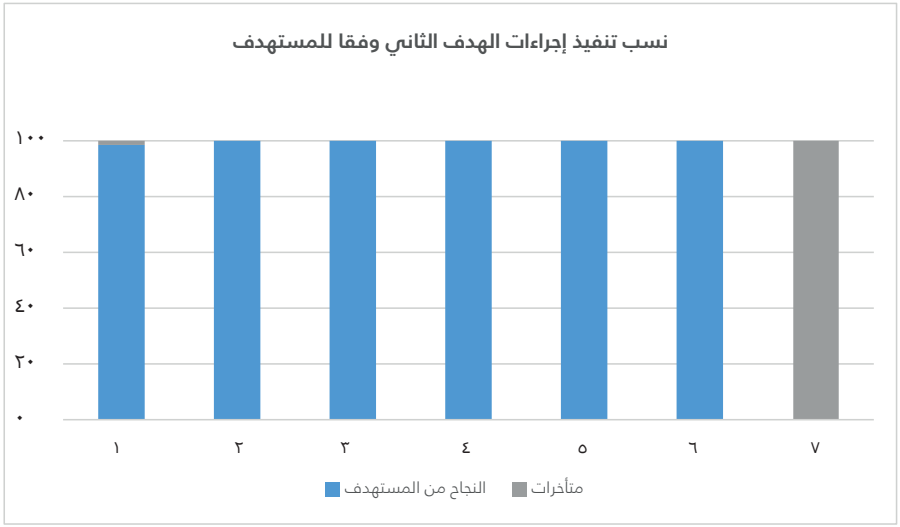

الإجراء الأول: استكمال قاعدة البيانات القومية المتكاملة لربط كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة الكترونيًا.

(١) استهدف الإجراء تحديث قاعدة بيانات قومية للبنية المعلوماتية عن طريق ربط ٦٧ قاعدة بيانات قومية بالبنية المعلوماتية خلال سنوات الاستراتيجية وقد تم ربط ٦٦ قواعد بيانات.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الأول ٩٨,٥٠٧٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١,٩٧٪) من إجمالي الاستراتيجية.

مرفق (٣) قواعد البيانات بمنظومة البنية المعلوماتية للدولة المصرية

الإجراء الثاني: تفعيل منظومة الدفع والتوقيع الالكتروني.

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء ميكنة واستحداث وسائل تحصيل الكترونية بعدد (٧٠) خدمة وتم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ وهو ما يمثل ١٪ من الاستراتيجية حيث تم تطبيق التحصيل الالكتروني بعدد ١٤٠ خدمة بمشروع مصر .

مرفق (٤) خدمات مصر الرقمية.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء تفعيل منظومة الدفع الالكتروني لتبسيط الإجراءات على المواطنين والحد من المدفوعات غير الرسمية، وقد تم الانتهاء من تنفيذ التحصيل الالكتروني لكافة المتحصلات الضريبية والجمركية والحكومية للمبالغ التي تجاوز ٥٠٠ جنيه مع استثناء المتحصلات الخاصة بالهيئات الاقتصادية والمستشفيات وبعض أنواع المدفوعات طبقاً لقرار وزير المالية رقم/ ٣٠٥ لسنة ٢٠١٩ بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (١٪) من الاستراتيجية.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الثاني ١٠٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الثالث: تفعيل تبادل المعلومات بين الأجهزة الحكومية الكترونيًا.

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء تفعيل تبادل المعلومات بين الأجهزة الحكومية الكترونياً Government to government من خلال ربط عدد ٣٠ جهة وربطهم خلال سنوات الاستراتيجية وتم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ من المستهدف وهو ما يمثل نسبة ١٪ من الاستراتيجية حيث تم ربط ١٣ وزارة و ٨ محافظات وجهات حكومية أخرى بإجمالي عدد ٤٨ جهة.

مرفق (٥) الجهات التي تم ربطها بمنظومة G2G.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء انشاء بريد الكتروني رسمي لمسئولى الإدارة العليا بعدد (٨٤) جهة تمثل كافة الوزارات والمحافظات والجامعات خلال سنوات الاستراتيجية، حيث تم تنفيذه بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (١٪) من الاستراتيجية.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الثالث ١٠٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الرابع: تبسيط الإجراءات الإدارية وميكنة الخدمات العامة وتقديمها من خلال قنوات متعددة.

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء تبسيط الإجراءات الإدارية وميكنة الخدمات العامة وتقديمها من خلال قنوات متعددة، وقد تم تحديد عدد الخدمات المستهدف ميكنتها خلال سنوات الاستراتيجية بعدد (٦٠) خدمة–وقد تم ميكنة عدد ٦٢ خدمة بنسبة ١٠٠٪ من المستهدف بما يمثل ١ ٪ من الاستراتيجية.

مرفق (٦) الخدمات التي تم ميكنتها.

(٢) معدل رضاء المواطنين عن الخدمات المقدمة الكترونيًا – استهدفت الخطة إعداد ٣ دراسات استطلاع رأي عن مدى رضاء المواطنين عن الخدمات المقدمة الكترونيًا خلال سنوات الاستراتيجية، وقد تم تنفيذ المخطط بنسبة ١٠٠٪ من المستهدف بما يمثل ١٪ من الاستراتيجية بواسطة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الرابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجـراء الخامـس: اسـتكمال إنشـاء المراكـز التكنولوجيـة فـي مختلـف أنحـاء الجمهوريـة، وضـم كافة خدمـات المواطنيـن إليهـا، واتخاذ كافة الإجـراءات القانونيـة والتنظيمية والإدارية اللازمـة لتفعيلها.

(١) اسـتهدف الإجـراء تطويـر عـدد ٢٢٥ مركـز تكنولوجـي وقـد تـم تطويـر عـدد ٢٨٦ مركـز تكنولوجـي بمـا يمثـل نسـبة نجـاح ١٠٠٪ مـن المسـتهدف خـلال سـنوات الاسـتراتيجية بمـا يمثـل ١٪ مـن الاسـتراتيجية حيـث يتـم تقديـم عـدد ٨٨ (خدمات ديـوان عام) وعـدد ١٤٣ (خدمات الاحيـاء /المراكـز/ المـدن).

مرفق (٧) المراكز التكنولوجية.

(٢) نسـبة تنفيـذ الإجـراء الخامـس ١٠٠٪ مـن المسـتهدف خـلال سـنوات الاسـتراتيجية، وبما يمثـل نسـبة (١ ٪) مـن إجمالـي الاسـتراتيجية.

الإجـراء السـادس: اسـتكمال ونشـر أدلـة الخدمـات الحكوميـة

(١) اسـتهدف الشـق الأول من الإجراء استكمال ونشـر أدلـة الخدمـات الحكوميـة بعـدد (٨٤) جهة تمثـل كافـة الـوزارات والمحافظـات والجامعـات خـلال سـنوات الاسـتراتيجية؛ حيث قامـت وزارة التخطيـط بإعـداد دليـل يشـمل عـدد (٥٠٠) خدمة عامـة تضمنـت (مـكان تأديـة الخدمـة / الرسـوم المقـررة / المـدة الزمنيـة للحصول علـى الخدمة) وذلك لتيسـير حصـول المواطنين علـى الخدمات الحكوميـة، وقـد تـم تبويـب الخدمـات بشـكل مبسـط وإطـلاق الدليـل علـى بوابـة الحكومـة الالكترونيـة، وتـم تنفيذه بنسـبة نجـاح ١٠٠٪ من المسـتهدف تمثل نسبة (٠,٥٪) من الاستراتيجية.

(٢) اسـتهدف الشـق الثانـي من الإجـراء قياس معدل إدراك المواطنيـن بأدلة الخدمات الحكومية المنشـور على موقع الحكومة المصرية (https://psm.gov.eg/) وقـد تـم تنفيذ ذلك بنسـبة ١٠٠٪ بمـا يمثل (٠,٥٪) من الاسـتراتيجية حيث تم تنفيذ الدراسـة بالتعـاون مـع مركـز المعلومـات ودعـم اتخـاذ القـرار بمجلس الـوزراء وأسـفرت عن وجود ضعـف فـي إدراك المواطنيـن للدليـل بشـكل كبيـر (١٩,١٪ فقـط مـن العينـة البحثيـة على علم بالدليـل) وقـد تـم التوجيـه بالعمـل علـى توعية المواطنيـن بهـذا الدليل.

(٣) نسـبة تنفيـذ الإجـراء السـادس ١٠٠٪ مـن المسـتهدف خـلال سـنوات الاسـتراتيجية، وبما يمثـل نسـبة (١٪) مـن إجمالـي الاسـتراتيجية.

الإجـراء السـابع: تطويـر منظومـة تقييـم أداء الجهات الحكوميـة المقدمة للخدمات الجماهيرية

(١) اسـتهدف تطويـر منظومـة لتقييـم أداء الجهـات الحكوميـة المقدمـة للخدمـات لعـدد (٦) جهـات حكوميـة يتعامـل معهـا المواطن بشـكل يومـي للحصـول علـى الخدمات (مكاتـب الصحة / المراكـز التكنولوجيـة بالأحيـاء / مكاتـب التموين / وحـدات المـرور / الأحـوال المدنيـة / الإدارات التعليميـة)، وفـي هـذا الشـأن قامـت وزارة التخطيـط بإطلاق منصة تجريبيـة "قيّم خدماتك" عبر شـبكة المعلومـات الدولية (الإنترنـت) لتكون وسـيلة سـهلة يقوم المواطن من خلالها بتقييم الوحـدات الحكومية المختلفـة المقدمة للخدمات، يسـتهدف الموقع قيام المواطـن بالتقييم وفقاً لخمسـة معاييـر هـي (بيئـة وتسـهيلات العمـل / نظـام التواصـل مـع المواطنيـن / مراقبة سـير العمـل / المعلومـات والبيانـات / سـلوكيات مقـدم الخدمـة)، حيـث تـم تنفيـذ الإجـراء ولكـن نظـرًا لبعض المشـكلات التقنية لم يتم تشـغيله بالشـكل المطلـوب، وجـاري التنسـيق مـع وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات لتفعيل آلية تقييـم الخدمـات المقدمـة للمواطنيـن.

(٢) نسـبة تنفيـذ الإجـراء السـابع ٠٪ مـن المسـتهدف خـلال سـنوات الاسـتراتيجية، وبما يمثـل نسـبة (٠٪) مـن إجمالـي الاسـتراتيجية.

الهدف الثالث:
تفعيل آليات الشفافية والنزاهة بالوحدات الحكومية

يمثل تنفيذ الإجراءات المستهدفة من الهدف الثالث نسبة ١٣٪ من الاستراتيجية، تم تنفيذ ١١٪ من الاستراتيجية بنسبة نجاح ٨٤,٦١٥٪،

وفيما يلي توضيح ما تم تنفيذه من الهدف الثالث خلال سنوات الاستراتيجية.

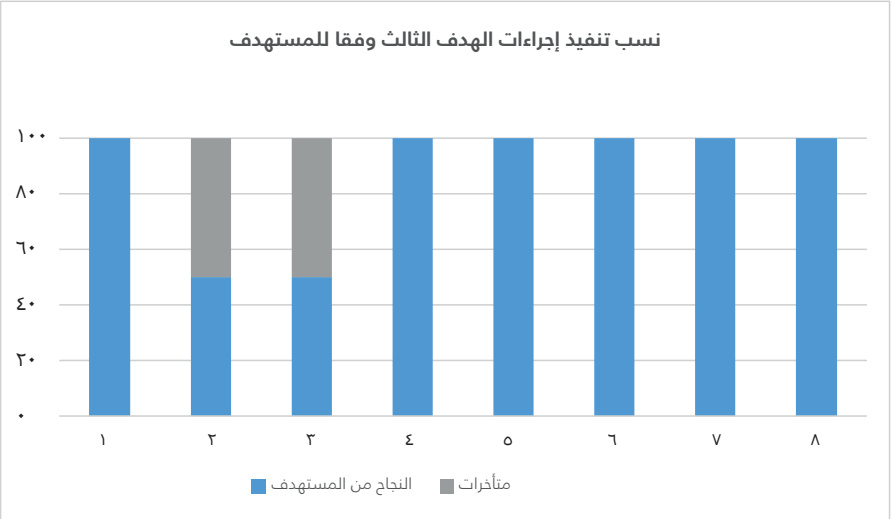

الإجراء الأول: تفعيل مدونات سلوك الموظفين في كافة وحدات الجهاز الإداري

(١) استهدف الإجراء نشر مدونات سلوك الوظيفى بكافة وحدات الجهاز الإدارى للدولة بعدد (٨٤) جهة حكومية على مدار سنوات الاستراتيجية، حيث تم التنفيذ في كافة الوزارات والمحافظات والجامعات الحكومية.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الأول ١٠٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الثاني: إتاحة البيانات والمعلومات عن استراتيجيات وخطط الجهاز الإداري للدولة فيما لا يضر بالأمن القومي

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء إتاحة البيانات والمعلومات عن استراتيجيات وخطط الجهاز الإداري للدولة فيما لا يضر بالأمن القومي من خلال نشر استراتيجيات الجهات الحكومية بعدد ٨٤ جهة على المواقع الالكترونية لتلك الجهات سنويًا على مدار الاستراتيجية، حيث تم التنفيذ بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة ١٪ من إجمالي الاستراتيجية.

مرفق (٨) المواقع الالكترونية للوزارات والمحافظات والجامعات.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء إصدار قانون إتاحة وحرية تداول المعلومات، ولكن تعذر صدوره لاستمرار المناقشات حول أفضل آليات تطبيقه عقب صدوره في الجهات المعنية.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الثاني ٥٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الثالث: إتاحة تقارير الجهات الرقابية وفقًا لدستور ٢٠١٤ والقوانين المنظمة لذلك

(١) عدد تقارير الجهات الرقابية المتاحة – استهدفت الخطة نشر تقارير هيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات، وقد تم نشر تقارير لهيئة الرقابة الإدارية على صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» (https://ar-ar.facebook.com/ACAEgypt/).

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الثالث ٥٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الرابع: استمرار نشر ميزانية وموازنة المواطن لتتضمن المصروفات والإيرادات وأهم التوجهات الجديدة

(١) معدل نشر ميزانية المواطن : استهدفت الخطة نشر ميزانية المواطن خلال سنوات الاستراتيجية وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل ١٪ من الاستراتيجية حيث تم النشر على الموقع الالكتروني لوزارة المالية كما تم النشر بالوحدات المحلية المختلفة.

(٢) معدل نشر موازنة المواطن – استهدفت الخطة نشر موازنة المواطن (تبسيطاً للحساب الختامي يتم نشره في نفس وثيقة ميزانية المواطن) خلال سنوات الاستراتيجية وقد تم ذلك بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل ١٪ من الاستراتيجية على الموقع الالكتروني لوزارة المالية.

(http://www.mof.gov.eg/Arabic/Pages/Mizania%20mowten.aspx)

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الرابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية وبما يمثل نسبة (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الخامس: إنشاء وتحديث المواقع الالكترونية الخاصة بالجهات الحكومية

(١) يشمل إنشاء وتحديث المواقع الالكترونية الخاصة بالجهات الحكومية وعددها (٨٤) جهة على مدار سنوات الاستراتيجية، واستهدفت الخطة التنفيذ بعدد (٨٤) خلال سنوات الاستراتيجية حيث تم التنفيذ بكافة الوزارات والمحافظات والجامعات الحكومية.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الخامس ١٠٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجـراء الســادس: تفعيــل منظومــة الخطــوط الســاخنة وتطويــر منظومــة الشــكاوى المعنية بمكافحة الفســاد

(١) اســتهدف الشــق الأول مــن الإجــراء تفعيل منظومــة الخطــوط الســاخنة وتطويــر منظومــة الشــكاوى المعنيــة بمكافحــة الفســاد لعــدد (٣) جهــات هــى هيئتــى الرقابــة الإداريــة والنيابــة الإداريــة ومنظومة الشــكاوى الحكوميــة الموحدة بمركــز المعلومــات ودعــم اتخــاذ القــرار بمجلــس الوزراء على مدار ســنوات الاســتراتيجية، حيث تم التنفيــذ بنســبة نجاح ١٠٠٪ من المســتهدف تمثل نســبة (١٪) مــن الاســتراتيجية.

(٢) اســتهدف الشــق الثانــي احتســاب نســب الاســتجابة للشــكاوى فــي منظومــات تلقــي الشــكاوى – اســتهدفت الخطــة احتســاب معــدل الاســتجابة للشــكاوى بمنظومــة الشــكاوى الحكوميــة الموحــدة وبهيئــة الرقابــة الإداريــة وهيئــة النيابــة الإدارية وقد تم ذلك بنســبة ١٠٠٪ بمــا يمثــل نســبة)١٪(مــن الاســتراتيجية حيــث اســتقبلت منظومة الشــكاوى الحكومية الموحدة

- خــلال العــام المالــي ٢٠١٩-٢٠٢٠، إجمالــي عــدد ١,٠٨ مليــون شــكوى وبلغــت نســبة الإنجاز العــام للشــكاوى ٨٧٪ هــذا العــام.

- خــلال العــام المالــي ٢٠٢٠-٢٠٢١، إجمالــي عــدد ١,٢٢ مليــون شــكوى وبلغــت نســبة الإنجاز العــام للشــكاوى ٩٨٪ هــذا العــام.

- خــلال العــام المالــي ٢٠٢١-٢٠٢٢، إجمالــي عــدد ١,١٩ مليــون شــكوى وبلغــت نســبة الإنجاز العــام للشــكاوى ٩٥٪ هــذا العــام.

(٣) نســبة تنفيــذ الإجــراء الســادس ١٠٠٪ مــن المســتهدف خلال الاســتراتيجية وبما يمثل نسبة (٢٪) مــن إجمالــي الاســتراتيجية.

الإجراء السابع: نشر خطة المشتريات الحكومية

(١) اســتهدف الإجــراء نشــر تقريــر ســنوي عــن المشــتريات الحكوميــة وإتاحتــه للــرأي العام وقد حققــت بوابــة التعاقــدات العامــة الغــرض مــن الإجــراء وتــم تنفيــذ ذلك بنســبة ١٠٠٪ بمــا يمثل ١٪ مــن الاســتراتيجية حيث يتم نشــر المشــتريات الحكوميــة بشــكل دائــم علــى البوابة.

/https://etenders.gov.eg

(٢) نســبة تنفيــذ الإجــراء الســابع ١٠٠٪ مــن المســتهدف خــلال ســنوات الاســتراتيجية، وبما يمثــل نســبة (١٪) مــن إجمالــي الاســتراتيجية.

الإجــراء الثامن: نشــر تقاريــر عن التقــدم المحرز في تنفيــذ أهداف الاســتراتيجية

(١) معــدل نشــر تقاريــر التقــدم المحــرز فــي الاســتراتيجية الوطنيــة لمكافحــة الفســاد – اســتهدفت الخطــة نشــر عــدد ٣ تقاريــر متابعــة للاســتراتيجية، وقــد تم نشــر تقريــر مختصر على الصفحــة الرســمية لهيئــة الرقابــة الإداريــة على موقــع التواصــل الاجتماعــي فيســبوك عن عام ٢٠١٩، كما تم نشــر تقرير تفصيلــي على الموقع الالكترونــي لهيئــة الرقابــة الإداريــة وقــد تُرجــم للغتيــن الفرنســية والإنجليزية عام ٢٠٢٠، وبنشــر التقريــر الختامــي وترجماتــه للغتيــن الإنجليزيــة والفرنســية يكــون قــد تحقــق المســتهدف مــن الإجراء.

(٢) نســبة تنفيــذ الإجــراء الثامــن ١٠٠٪ مــن المســتهدف خــلال ســنوات الاســتراتيجية، وبما يمثــل نســبة (١٪) مــن إجمالــي الاســتراتيجية.

الهدف الرابع:
تطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد:

يمثل تنفيذ الإجراءات المستهدفة من الهدف الرابع نسبة ١١٪ من الاستراتيجية، تم تنفيذ ٦,٧٥٪ من الاستراتيجية بنسبة نجاح ٦١,٣٦٤٪، وفيما يلي توضيح ما تم تنفيذه من الهدف الرابع خلال سنوات الاستراتيجية.

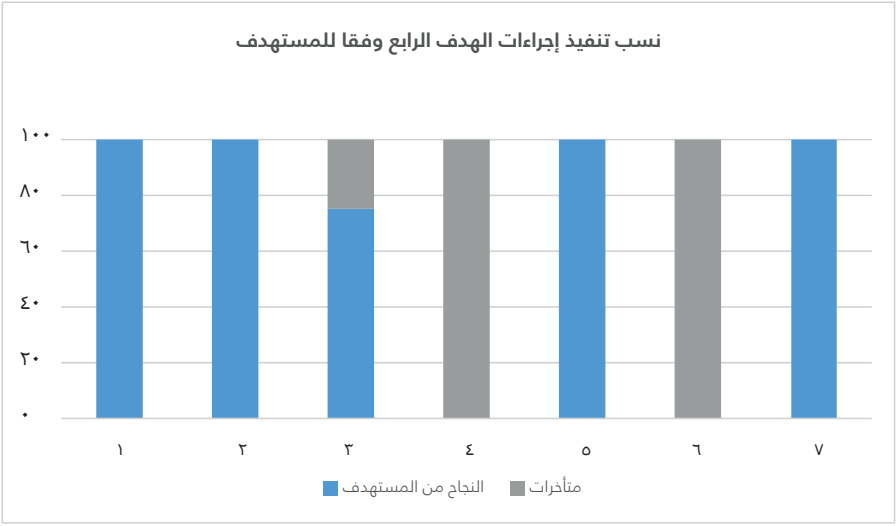

الإجراء الأول: تحديث البنية التشريعية للجهاز الإداري للدولة بما يضمن جودة أدائه

(١) استهدف الإجراء تحديث البنية التشريعية للجهاز الإداري من خلال استحداث وتعديل القوانين بما يخدم مكافحة الفساد، واستهدفت الخطة صدورعدد ٢ تشريع خلال سنوات الاستراتيجية وقد صدر القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وبعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٥، والقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع الالكتروني.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الأول ١٠٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الثاني: تحديث التشريعات واللوائح المنظمة للصناديق والحسابات الخاصة تضمن مزيد من الشفافية والمحاسبة

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء تنفيذ دراسة لتحديث تشريعات الصناديق والحسابات الخاصة لضمان مزيد من الشفافية وتم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل نسبة ١٪ من الاستراتيجية حيث خلصت الدراسة إلى ضرورة تطبيق نص المادة ٣٢ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية وبموجبها فإن على جميع الحسابات والصناديق الخاصة مراجعة واعتماد لوائحها المالية من لجنة اللوائح الخاصة بوزارة المالية وهو ما لا يتم الالتزام به في أغلب الصناديق والحسابات الخاصة.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء تحديث واعتماد عدد ٨٤ لائحة مالية للصناديق والحسابات الخاصة وتم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل (١٪) من الاستراتيجية.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الثاني ١٠٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الثالث: تحديث التشريعات المنظمة لعمل الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد لضمان الاستقلالية والشفافية في ذلك ا لمجا ل

(١) استهدف الإجراء تحديث عدد ٤ تشريعات منظمة لعمل الأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة الفساد، وقد صدر القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، كما صدر القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، كما صدر القانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال ، وجاري الانتهاء من الدراسات الخاصة بتحديث قانون الجهاز المركزي للمحاسبات، كما قام قطاع التشريع بوزارة العدل بإعداد مشروع قانون بشأن التعديلات المقترحة على القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية ومذكرته الإيضاحية.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الثالث ٧٥٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٠,٧٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الرابع: سن قوانين (حماية الشهود والمبلغين والضحايا والخبراء، قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية، قانون إتاحة وحرية تداول المعلومات)

(١) استهدف الإجراء صدور قانون حماية الشهود والمبلغين والضحايا والخبراء، وقانون اتاحة وحرية تداول المعلومات، وهي من تحديات تنفيذ المرحلة الأولى للاستراتيجية.

- فيما يخص إصدار قانون لحماية الشهود والمبلغين والضحايا والخبراء تم الآتي:
- تم تشكيل لجنة فنية بقطاع التشريع بوزارة العدل لدراسة الموضوع وجاري مناقشة الجهات المعنية للوصول إلى الصيغة المثلى لمشروع القانون.
- فيما يخص إصدار قانون إتاحة وحرية تداول المعلومات:
- تم تشكيل لجنة فنية بقطاع التشريع بوزارة العدل لدراسة الموضوع وجاري مناقشة الجهات المعنية للوصول إلى الصيغة المثلى لمشروع القانون.
- فيما يخص قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية:

تم الانتهاء من إعداد مشروع القانون وإرساله إلى كافة الوزارات لإبداء الرأي حياله تمهيداً لمناقشته بمجلس الوزراء.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الرابع ٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٠٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الخامس: دراسة ميكنة إقرارات الذمة المالية وإصدار التشريع الخاص بها

(١) استهدف الإجراء صدور وثيقة القانون وآليات تنفيذه، استهدفت الخطة تعديل القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع، وقد صدرت فتوى قانونية بأن القانون الحالي يسمح بميكنة إقرارات الذمة المالية وتقديمها الكترونيا. وقد تم تنفيذ مشروع رقمنة إقرارات الذمة المالية للمنتقلين إلى العاصمة الإدارية بالكامل، حيث أطلقتها وزارة العدل في الأول من يناير ٢٠٢٢، إذ بلغ عدد الموظفين الملتزمين بتقديم الإقرارات في هذه السنة حوالي ٤,١٠٠ موظفاً، تم ربط مقر إدارة الكسب غير المشروع بوزارة العدل مع مقر مجلس الوزراء، وكذا مقرات كافة الوزارات المنتقلة إلى العاصمة الإدارية، وذلك من خلال شبكات مؤمّنة تتيح نقل بيانات إقرارات الذمة المالية للموظفين عن بُعد دون حاجة لنقل تلك الإقرارات؛ التي كانت تحرر ورقيًا؛ من جهات عملهم إلى إدارة الكسب، وقد جرى إدخال بيانات الذمة المالية على المنظومة الجديدة لعدد (٢١٦٢) موظفاً، حتى تاريخ ٢٠٢٢/٥/٣١.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الخامس ١٠٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء السادس: تفعيل قانون حظر تعارض المصالح

(١) صدور اللائحة التنفيذية للقانون أو إلغائه ودمج محتواه بقانون آخر – لم يتم اصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن حظر تعارض مصالح المسئولين في الدولة حيث قامت هيئة مستشاري مجلس الوزراء بعقد عدد من اللقاءات مع الجهات المعنية للوقوف على أفضل سبل تطبيق القانون.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء السادس ٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٠٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء السابع: تعديل وتحديث التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد ومنها (تعديل قانون الإجراءات الجنائية، وقانون المرافعات) وذلك بغرض تسهيل الإجراءات وتحقيق مبدأ العدالة الناجزة

(١) عدد وثائق القوانين المعدلة : استهدفت الخطة تعديل قانون الإجراءات الجنائية وقانون المرافعات وقد صدر القانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠، كذا القانون رقم ١٩١ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ، بالإضافة إلى أكثر من ٣٠ قانوناً آخر مرتبطاً ارتباطًا وثيقًا بمكافحة الفساد.

مرفق (٩) القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد الصادرة خلال سنوات الاستراتيجية.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء السابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الهدف الخامس:
تحديث الإجراءات القضائية تحقيقا للعدالة الناجزة

يمثل تنفيذ الإجراءات المستهدفة من الهدف الخامس نسبة ٦٪ من الاستراتيجية، تم تنفيذ ٥,٨٥٨٪ من الاستراتيجية بنسبة نجاح ٩٧,٦٣٣٪، وفيما يلي توضيح ما تم تنفيذه من الهدف الرابع خلال سنوات الاستراتيجية.

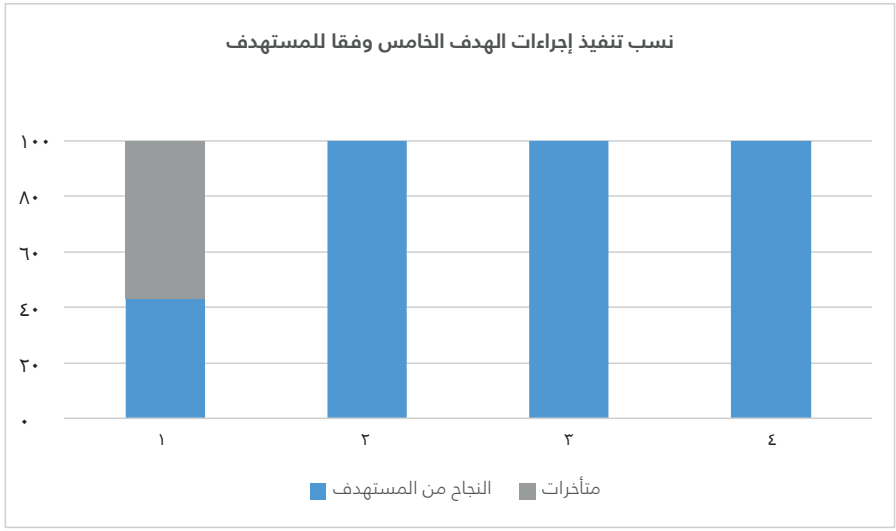

الإجراء الأول: تطوير البنية التحتية للنظام القضائي

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء إنشاء وترميم عدد ١٢٤ مبنى تابعاً لوزارة العدل خلال سنوات الاستراتيجية، وتم تنفيذه بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل نسبة ٠,٥٪ من الاستراتيجية حيث شهدت أعوام استراتيجية مكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ إنشاء وتحديث ورفع كفاءة العديد من المحاكم، تم ذلك على ثلاث مراحل لرفع كفاءة أبنية المحاكم، وجاءت المراحل على النحو الآتي:

أ- المرحلة الأولى:

بدأت بتاريخ ١٥ / ١ / ٢٠٢٠ وانتهت في ٣١ / ٣ / ٢٠٢٠، تضمنت ١٢ محكمة ابتدائية بإجمالي ٩١ محكمة جزئية تم رفع كفاءتها، بنسبة إنجاز ١٠٠٪

ب- المرحلة الثانية:

بدأت بتاريخ ١ / ٣ / ٢٠٢٠ وانتهت في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٠، تضمنت ١٣ محكمة ابتدائية بإجمالي ١١٦ محكمة جزئية تم رفع كفاءتها، بنسبة إنجاز ١٠٠٪.

ج- المرحلة الثالثة:

بدأت في ١ / ١٠ / ٢٠٢٠ وانتهت في ٣١ / ٣ / ٢٠٢١، تضم ١٣ محكمة ابتدائية بإجمالي ١٣٠ محكمة جُزئية تم رفع كفاءتها، بنسبة إنجاز ١٠٠٪ ليكون الإجمالي عدد ٣٨ محكمة ابتدائية بإجمالي عدد ٣٣٧ محكمة جزئية التي تم رفع كفاءتها، هذا بالإضافة إلى إنشاء محكمة شمال دمنهور الابتدائية بنظام المباني سابقة التجهيز وتم افتتاحها في ٢٠٢١/٩/٢١ ، ومحكمة بني عبيد الجزئية بالدقهلية وتم افتتاحها في ٢٠٢١/١٢/٢.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء إنشاء وترميم عدد ٢٧٩ مبنى تابعاً للنيابة الإدارية خلال سنوات الاستراتيجية، تم تطوير عدد ٢٠٠ مبنى خلال سنوات الاستراتيجية بنسبة نجاح ٧٢٪ من المستهدف بالشق الثاني من الإجراء تمثل نسبة (٠,٣٥٨٪) من الاستراتيجية.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الأول ٨٥,٨٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٠,٨٥٨٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الثاني: تطوير بنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والميكنة بمنظومة العمل القضائي

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء ميكنة نظم العمل الداخلية بالجهات القضائية، وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية تمثل نسبة (١٪) من إجمالي الاستراتيجية باتخاذ وزارة العدل العديد من الإجراءات في سبيل تحقيق التحول الرقمي لمنظومة العمل القضائي ولإنشاء منظومة تحليلية إحصائية يمكن من خلالها تحديد متوسط الوقت المستغرق في نظر القضايا، وقد تنوعت الإجراءات التي اتخذتها وزارة العدل في مضمار التحول الرقمي.

مرفق (١٠) ميكنة نظم العمل بالجهات القضائية.

(٢) استهدف الإجراء الثاني تطوير نظام لخفض الوقت المستهلك في إعداد ونظر القضايا وإصدار تقارير تفيد تخفيض الوقت وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل ١٪ من الاستراتيجية حيث تم تنفيذ «برنامج تحليل إحصائي لأداء المحاكم»، يتم من خلاله إجراء الدراسات الإحصائية. وقد أصدر السيد المستشار/ وزير العدل القرار رقم ٢٤١ لسنة ٢٠٢١ بشأن إصدار التقارير الإحصائية من المحاكم، ويهدف نظام جمع البيانات الإحصائية بالمحاكم الابتدائية والاقتصادية إلى تحسين تلك المحاكم ودعم الشفافية من خلال إصدار تقارير إحصائية دورية وسنوية، وتحليل البيانات المستخرجة وعمل ملخصات وأشكال ورسوم بيانية تسهل الاستفادة منها، وتزود متخذ القرار بكافة البيانات والتقارير الإحصائية وصولًا لتحديد نقاط القوة والضعف بالعمل القضائي للعمل على تلافي السلبيات. وورد بنص القرار أن ينشر على الموقع الالكتروني لوزارة العدل تقارير إحصائية دورية وفقًا لضوابط محددة، وتقارير بالوقت المستغرق للفصل في الدعاوى بإختلاف أنواعها وبمعدلات إنجاز الدعاوى وبمدد القضايا التي ما زالت متداولة، وغيرها من الإحصاءات التي يُرى لزوم نشرها، ويمكن الإطلاع على تقارير وإحصائيات المحاكم التي تحتوي على تقارير بالوقت المستغرق في القضايا التي تم الفصل فيها بحكم منهي للخصومة ونسب الخفض المحققة في

المحاكم المختلفة، من خلال الرابط التالي:

https://moj.gov.eg/ar/CourtsStatistics/Pages/NewsListing.aspx

(٣) تم تنفيذ نسبة ١٠٠٪ من المستهدف من الإجراء الثاني خلال سنوات الاستراتيجية، بما يمثل (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الثالث: استخدام التطبيقات الذكية في تقديم الخدمات القضائية

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء استخدام التطبيقات في تقديم الخدمات القضائية – كان من المستهدف تقديم عدد ٢٥ خدمة قضائية من خلال تطبيقات الهاتف المحمول، وتم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ حيث تم استحداث تقديم عدد ٣٩ خدمة بما يمثل ١٪ من الاستراتيجية وذلك عن طريق إتاحة الخدمات عبر منصة مشروع مصر الرقمية.

مرفق (١١) الخدمات القضائية الالكترونية.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء رضاء المواطنين عن الخدمات القضائية الذكية – استهدفت الخطة إجراء عدد ٣ دراسات لقياس رضاء المواطنين عن الخدمات القضائية الذكية وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل ١٪ من الاستراتيجية من خلال اجراء عدد ٣ استطلاع رأي للمواطنين عن الخدمات المقدمة الكترونيًا ومن ضمنها الخدمات القضائية المقدمة الكترونياً من خلال منصة مصر الرقمية.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الثالث ١٠٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الرابع: دعم قدرات الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائي

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء تنفيذ عدد ٢٠٠ دورة تدريبية وتم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل (٥,٠٪) من الاستراتيجية حيث عقد المركز القومي للدراسات القضائية عدد ٤٣٦ دورة تدريبية حضرها إجمالي عدد ٩٣٥٩ متدرباً، كما قامت هيئة النيابة الإدارية بتنظيم عدد ٣٤ دورة تدريبية شارك فيها عدد ٨٧٤ من السيدات والسادة أعضاء النيابة الإدارية وعدد ٢١٢ من معاوني النيابة الإدارية الجدد، حيث تم تدريبهم على أصول التحقيق القضائي والقواعد المنظمة للعمل بالنيابة الإدارية وضوابط الإشراف القضائي على الأنتخابات.

كما عقدت النيابة العامة العديد من ورش العمل والدورات التدريبية لأعضاء النيابة العامة في مجال جرائم العدوان على المال العام وغسل الأموال وذلك بمعهد النيابة العامة للبحوث الجنائية والتدريب من أجل التغلب على المشكلات العملية التي تواجه أعضاء النيابة العامة أثناء التحقيقات وتوحيد الإجراءات التي تباشرها أعضاء النيابة العامة في كافة النيابات في مثل هذه الوقائع، وقد أصدر السيد المستشار النائب العام الكتاب الدوري رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ سنة ٢٠٢٢ بشأن التحقيقات المالية الموازية ذات الصلة بجرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وجرائم تمويل الإرهاب تنفيذاً للتعديلات التشريعية الواردة على قانون مكافحة غسل الأموال والذي استحدث نص المادة ١٧ مكرر (١) التي أوجبت على جهات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق في الجرائم المار بيانها إجراء التحقيقات المالية الموازية بنفسها أو بالاستعانة بما تراه من الجهات الأخرى المختصة، لتحديد مصدر هذه الأموال أو الأصول إن وجدت، وذلك لتعزيز أهمية تلك التحقيقات باعتبارها من الأهداف الرئيسية لمكافحة الفساد.

كما قامت النيابة العامة بالعديد من الزيارات للدول الصديقة وإبرام مذكرات تفاهم مع الجهات النظيرة لها في تلك الدول من أجل تسهيل التواصل المباشر والتعرف على الأطر القانونية المختلفة في تلك الدول وكان من أبرزها توقيع مذكرات تفاهم مؤخرا مع دولة أرمينيا، السودان، ليبيا.

(٢) استهدف الشق الثانى من الإجراء حضور عدد ٤ ندوات أو مؤتمرات للجهات القضائية خلال سنوات الاستراتيجية، وهو ما تم تنفيذه بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل (٥,٠٪) من إجمالي الاستراتيجية.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الرابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل (١٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الهدف السادس:
دعم جهات إنفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته.

يمثل تنفيذ الإجراءات المستهدفة من الهدف السادس نسبة ١١٪ من الاستراتيجية، تم تنفيذ ٨,٤٧٪ من الاستراتيجية بنسبة نجاح ٧٧٪ وفيما يلي توضيح ما تم تنفيذه من الهدف السادس خلال سنوات الاستراتيجية.

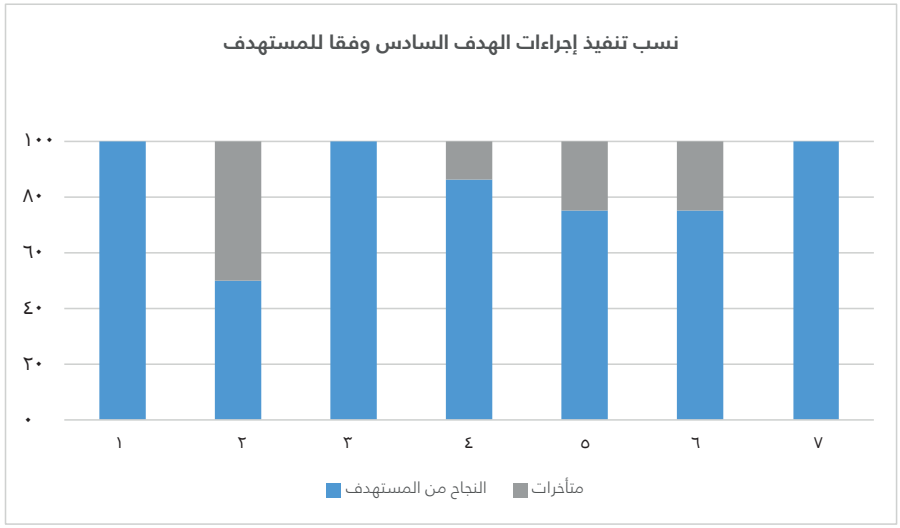

الإجراء الأول: استكمال تطوير هياكل الأجهزة الرقابية

(١) استهدف الإجراء تطوير الهيكل التنظيمي لهيئة الرقابة الإدارية والهيكل التنظيمي للجهاز المركزي للمحاسبات خلال سنوات الاستراتيجية، وقد تم تطوير الهيكلين التنظيميين.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الأول ١٠٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الثاني: إبرام اتفاقيات بين الأجهزة الرقابية لتفعيل تبادل المعلومات

(١) استهدف الإجراء إبرام بروتوكول تعاون بين الأجهزة الرقابية وجهات إنفاذ القانون لتفعيل وتطوير عملية تبادل المعلومات على مدار سنوات الاستراتيجية، وقد قامت هيئة النيابة الإدارية بإعداد مسودة أولية لهذا البروتوكول و تم عرضه على كل من (هيئة الرقابة الإدارية – هيئة النيابة الإدارية – النيابة العامة – وزارة الداخلية – وزارة العدل - وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – الجهاز المركزي للمحاسبات) حيث عبرت تلك الجهات عن استعدادها لابرام البروتوكول وجاري مناقشة المسودة المقترحة.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الثاني ٥٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٥٠,٠٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الثالث: تحديث البنية المعلوماتية للأجهزة الرقابية

(١) عدد الجهات التي حدّثت قواعد بياناتها – استهدفت الخطة تحديث قواعد البيانات بهيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات خلال سنوات الاستراتيجية وتم التحديث.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الثالث ١٠٠٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الرابع: تطوير مهارات وقدرات العاملين بالأجهزة الرقابية

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء تقديم عدد ٤٣٢ دورة تدريبية للاجهزة الرقابية (هيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات) تم تنفيذ عدد ٢٢٣ دورة تدريبية بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد للأعضاء والعاملين والجنود وكوادر جهات إنفاذ القانون بالإضافة إلى عدد ٢٨٧ دورة تدريبية تم تنفيذها بالجهاز المركزي للمحاسبات مما يمثل نسبة ١٠٠٪ بما يمثل ١٪ من الاستراتيجية.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء تدريب عدد ١٦٤٠٠ متدرباً من الأجهزة الرقابية خلال سنوات الاستراتيجية، تم تدريب عدد ٣٢٦٤ بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وعدد ٨٥٤٣ تم تدريبهم بالجهاز المركزي للمحاسبات، تم تنفيذ المستهدف بإجمالي عدد ١١٨٠٧ متدرباً بنسبة ٧١,٩٩٤٪ بما يمثل ٠,٧٢٪.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الرابع ٨٦٪ من المستهدف خلال سنوات الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١,٧٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الخامس: وضع خطط خاصة لإدارة مخاطر الفساد بكافة جهات إنفاذ القانون

(١) عدد خطط مخاطر الفساد بجهات إنفاذ القانون – تم استهداف وضع عدد ٤ خطط لادارة مخاطر بهيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة العدل ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم استحداث خطة لإدارة مخاطر الفساد بهيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات وبوزارة العدل.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الخامس ٧٥٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٠,٧٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء السادس: تطوير المؤشرات الوطنية الخاصة بمدركات الفساد لتكون بمثابة مصدر تغذية عكسية لأولويات الوقاية من الفساد و مكا فحته

(١) استهدف الإجراء إصدار عدد ٤ تقارير لمؤشر إدراك الفساد المحلي خلال سنوات الاستراتيجية، وتم صدور التقرير أعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢٢ حيث تعذر صدوره عام ٢٠٢١ نتيجة ظروف جائحة كوفيد ١٩، وقد تم تطوير المؤشر عام ٢٠٢٠ ليشمل مؤشرين فرعيين هما مؤشر إدراك الفساد الإداري، ومؤشر إدراك جهود منع

ومكافحة الفساد الإداري وهو ما يتغلب على أحد أهم عيوب مؤشرات الفساد المذكورة في مراجع الأمم المتحدة وهو تحديد ما اذا كان ارتفاع الإدراك علامة سلبية أم ايجابية. وقد سجل المؤشر العام (عن عام ٢٠٢١) للفساد الإداري وجهود مكافحته ٦٢,٤ درجة حيث ارتفع المؤشر بحوالى ٢,٩ درجة مقارنة بعام ٢٠١٩ ويرى الخبراء أن الفساد الإدارى منتشر بشكل أقل مقارنة بالمواطنين ومسئولى الشركات عام ٢٠٢١ وتصدر «المرور» التقرير كأكثر الجهات الحكومية من حيث إدراك المواطنين بوجود الفساد الإدارى وانتشاره وسجلت الجامعات الحكومية اقل الجهات الحكومية من حيث إدراك المواطنين بوجود الفساد الادارى وانتشاره، وسجلت محافظة القليوبية كأكثر محافظات الجمهورية من حيث إدراك المواطنين بوجود الفساد الادارى و محافظة بني سويف كأقل محافظات الجمهورية من حيث ادراك المواطنين بوجود الفساد الإدارى. ويرى المواطنون ان مجاملة الأقارب والاعتماد على المعارف لتسهيل الإجراءات الحكومية هي أكثر مظاهر الفساد إدراكاً وانتشارا خلال عام ٢٠٢١.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء السادس ٧٥٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١,٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء السابع: إعداد البحوث والدراسات في المجالات المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد

(١) استهدف الإجراء استحداث وحدة للبحوث والدراسات المتخصصة بمكافحة الفساد في كل من هيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات وإصدار عدد ٦ دراسات متخصصة خلال سنوات الاستراتيجية، وقد تم تنفيذ المستهدف بقيام مركز البحوث والدراسات بالاكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد المستحدث بهيئة الرقابة الإدارية باصدار عدد ٥٧ دراسة.

مرفق (١٢) الدراسات الصادرة عن مركز البحوث والدراسات بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء السابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الهدف السابع:
زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته

يمثل تنفيذ الإجراءات المستهدفة من الهدف السابع نسبة ١٥٪ من الاستراتيجية، تم تنفيذ ١٥٪ من الاستراتيجية بنسبة نجاح ١٠٠٪، وفيما يلي توضيح ما تم تنفيذه من الهدف السابع خلال سنوات الاستراتيجية.

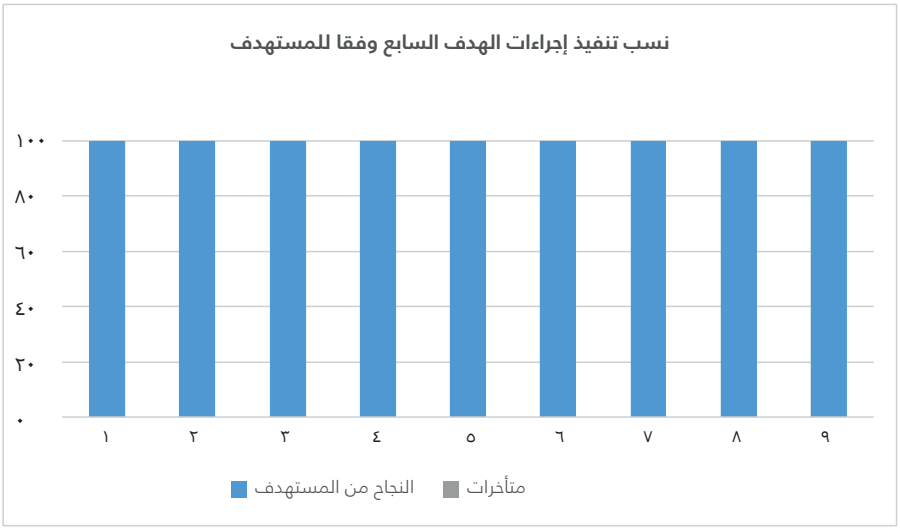

الإجراء الأول: تطوير برامج توعوية بخطورة الفساد ودور المواطن في مكافحته

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء رصد عدد الدورات التدريبية والمستفيدين منها فى مجال التوعية بمخاطر الفساد بواقع عدد (٦٠) دورة تدريبية لعدد (٩٠٠) متدرباً على مدار سنوات الاستراتيجية، عدد الدورات التدريبية، تم تخطي العدد المستهدف بشكل كبير نظرًا لتوسع دور الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد حيث قامت بتنفيذ ١٢٠١ نشاط تدريبي لرفع الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد على مدار سنوات الاستراتيجية شارك فيها ٤٩٣٩٧ متدرباً، وهو ما يمثل نسبة تنفيذ ١٠٠٪ بما يمثل (١٪) من الاستراتيجية.

(٢) استهدف الشق الثانى من الإجراء تنفيذ هيئة الرقابة الإدارية عدد (٤) حملات إعلامية للتوعية بمخاطر الفساد على مدار سنوات الاستراتيجية، وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل (١٪) من الاستراتيجية حيث قد قام المركز الإعلامي بهيئة الرقابة الإدارية بتنفيذ ٥ حملات توعوية كالآتي:

أ- اعادة إخراج حملة المرايا بنظام الإنفوجراف.

ب- إطلاق حملة بعنوان «اعرف حقك» مكونة من ١١ انفوجراف وعدد ٢ voice over عن التعريف بالجرائم التي قد يرتكبها المواطن والموظف العام (الرشوة، التربح، التزوير، الاتجار في النقد الأجنبي، غسل الأموال ١، غسل الأموال ٢، انتحال الصفة) بالإضافة إلى التعريف باختصاصات هيئة الرقابة الإدارية وطرق واسلوب تقديم الشكاوى ومشروع البنية المعلوماتية للدولة المصرية.

ج- حملة «يا ترى مين الكسبان» توعية المواطنين بمخاطر الفساد من خلال مخاطبة الضمير (الحفاظ على الدعم التموينى، سداد المستحقات الضريبية، استخدام الخدمات الالكترونية، دمج الاقتصاد غير الرسمي وظاهرة توظيف الأموال).

د- حملة «متسكتش على الفساد» بهدف حث المواطنين للإبلاغ عن حالات الفساد (الهدف من البلاغ عن الفساد، كيفية تقديم البلاغات، أسلوب كتابة الشكاوى، كيفية متابعة الشكاوى، إجراءات فحص البلاغات والشكاوى، واستطلاعات رأي المواطنين).

هـ- حملة لحث المستثمرين على الاتصال بهيئة الرقابة الإدارية حال تواجد مشكلات تواجههم لإصدار التراخيص أو الحصول على الموافقات المختلفة.

و- كما تم إطلاق قناة لهيئة الرقابة الإدارية على موقع يوتيوب تحتوي على كافة فيديوهات التوعية والحملات السابقة، كما تم إطلاق حساب للهيئة على موقع التواصل الاجتماعي انستجرام بالاضافة إلى الصفحة الرسمية للهيئة السابق إنشاؤها على فيسبوك.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الأول ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الثاني: تنفيذ مبادرات توعوية لمكافحة الفساد في المدارس والجامعات

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء تنفيذ عدد (٤٦٤) نشاطاً ثقافياً / فنياً / رياضياً / ندوات بالجامعات والمدارس على مدار سنوات الاستراتيجية، وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل (١٪) من الاستراتيجية كالآتي:

أ- قامت الإدارة العامة للأنشطة الثقافية والفنية بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بتنفيذ عروض مسرحية لجميع مدارس الجمهورية في المسابقات الخاصة بالإدارة لتوعية الطلاب بأهمية التطور التكنولوجي لتفعيل الرقمنة ومكافحة الفساد.

ب- قامت الصحافة المدرسية بتنفيذ فقرات إذاعية عن أهمية التحول الرقمي لجميع مؤسسات ودور ذلك في الحد من الفساد.

ج- قامت إدارة المرشدات بتنفيذ مبادرة «مرشدات ضد الفساد» والتي تم تفعيلها في جميع المحافظات وإقامة ندوات ومعسكرات ولافتات توعوية في الأماكن العامة والسياحية.

د- تم إدراج موضوع مكافحة الفساد ضمن خطة الإدارة العامة للتربية الاجتماعية والتي يتم تنفيذها على مستوى الجمهورية للعام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢.

هـ- تنفيذ الإدارة العامة للمكتبات بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لمسابقة بحثية بعنوان «الأمانة والإخلاص في العمل لمكافحة الفساد».

و- تنفيذ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لبرنامج تدريبي لتعزيز التثقيف والتوعية في مجال مكافحة الفساد وتيسير البحوث المتعلقة بها، واستهدف البرنامج (أعضاء هيئة التدريس ومديرين العموم ومديري الإدارات بالجامعات المصرية والطلاب، خلال الفترة من ٢٠٢١/٩/٢١ حتى ٢٠٢٢/٧/٤.

ز- تنفيذ جامعة القاهرة بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية ومشروع الحوكمة الاقتصادية لنموذج محاكاة مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بمشاركة طلاب الكليات المختلفة بالجامعة حيث عرض الطلاب أبرز الممارسات الناجحة للدول المختلفة في مجال مكافحة الفساد كما شارك عدد من المتميزين ببرنامج تدريبي بهيئة الرقابة الإدارية شمل حضورهم في الاجتماع التاسع لمؤتمر الدول الأطراف والذي استضافته مدينة شرم الشيخ خلال الفترة من ١٣-١٧ ديسمبر ٢٠٢١.

ح- قيام مركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة بإجراء مجموعة من البرامج التدريبية المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد وذلك ضمن خطة الجامعة للتدريب وبناء القدرات.

ط- قامت جميع الجامعات الحكومية بتنظيم احتفاليات باليوم العالمي لمكافحة الفساد ٩ ديسمبر.

ي- قيام جامعة حلوان بتنظيم العديد من المسابقات الفنية والثقافية لإبراز أهمية مكافحة الفساد بين طلاب الجامعة.

(٢) استهدف الشق الثانى من الإجراء حصر نسبة الجامعات المفعلة لمقرر حقوق الإنسان ومكافحة الفساد والبالغ عددها (٢٨) جامعة على مدار سنوات الاستراتيجية، وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل (١٪) من الاستراتيجية حيث صدر قرار من المجلس الأعلى للجامعات بتدريس المقرر في كافة الجامعات الحكومية.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الثاني ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الثالث: تضمين قيم النزاهة والشفافية بالمناهج الدراسية لمراحل التعليم قبل الجامعي

(١) عدد المناهج الدراسية المعدلة والمتضمنة قيم النزاهة والشفافية بمراحل التعليم قبل الجامعي – استهدفت الخطة حصر كافة المناهج الدراسية التي تتضمن قيم النزاهة والشفافية بمراحل التعليم قبل الجامعي وتم إفادة الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته بتقرير شامل بتلك المناهج.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الثالث ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الرابع: تفعيل الميثاق الأخلاقي للطالب الجامعي

(١) استهدف الإجراء رصد معدل نشر الميثاق الأخلاقى للطالب الجامعى بعدد (٢٨) جامعة خلال سنوات الاستراتيجية حيث تم بكافة الجامعات الحكومية المستهدفة.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الرابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الخامس: إعداد ميثاق أخلاقي لعضو هيئة التدريس

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء إعداد الميثاق الأخلاقى لعضو هيئة التدريس ومعاونيه بالجامعات المصرية، حيث قامت جامعة القاهرة بتطوير الميثاق بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية ليصبح الميثاق الأخلاقي للمجتمع الجامعي ليشمل عضو هيئة التدريس والطالب الجامعي وهو ما يمثل ١٠٠٪ من المستهدف و (١٪) من الاستراتيجية.

(٢) استهدف الشق الثانى من الإجراء نشر الميثاق الأخلاقى لعضو هيئة التدريس ومعاونيه بالجامعات المصرية بواقع عدد (٢٨) جامعة، وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل (١٪) من الاستراتيجية.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الخامس ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء السادس: إكساب الإعلاميين والصحفيين المعارف الخاصة بالوقاية من الفساد ومكافحته

(١) استهدف الإجراء إكساب الإعلاميين والصحفيين المعارف الخاصة بالوقاية من الفساد ومكافحته – استهدفت الخطة مشاركة الصحفيين في عدد ٤ فعاليات متخصصة في مجالات مكافحة الفساد وقد تم اشراكهم في العديد من الفعاليات أبرزها الآتي:

أ- تم مشاركة عدد من الصحفيين والإعلاميين لحضور فعاليات المنتدى الأفريقي الأول لمكافحة الفساد الذي نظمته مصر بمدينة شرم الشيخ عام ٢٠١٩.

ب- تم مشاركة عدد من الإعلاميين ورؤساء تحرير الصحف المصرية وعدد من الصحفيين المعنيين بالشأن الرياضي بورشة العمل المعنية بمكافحة الفساد في مجال الرياضة التي نظمتها هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عام ٢٠٢٠ وشاركوا بمقترحات لتطوير عملية حماية النزاهة الرياضية.

ج- تم مشاركة عدد من الإعلاميين ورؤساء تحرير الصحف المصرية باحتفالية هيئة الرقابة الإدارية باليوم العالمي لمكافحة الفساد عام ٢٠٢١ بحضور السيد/ رئيس الوزراء والسيد/ رئيس هيئة الرقابة الإدارية حيث تم تكريم المتميزين من منسقي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

د- تم مشاركة عدد من الإعلاميين والصحفيين لحضور ورشة عمل خلال شهر أكتوبر

٢٠٢٢ لمناقشة مسودة المرحلة الثالثة من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠، وذلك لتضمين ملاحظاتهم ومقترحاتهم في المسودة قبل إطلاقها بالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد ٢٠٢٢/١٢/٩.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء السادس ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء السابع: تفعيل دور الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لنشر قيم النزاهة والشفافية

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء التوسع في تقديم دورات نشر قيم النزاهة للمواطنين (التدريب الحر) وتنفيذ عدد ١٦٠ دورة تدريبية للمواطنين تم تنفيذ ٣٧١ دورة تدريب حر للمواطنين وللجهات برسوم بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل (١٪) من الاستراتيجية حيث تم تنفيذ باقي العدد المستهدف عن طريق الدورات الالكترونية.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء تدريب عدد ٦٤٠٠ من المواطنين بدورات التدريب الحر خلال سنوات الاستراتيجية، تم تدريب ١٢٩٢٠ متدرباً بالتدريب الحر للمواطنين وللجهات برسوم بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بنسبة ١٠٠٪ من المستهدف بما يمثل (١٪) من الاستراتيجية.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء السابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الثامن: تفعيل دور المؤسسات الدينية في نشر الوعي بخطورة الفساد وآثاره السلبية

(١) استهدف الإجراء تشجيع المؤسسات الدينية على تقديم خطب دينية معنية بالتوعية بمخاطر الفساد حيث تم استهداف تقديم عدد ١٦ خطبة دينية خلال سنوات الاستراتيجية وقد تم تنفيذ ذلك من خلال التنسيق مع وزارة الأوقاف والكنيسة المصرية.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الثامن ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء التاسع: حث الجهات الأكاديمية ومراكز البحوث على إجراء الدراسات المتخصصة في مجالات منع ومكافحة الفساد ودراسة التجارب الدولية والإقليمية الناجحة.

(١) استهدف الإجراء صدور عدد ٧ دراسات متخصصة في مجال مكافحة الفساد وقد تم مناقشة عدد ٦٤ أطروحة ماجستير ودكتوراه متخصصة في هذا المجال في الجامعات الحكومية، كما قام المجلس الأعلى للجامعات بمخاطبة الجامعات الحكومية المختلفة لموافاة المجلس بالأبحاث التي قامت بها فيما يتعلق بمكافحة الفساد، تمهيدًا لإطلاق مسابقة بين الجامعات في هذا الشأن.

مرفق (١٣) أطروحة الماجستير والدكتوراه المتعلقة بمكافحة الفساد المجازة خلال سنوات الاستراتيجية.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء التاسع ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الهدف الثامن:
تفعيل التعاون الدولي والإقليمي في منع ومكافحة الفساد

يمثل تنفيذ الإجراءات المستهدفة من الهدف الثامن نسبة ١٠٠٪ من الاستراتيجية، تم تنفيذ ١٠٠٪ من الاستراتيجية بنسبة نجاح ١٠٠٪، وفيما يلي توضيح ما تم تنفيذه من الهدف الثامن خلال سنوات الاستراتيجية ٢٠١٩-٢٠٢٢.

نسب تنفيذ إجراءات الهدف الثامن وفقا للمستهدف

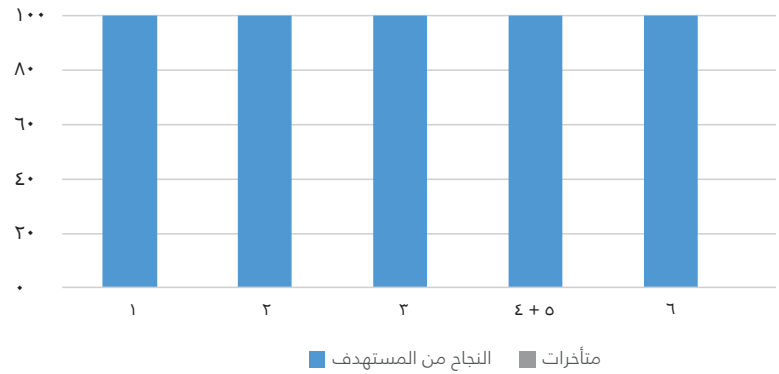

الإجراء الأول: تطوير التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات

(١) عدد المبادرات بين الجهات الوطنية والإقليمية والدولية – استهدفت الخطة الاستراتيجية تنفيذ عدد ٤ مبادرات دولية خلال الأربع سنوات وقد تم تنفيذ ٤ مبادرة خلال سنوات الاستراتيجية كالآتي:

أ- قامت هيئة الرقابة الإدارية بتنفيذ المنتدى الأفريقي الأول لمكافحة الفساد بمدينة شرم الشيخ.

ب- قيام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتنظيم دورة تدريبية موجهة لوحدة التحريات المالية الليبية.

ج- قيام هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتنفيذ ورشة عمل عن مكافحة الفساد بالمجال الرياضي بمشاركة اللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي لكرة القدم وهيئة الخبراء الوطنين وعدد ٦٠ من الشخصيات الهامة في مجال الرياضة المصرية.

د- تنفيذ هيئة الرقابة الإدارية لورشة عمل في مجال «مكافحة غسل الأموال ومصادرة الأموال الناتجة عن تلك الجرائم»بالتعاون مع جهات إنفاذ القانون الفرنسية.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الأول ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الثاني:عقد دورات تدريبية لتبادل الخبرات بين جهات إنفاذ القانون ونظرائها الإقليمية والدولية

(١) عدد الدورات ومؤتمرات تبادل الخبرات بين جهات إنفاذ القانون ونظرائها – استهدفت الخطة تنفيذ عدد ٤ دورات تدريبية خلال سنوات الاستراتيجية حيث تم المشاركة في العديد من الدورات التدريبية مع جهات مناظرة أو جهات دولية كما تم تنفيذ عدد من الدورات التدريبية مع الأشقاء العرب والأفارقة في مجالات مكافحة الفساد كالآتي:

أ- مشاركة هيئة الرقابة الإدارية فى العديد من الدورات التدريبة للوقوف على أفضل الممارسات الناجحة في مجال منع ومكافحة الفساد ومن أبرزها الآتي:

١. دورة تدريبية في مجال الوقاية من الفساد بعنوان «تقييم مخاطر الفساد» المنعقدة بتونس بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

٢. عدد (٣) دورات تدريبية بعنوان « مكافحة الفساد» بالمدرسة الوطنية لإدارة ENA بفرنسا.

٣. دورة تدريبية فى مجال التحريات القائمة على العمل السري تنظمها أكاديمية مكافحة الفساد الماليزية بدولة ماليزيا.

٤. برنامج «دبلوم الإدارة العامة» بجامعة كينجز البريطانية بلندن.

٥. دورة تدريبية فى مجال تحقيقات الجرائم الالكترونية بالمركز الإقليمي للتحقيقات الالكترونية التابع لوزارة الأمن الداخلي الأمريكي بدولة قبرص.

٦. ورشة عمل إقليمية بعنوان «الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد فى القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدنى» بالأردن بالتنسيق مع البنك الإسلامى للتنمية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية

٧. برنامج الإدارة الاستراتيجية لمكافحة الفساد بأكاديمية مكافحة الفساد الماليزية بدولة ماليزيا.

٨. برنامج «تطوير القيادات الحكومية» بالتعاون مع جامعة ميزورى بالولايات المتحدة الأمريكية.

٩. برنامج حول المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمدينة بوسان بكوريا الجنوبية.

١٠. ورشة عمل اقليمية حول التعاون الدولى فى المسائل الجنائية والمساعدة القانونية المتبادلة فى جرائم تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر بمدينة الدار البيضاء بالمغرب.

١١. دورة تدريبية في مجال الوقاية من الفساد

بعنوان «قياس الفساد والعمل الاجتماعى للوقاية منه بواسطة أدوات مبتكرة» بدولة المغرب.

١٢. البرنامج الدولي لمكافحة الفساد المنعقد بإندونيسيا.

١٣. دورة تدريبية فى مجال مكافحة انتشار التهريب بدولة مالطا.

١٤. برنامج تدريبي في مجال تأمين الحدود والمطارات بالولايات المتحدة الأمريكية.

١٥. ورشة عمل فى مجال الاستجابة لإعادة الفتح الاقتصادي فى ظل انتشار جائحة كوفيد - ١٩ تستضيفها المفوضية الوطنية للرقابة الصينية بالعاصمة بكين.

١٦. ورشة عمل إقليمية حول «مخاطر استغلال خدمات شركات تحويل الأموال في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب» والتي نظمها مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة UNODC بالإمارات العربية المتحدة.

١٧. ندوة تحت عنوان «مكافحة الفساد طريق التنمية المستدامة» تنظيم هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد.

١٨. مشاركة هيئة الخبراء الوطنيين باللجنة الوطنية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته في دورة تدريبية بالولايات المتحدة الأمريكية بهدف رفع قدرات التخطيط الاستراتيجي والمتابعة لإعداد المرحلة الثالثة من الاستراتجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠ وذلك بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية.

١٩. دورة «تحسين دور القطاع العام فى اكتشاف الفساد والإبلاغ عنه فى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجلس التعاون الخليجى» بمقر صندوق النقد الدولى للاقتصاد والتمويل فى الشرق الأوسط (CEF) بدولة الكويت.

٢٠. المشاركة في دورة تدريبية بالولايات المتحدة الأمريكية على أساليب صياغة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد خلال الفترة من ١٦-٢٧/٥/٢٠٢٢.

ب- مشاركة الجهاز المركزي للمحاسبات في العديد من الاجتماعات أبرزها اجتماع افتراضي مع البنك الدولي حول موضوع «تحليل بيانات مكافحة الفساد في الإدارة العامة»، واجتماعان افتراضيان مع البنك الدولي من خلال عضوية الجهاز بالأمانة الفنية لمجموعة عمل الانتوساي المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال.

ج- تنفيذ الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد عدد ٤٥ دورة تدريبية للأشقاء العرب والأفارقة، استفاد منها عدد ١.٤٣ كادراً عربياً وافريقياً متخصصاً في مجالات مكافحة الفساد.

د- استضافة معهد النيابة العامة للبحوث الجنائية والتدريب متدربآين من أعضاء النيابة العامة في الدول العربية الشقيقة كالمملكة العربية السعودية وليبيا وسلطنة عمان تضمن البرنامج التدريبي موضوعات متعلقة بجرائم الفساد.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الثاني ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الثالث: إبرام مذكرات تفاهم بين جهات إنفاذ القانون ونظرائها الإقليمية والدولية وتفعيل القائم منها

(١) عدد مذكرات التفاهم المبرمة بين جهات إنفاذ القانون: استهدفت الخطة إبرام عدد ٤ مذكرات تفاهم خلال سنوات الاستراتيجية وتم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل ١٪ من الاستراتيجية حيث تم توقيع العديد من مذكرات التفاهم بين الجهات الوطنية ونظيرتها الأجنبية كالآتي:

أولاً عام ٢٠١٩:

أ- قيام هيئة الرقابة الإدارية بتوقيع مذكرة تفاهم مع هيئة مكافحة الفساد الفرنسية فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

ب- قيام هيئة الرقابة الإدارية بتوقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بدولة الكويت.

ج- قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بتجديد مذكرة التفاهم مع نظيره السعودي.

د- قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بتوقيع مذكرة التفاهم مع نظيره الكويتي.

ثانياً عام ٢٠٢٠:

قيام هيئة الرقابة الإدارية بتوقيع مذكرة تفاهم مع اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد بدولة موريشيوس في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

ثالثاً عام ٢٠٢١ :

أ- قيام هيئة الرقابة الإدارية بتوقيع مذكرة التفاهم مع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية.

ب- قيام هيئة الرقابة الإدارية بتوقيع مذكرة التفاهم مع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بالمملكة الأردنية الهاشمية.

رابعاً عام ٢٠٢٢:

قيام هيئة الرقابة الإدارية بتوقيع مذكرة تفاهم مع مفوضية مكافحة الفساد ومصادرة الأصول غير المشروعة بدولة بلغاريا.

(٢) عدد مذكرات التفاهم المفعلة بين جهات إنفاذ القانون – استهدفت الخطة تفعيل عدد ٤ مذكرات تفاهم خلال سنوات الاستراتيجية وتم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل ١٪ من الاستراتيجية حيث قامت بتنفيذ عدد من الفعاليات تنفيذًا لمذكرات التفاهم الموقعة كالآتي:

أ- قيام هيئة الرقابة الإدارية باستقبال وفد من هيئة مكافحة الفساد الفرنسية لتبادل الخبرات والممارسات الناجحة المنفذة.

ب- قيام رئيسي هيئة الرقابة الإدارية المصرية وهيئة نزاهة الكويتية بتنظيم لقاء مشترك على هامش اجتماع مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية

الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تنفيذًا لمذكرة التفاهم المبرمة بين الجانبين.

ج- قيام الجهاز المركزي للمحاسبات ونظيره السعودي بتفعيل مذكرة التفاهم المبرمة بينهما عن طريق تنفيذ زيارتين متبادلتين على مستوى رئاسة الجهاز والديوان العام في القاهرة والرياض.

د- قيام هيئة الرقابة الإدارية بتنظيم ورشة عمل افتراضية مع نظيرتها في موروشيوس لتبادل الخبرات وأبرز الممارسات الناجحة في مجال مكافحة الفساد.

هـ- قيام هيئة الرقابة الإدارية بايفاد وفد من المدربين لهيئة نزاهة السعودية لعقد دورة تدريبية في مدينة الرياض.

و- قيام هيئة الرقابة الإدارية بالمشاركة في فعاليات ورشة العمل الإقليمية بعنوان «نحو نظم أكثر فاعلية للتصريح عن الذمة المالية والمصالح» تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة الانمائى UNDP بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد اللبنانية بمدينة بيروت.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الثالث ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراءان الرابع والخامس: المشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية في مجال منع ومكافحة الفساد

قامت الخطة التنفيذية بضم الإجراءين الرابع والخامس نظرًا لتطابق مؤشرات قياسهما.

(١) استهدف الإجراء المشاركة في عدد ٣٦ مؤتمراً دولياً معنياً بمكافحة الفساد خلال سنوات الاستراتيجية وتم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل ٢٪ من الاستراتيجية حيث تم حضور العديد من المؤتمرات الدولية سواء بالحضور الفعلي أو الافتراضي.

مرفق (١٤) المشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الفساد.

(٢) نسبة تنفيذ الإجرائين الرابع والخامس ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء السادس: دراسة انضمام وحدات إنفاذ القانون إلى بعض المجموعات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات وغسل الأموال

(١) استهدفت الخطة الانضمام إلى ٤ مجموعات دولية أو اقليمية ذات الصلة بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات وغسل الأموال خلال سنوات الاستراتيجية وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل ٢٪ من الاستراتيجية حيث تم الانضمام إلى ٤ مجموعات كالآتي:

أ- انضمام هيئة الرقابة الإدارية إلى شبكة سلطات منع الفساد (Network of Corruption Prevention Authorities) وهي شبكة دولية تهدف إلى توحيد الجهود لتحسين جمع المعلومات وإدارتها وتبادلها بشكل منهجي بين سلطات مكافحة الفساد، بما في ذلك تجاربها وممارساتها الجيدة، دعم الأعضاء لتعزيز القدرات وتعزيز الاستقلال التشغيلي، الاعتراف بالمعايير الدولية لمنع الفساد وتعزيزها، التحفيز والشراكة مع أصحاب المصلحة الدوليين الآخرين لتعزيز النزاهة.

ب- انضمام هيئة الرقابة الإدارية للشبكة العالمية لسلطات إنفاذ قانون وهيئات مكافحة الفساد Globe.

ج- انضمام النيابة العامة للشبكة العالمية لسلطات إنفاذ قانون وهيئات مكافحة الفساد Globe.

د- انضمام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للشبكة العالمية لسلطات إنفاذ قانون وهيئات مكافحة الفساد Globe.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء السادس ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الهدف التاسع:
مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع الفساد ومكافحته

يمثل تنفيذ الإجراءات المستهدفة من الهدف التاسع نسبة ٧٪ من الاستراتيجية، تم تنفيذ ٦٪ من الاستراتيجية بنسبة نجاح ٨٥,٧١٤٪، وفيما يلي توضيح ما تم تنفيذه من الهدف التاسع خلال سنوات الاستراتيجية.

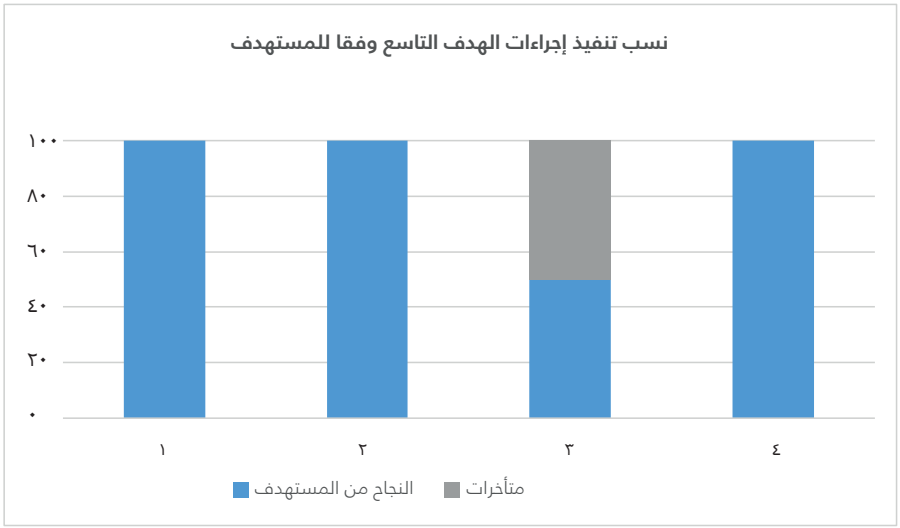

الإجراء الأول: تفعيل مدونات السلوك للقطاع الخاص والمجتمع المدني

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء نشر المدونة بعدد ٣٠٠٠ منظمة مجتمع مدني خلال سنوات الاستراتيجية، وتم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل ١٪ من الاستراتيجية حيث تم تعميم المدونة على الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات الإقليمية كما تم تدريب عدد ٢٧ اتحاد إقليمي و٢٧ لجنة إقليمية لمكافحة الفساد على المدونة وبتاريخ ٢٠٢٠/١/٦ تم عقد اجتماع للجنة العليا لمنظمات العمل الأهلي لمناقشة تصورات المطبوعات الخاصة بمدونة السلوك المهني للجمعيات والمؤسسات الأهلية وكتيب مواد القانون الخاصة بمكافحة الفساد والملصقات الخاصة بتوعية المواطنين بمكافحة الفساد.

(٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء نشر مدونة السلوك الوظيفي الاسترشادية للقطاع الخاص بعدد ٢٨ غرفة تجارية خلال سنوات الاستراتيجية وقد تم ذلك بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل ١٪ من الاستراتيجية حيث تم نشر مدونة السلوك على اتحادات الغرف التجارية عام ٢٠١٩.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الأول ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الثاني: دعم قدرات القطاع الخاص والمجتمع المدني في مجالات منع ومكافحة الفساد

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء دعم المجتمع المدنى فى منع ومكافحة الفساد من خلال عقد عدد (١٠) ندوات / مؤتمرات / ورش عمل على مدار سنوات الاستراتيجية، تم تنفيذ ٢٩ نشاطاً بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل (١٪) من الاستراتيجية.

مرفق (١٥) أنشطة دعم قدرات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع ومكافحة الفساد.

(٢) استهدف الشق الثانى من الإجراء دعم القطاع الخاص فى منع ومكافحة الفساد من خلال عقد عدد (٤) ندوات / مؤتمرات / ورش عمل على مدار سنوات الاستراتيجية، تم تنفيذ ذلك بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل (١٪) من الاستراتيجية.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الثاني ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الثالث: إطلاق مبادرات لمنع ومكافحة الفساد بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء إطلاق عدد (٤) مبادرات لمنع ومكافحة الفساد بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدنى على مدار سنوات الاستراتيجية وقد تم ذلك بنسبة ١٠٠٪ بما يمثل (١٪) كالآتي:

هـ- خلال عام ٢٠١٩ تم تنفيذ مبادرة من القطاع الخاص تحت شعار "الحق حقك" لتوعية المواطنين والعاملين بالقطاع الخاص بحقوقهم التى كفلها لهم القانون والدستور وتم تنفيذها من مؤسسة سوإلين للتنمية القانونية (قطاع خاص).

و- خلال عام ٢٠١٩ تم تنفيذ مبادرة من الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الآهلية وهي إطلاق تشكيل اللجنة العليا لمنظمات العمل الأهلي لمكافحة الفساد.

ز- مشاركة عدد من المنظمات في احتفالية هيئة الرقابة الإدارية باليوم العالمي لمكافحة الفساد يوم ٢٠٢٠/١٢/٩.

ح- مشاركة عدد من منظمات المجتمع المدني بورشة العمل المعنية بمكافحة الفساد في مجال الرياضة خلال الفترة من ٩-٢٠٢٠/١٢/١٠.

(٢) استهدف الشق الثانى من الإجراء إضافة نشاط منع ومكافحة الفساد بعدد (٥٠٠) جمعية ومؤسسة أهلية على مدار سنوات الاستراتيجية، وقد صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٢١ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢١ وجاري تدريب الجمعيات الأهلية على أهمية إدراج أنشطة مكافحة الفساد ضمن انشطتهم.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الثالث ٥٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الإجراء الرابع: تيسير حصول منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على المعلومات المتاحة بما لا يمس الأمن القومي أو الصالح العام

(١) عدد الجهات التي توفر معلومات محدثة عبر مواقعها الالكترونية – استهدفت الخطة اتاحة عدد ٨٥ جهة لمعلوماتها بصورة محدثة على المواقع الالكترونية وقد تم ذلك بهيئة الرقابة الإدارية وكافة الوزارات والمحافظات والجامعات الحكومية.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الرابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال الاستراتيجية، وبما يمثل نسبة (١٪) من إجمالي الاستراتيجية.

الملحقات:

مرفق ١ الهياكل التنظيمية المحدثة

١- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٢- وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة

٣- وزارة الأوقاف

٤- وزارة البترول والثروة المعدنية

٥- وزارة البيئة

٦- وزارة التجارة والصناعة

٧- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

٨- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

٩- وزارة التضامن الاجتماعي

١٠- وزارة التعاون الدولي

١١- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

١٢- وزارة التموين والتجارة الداخلية

١٣- وزارة التنمية المحلية

١٤- وزارة الثقافة

١٥- وزارة الدولة للإعلام

١٦- وزارة الدولة للإنتاج الحربي

١٧- وزارة الدولة للهجرة وشئون المد بالخارج

١٨- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

١٩- وزارة السياحة والآثار

٢٠- وزارة الشباب والرياضة

٢١- وزارة الصحة والسكان

٢٢- وزارة الطيران المدني

٢٣- وزارة القوى العاملة

٢٤- وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

٢٥- وزارة المالية

٢٦- وزارة الموارد المائية والري

٢٧- وزارة النقل

٢٨- وزارة شئون المجالس النيابية

٢٩- وزارة قطاع الأعمال العام

دواوين المحافظات

١- ديوان عام محافظة أسوان

٢- ديوان عام محافظة أسيوط

٣- ديوان عام محافظة الأسكندرية

٤- ديوان عام محافظة الاسماعيلية

٥- ديوان عام محافظة البحر الاحمر

٦- ديوان عام محافظة البحيرة

٧- ديوان عام محافظة الدقهلية

٨- ديوان عام محافظة السويس

٩- ديوان عام محافظة الشرقية

١٠- ديوان عام محافظة الغربية

١١- ديوان عام محافظة القاهرة

١٢- ديوان عام محافظة المنوفية

١٣- ديوان عام محافظة الوادي الجديد

١٤- ديوان عام محافظة بني سويف

١٥- ديوان عام محافظة بورسعيد

١٦- ديوان عام محافظة جنوب سيناء

١٧- ديوان عام محافظة دمياط

١٨- ديوان عام محافظة سوهاج

١٩- ديوان عام محافظة شمال سيناء

الجامعات الحكومية

١- أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

٢- جامعة أسوان

٣- جامعة أسيوط

٤- جامعة الأزهر

٥- جامعة الأسكندرية

٦- جامعة الأقصر

٧- جامعة الزقازيق

٨- جامعة السويس

٩- جامعة العريش

١٠- جامعة الفيوم

١١- جامعة القاهرة

١٢- جامعة المنصورة

١٣- جامعة المنوفية

١٤- جامعة المنيا

١٥- جامعة الوادي الجديد

١٦- جامعة بنها

١٧- جامعة بني سويف

١٨- جامعة بورسعيد

١٩- جامعة جنوب الوادي

٢٠- جامعة حلوان

٢١- جامعة دمنهور

٢٢- جامعة دمياط

٢٣- جامعة سوهاج

٢٤- جامعة عين شمس

٢٥- جامعة قناة السويس

٢٦- جامعة كفر الشيخ

٢٧- جامعة مدينة السادات

٢٨- جامعة مطروح

مرفق ٢ الجهات الحكومية المستحدث بها وحدة للمراجعة الداخلية

الوحدة الإدارية المستحدث بها وحدة للمراجعة الداخلية

الوزارات

١- الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء

٢- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٣- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة

٤- وزارة الأوقاف

٥- وزارة البترول والثروة المعدنية

٦- وزارة البيئة

٧- وزارة التجارة والصناعة

٨- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

٩- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

١٠- وزارة التضامن الإجتماعي

١١- وزارة التعاون الدولي

١٢- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

١٣- وزارة التموين والتجارة الداخلية

١٤- وزارة التنمية المحلية

١٥- وزارة الثقافة

١٦- وزارة الدولة للإعلام

١٧- وزارة الدولة للإنتاج الحربي

١٨- وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج

١٩- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

٢٠- وزارة السياحة والآثار

٢١- وزارة الشباب والرياضة

٢٢- وزارة الصحة والسكان

٢٣- وزارة الطيران المدني

٢٤- وزارة القوى العاملة

٢٥- وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

٢٦- وزارة المالية

٢٧- وزارة الموارد المائية والري

٢٨- وزارة النقل

٢٩- وزارة شئون المجالس النيابية

٣٠- وزارة قطاع الأعمال العام

الجامعات الحكومية

جامعة أسوان

جامعة أسيوط

جامعة الأزهر

جامعة الأسكندرية

جامعة الأقصر

جامعة الزقازيق

جامعة السويس

جامعة العريش

جامعة الفيوم

جامعة القاهرة

جامعة المنصورة

جامعة المنوفية

جامعة المنيا

جامعة الوادي الجديد

جامعة بنها

جامعة بني سويف

جامعة بورسعيد

جامعة جنوب الوادي بقنا

جامعة دمنهور

جامعة دمياط

جامعة سوهاج

جامعة قناة السويس

جامعة كفر الشيخ

جامعة مدينة السادات

جامعة مطروح

دواوين المحافظات

١- ديوان عام محافظة أسيوط

٢- ديوان عام محافظة الأسكندرية

٣- ديوان عام محافظة الاسماعيلية

٤- ديوان عام محافظة الأقصر

٥- ديوان عام محافظة البحر الأحمر

٦- ديوان عام محافظة البحيرة

٧- ديوان عام محافظة السويس

٨- ديوان عام محافظة الشرقية

٩- ديوان عام محافظة الغربية

١٠- ديوان عام محافظة القاهرة

١١- ديوان عام محافظة القليوبية

١٢- ديوان عام محافظة المنوفية

١٣- ديوان عام محافظة الوادي الجديد

١٤- ديوان عام محافظة بني سويف

١٥- ديوان عام محافظة بورسعيد

١٦- ديوان عام محافظة جنوب سيناء

١٧- ديوان عام محافظة دمياط

١٨- ديوان عام محافظة سوهاج

١٩- ديوان عام محافظة شمال سيناء

مرفق ٣ قواعد البيانات بمنظومة البنية المعلوماتية للدولة المصرية

م	اسم قاعدة البيانات	اسم الجهة
١	مصلحة الأحوال المدنية	وزارة الداخلية
٢	المرور	
٣	الزواج والطلاق (الحالة الشخصية)	النيابة العامة
٤	ممتلكات التوثيق	وزارة العدل
٥	الصندوق الاجتماعي (المشروعات الصغيرة والمتوسطة)	مجلس الوزراء
٦	التموين (Send & Receive)	وزارة التموين والتجارة الداخلية
٧	التموين - مشتركين (White List)	
٨	السجل التجارى	
٩	الاسر البديلة	وزارة التضامن الاجتماعى
١٠	الإعاقة	
١١	التأمينات الاجتماعية - حكومي	
١٢	التأمينات الاجتماعية - عام / خاص	
١٣	المرأة المعيلة	
١٤	تكافل وكرامة (مستفيدين)	
١٥	الجمعيات الاهلية	
١٦	سكن كريم	
١٧	العمالة غير المنتظمه	
١٨	مستفيدو معاش الضمان الاجتماعي	
١٩	تمويل عقارى	وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية
٢٠	المجتمعات العمرانية الجديدة	
٢١	الرقابة على الصادرات والواردات	وزارة التجارة والصناعة
٢٢	هيئة التنمية الصناعية	

م	اسم قاعدة البيانات	اسم الجهة
٢٣	قاعدة بيانات التعليم (المدارس)	وزارة التربية والتعليم
٢٤	محو الأمية	
٢٥	(شركة إيجاس للغاز الطبيعى (كبار العملاء	وزارة البترول والثروة المعدنية
٢٦	شركة إيجاس للغاز الطبيعى (مشتركين)	
٢٧	شركة بتروترييد للغاز الطبيعى (مشتركين - استهلاك)	
٢٨	شركة نات جاز للغاز الطبيعى (مشتركين - استهلاك)	
٢٩	شركة طاقة للغاز الطبيعى (مشتركين - استهلاك)	
٣٠	شركة أوفر سيز للغاز الطبيعى (مشتركين - استهلاك)	
٣١	الحيازة الزارعية	وزارة الزراعة
٣٢	المواليد و الوفيات	وزارة الصحة والسكان
٣٣	فيروس سى	
٣٤	التأمين الصحى - الملف الطبي	
٣٥	(Outbound) التأمين الصحى - المنتفعيين	
٣٦	(Link) التأمين الصحى - المنتفعيين	
٣٧	شركة الأسكندرية لتوزيع الكهرباء	وزارة الكهرباء والطاقة
٣٨	شركة البحيرة لتوزيع الكهرباء	
٣٩	شركة القناة لتوزيع الكهرباء	
٤٠	شركة جنوب الدلتا لتوزيع الكهرباء	
٤١	شركة جنوب القاهرة لتوزيع الكهرباء	
٤٢	شركة شمال الدلتا لتوزيع الكهرباء	
٤٣	شركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء	
٤٤	شركة مصر العليا لتوزيع الكهرباء	
٤٥	شركة مصر الوسطى لتوزيع الكهرباء	

م	اسم قاعدة البيانات	اسم الجهة
٤٦	الضرائب العامة / المهن الحرة	وزارة المالية
٤٧	ضريبة القيمة المضافة	
٤٨	مصلحة الجمارك	
٤٩	المدفوعات الحكومية	
٥٠	طلاب وأعضاء هيئة تدريس الجامعات الحكومية	وزارة التعليم العالى
٥١	TE - DATA	وزارة الاتصالات
٥٢	المصرية للاتصالات	
٥٣	الاستثمار	الهيئة العامة للاستثمار
٥٤	العلاج على نفقة الدولة	المجالس الطبية المتخصصة
٥٥	قوائم الانتظار	
٥٦	طلاب وأعضاء هيئة تدريس المعاهد الأزهرية	مشيخة الأزهر
٥٧	المرتبات الحكومية	شركة e - Finance
٥٨	تكافل وكرامة - صرف	
٥٩	WE استهلاكات	شركة WE
٦٠	مشتركين WE	
٦١	اتصالات - إستهلاكات	شركة Etisalat
٦٢	اتصالات - مشتركين	
٦٣	فودافون - إستهلاكات	شركة Vodafone
٦٤	فودافون - مشتركين	
٦٥	اورانج - إستهلاكات	شركة Orange
٦٦	اورانج - مشتركين	

مرفق ٤ خدمات مصر الرقمية

م	الجهة	الخدمة
١	التموين	تفعيل بطاقة تموين
٢		إصدار بدل تالف أو فاقد لبطاقة التموين
٣		إصدار بطاقة تموين جديدة
٤		نقل من محافظة إلى أخرى
٥		فصل اجتماعي
٦		ضم أفراد أسرتي
٧		الاستعلام عن صرف
٨		إضافة الأبناء غير المقيدين تموينيًا
٩		إضافة صرف تموين لمستحقي خبز فقط
١٠		إضافة الزوجة غير المقيدة تموينيًا
١١	التوثيق	استعلام عن سريان محرر مميكن
١٢		تحرير توكيل عام قضايا (بنفسه)
١٣		تحرير إقرار بالشطب (بنفسه)
١٤		تحرير إقرار بعدم وجود تعديلات على البيانات المساحية (بنفسه)
١٥		تحرير إقرار رسمي (بنفسه)
١٦		تحرير إقرار تصحيح محرر موثق (بنفسه)
١٧		تحرير توكيل عام رسمي (بنفسه)
١٨		تحرير توكيل رسمي شامل (بنوك – عام) (بنفسه)
١٩		تحرير توكيل في الأمور الزوجية (بنفسه)
٢٠		اكتب محررك
٢١		حجز ميعاد
٢٢		معاملاتي المميكنة

م	الجهة	الخدمة
٢٤	التوثيق	توكيل عام قضايا (بصفة)
٢٥		توكيل عام رسمي (بصفة)
٢٦		تحرير توكيل رسمي شامل (بنوك – عام) (بصفة)
٢٧		تحرير توكيل في الأمور الزوجية (بصفة)
٢٨		إقرار بالشطب (بصفة)
٢٩		إقرار تصحيح محرر موثق (بصفة)
٣٠		إقرار بعدم وجود تعديلات على البيانات المساحية (بصفة)
٣١		إقرار رسمي (بصفة)
٣٢	الحالة الشخصية	مستخرج صورة رسمية من وثيقة زواج
٣٣		مستخرج صورة رسمية من وثيقة زواج (صورة رسمية مصدق عليها)
٣٤		مستخرج صورة رسمية من وثيقة طلاق (صورة رسمية مصدق عليها)
٣٥		مستخرج صورة رسمية من وثيقة طلاق
٣٦		مستخرج صورة رسمية من وثيقة زواج غير مسلمين
٣٧		مستخرج صورة رسمية من وثيقة تصادق
٣٨		مستخرج صورة رسمية من وثيقة مراجعة
٣٩		مستخرج صورة رسمية من وثيقة مراجعة (صورة رسمية مصدق عليها)
٤٠		مستخرج صورة رسمية من وثيقة تصادق (صورة رسمية مصدق عليها)
٤١		مستخرج صورة رسمية من وثيقة زواج غير مسلمين (صورة رسمية مصدق عليها)
٤٢	مركباتي	مركباتي
٤٣		تظلم على مخالفات رخص المركبات
٤٤		سداد المخالفات
٤٥		تجديد رخصة مركبة

م	الجهة	الخدمة
٤٦	مركباتي	بدل فاقد رخصة مركبة
٤٧		بدل تالف رخصة مركبة
٤٨		تحرير توثيق عقد بيع مركبة
٤٩		تحرير توكيل بيع مركبة
٥٠		تحرير توكيل إدارة مركبة
٥١		استعلام عن مخالفات رخصة مركبة
٥٢		التأكد من صحة بيانات مركبة
٥٣		سداد مخالفات مركبة لمالك آخر
٥٤		توثيق عقد بيع دراجة نارية
٥٥		توكيل بيع دراجة نارية
٥٦		توكيل إدارة دراجة نارية
٥٧	الشهر العقاري	استخراج صورة من عقد مشهر
٥٨		استخراج صورة من كتاب دوري
٥٩		استخراج صورة من منشور مالي
٦٠		استخراج صورة من منشور فني
٦١		استخراج شهادة تصرفات عقارية
٦٢		ترجمة عقد مشهر
٦٣	الاسكان الاجتماعي	إنشاء طلب دعم لوحدة سكنية
٦٤		تعديل طلب الدعم
٦٥		الاستعلام عن بيان مدفوعات
٦٦		احسب دعمك

م	الجهة	الخدمة
٦٧	رخصي	رخصي
٦٨		استعلام عن مخالفات رخص القيادة
٦٩		تظلم على مخالفات رخص القيادة
٧٠		سداد مخالفات رخص القيادة
٧١		إصدار بدل تالف رخص القيادة
٧٢		إصدار بدل فاقد رخص القيادة
٧٣		سداد مخالفات رخص القيادة لمالك آخر
٧٤	السجل التجاري	شركاتي
٧٥		طلب مستخرج سجل تجاري
٧٦		استعلام عن سجل تجاري
٧٧		طلب تجديد سجل تجاري
٧٨		طلب شهادة بيانات
٧٩		تحديث بيانات
٨٠		إضافة منشأة مسجلة (غير مدرجة داخل شركاتي)
٨١		طلب استدلال
٨٢		الاستعلام عن المكاتب
٨٣		حجز ميعاد
٨٤		طلب مستخرج سجل تجاري للاعتماد من وزارة الخارجية
٨٥		حجوزاتي
٨٦	المحاكم	عرض كل الدعاوى الخاصة بالمواطن
٨٧		إقامة دعوى مدنية
٨٨		تسجيل محامي

م	الجهة	الخدمة
٨٩	المحاكم	تحديث بيانات كارنيه النقابة الخاص بالمحامي
٩٠		الاستعلام عن رول دعوى
٩١		الاستعلام عن بيانات دعوى
٩٢		الاستعلام عن حدوث استئناف
٩٣		الاستعلام عن المطالبات
٩٤	الضرائب العقارية	عقاراتي
٩٥		تقديم إقرار وحدات سكنية
٩٦	الأحوال المدنية	بدل تالف بطاقة الرقم القومي
٩٧		بدل فاقد بطاقة الرقم القومي
٩٨		إصدار شهادة ميلاد مميكنة مطبوعة مسبقًا
٩٩		إصدار شهادة وفاة مميكنة مطبوعة مسبقًا
١٠٠		إصدار قسيمة زواج مميكنة مطبوعة مسبقًا
١٠١		إصدار وثيقة طلاق مميكنة مطبوعة مسبقًا
١٠٢		إصدار شهادة ميلاد مميكنة لأول مرة
١٠٣	التأمين الاجتماعي	الاستعلام عن البيانات الأساسية للمنشأة
١٠٤		عرض رصيد المنشأة
١٠٥		الاستعلام عن أوعية الأجور
١٠٦		الاستعلام عن العمالة المستمرة
١٠٧		الاستعلام عن كشف حساب منشأة
١٠٨		استعلام عن العمالة المنتهية في منشأة
١٠٩		استعلام عن العمليات المستمرة التابعة للمقاول
١١٠		استعلام عن الاستقطاعات للقائمين بالصرف

م	الجهة	الخدمة
١١١	التأمين الاجتماعي	استعراض المعاشات المستحقة للمستفيد
١١٢		الاستعلام عن بيانات السيارة
١١٣		استعراض كشف حساب سيارة
١١٤		الاستعلام عن رصيد العاملين بالخارج
١١٥		استعلام سدادات العاملين بالخارج
١١٦		استعلام سيارات منشأة
١١٧		الاستعلام عن الرقم التأميني
١١٨		الاستعلام عن آخر مدة تأمينية
١١٩		الاستعلام عن مدد الاشتراك في التأمين الاجتماعي والأجور الخاصة بكل مدة
١٢٠		الاستعلام عن الاستقطاعات الخاصة بالمؤمن عليه
١٢١		استعلام عن البيانات الأساسية لملف المعاش
١٢٢		استعلام عن المعاش المنصرف للقائم بالصرف
١٢٣		الاستعلام عن مقاولات المنشأة
١٢٤	دار الافتاء	طلب فتوى
١٢٥	التأمين الصحي الشامل	تسجيل أسرة تأمينية جديدة
١٢٦	الزراعة	استخراج موافقة فنية لمشروع ثروة حيوانية
١٢٧		طلب ترخيص صوب لإنتاج شتلات الخضر
١٢٨		طلب إصدار تراخيص تشغيل مزارع الدواجن ومعامل التفريخ
١٢٩		طلب استخراج تراخيص تشغيل مزارع الإنتاج الحيواني
١٣٠		إصدار ترخيص تشغيل مراكز إنتاج الألبان
١٣١		طلب موافقة إحلال وتجديد مشروع الدواجن

م	الجهة	الخدمة
١٣٢		طلب استخراج تراخيص مناحل ومنتجاتها
١٣٣		طلب ترخيص مشتل لانتاج شتلات الخضر
١٣٤		طلب ترخيص مشتل لإنتاج شتلات الفراولة
١٣٥		طلب ترخيص انشاء حديقة فاكهة استهلاك شخصي
١٣٦	الخدمات الاستباقية	تسجيل مخالفات على رخصة مركبة
١٣٧		تسجيل مخالفات على رخصة قيادة
١٣٨		موعد انتهاء رخصة القيادة
١٣٩		انتهاء رخصة السجل التجاري للمواطن
١٤٠		موعد انتهاء رخصة المركبة

مرفق ٥ الجهات التي تم ربطها بمنظومة G2G

١- البنك المركزي المصري

٢- بنك ناصر الاجتماعي

٣- تطبيق خدمات مصر G2G

٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

٥- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

٦- ديوان عام محافظة الاسماعيلية

٧- ديوان عام محافظة أسوان

٨- ديوان عام محافظة البحيرة

٩- ديوان عام محافظة القاهرة

١٠- ديوان عام محافظة المنيا

١١- ديوان عام محافظة الوادي الجديد

١٢- ديوان عام محافظة بورسعيد

١٣- ديوان عام محافظة مطروح

١٤- صندوق التأمين الحكومي

١٥- صنوق التأمين العام والخاص

١٦- المجلس القومي للطفولة والأمومة

١٧- مركز دعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء

١٨- مشيخة الأزهر الشريف

١٩- النيابة العامة (نيابة الأسرة)

٢٠- النيابة العامة (نيابة المرور)

٢١- الهيئة العامة لتعليم الكبار

٢٢- وزارة الاتصالات (الهيئة العامة للبريد)

٢٣- وزارة الاستثمار (هيئة الاستثمار)

٢٤- وزارة البيئة (جهاز شئون البيئة)

٢٥- وزارة التجارة والصناعة (الهيئة العامة للتنمية الصناعية)

٢٦- وزارة التجارة والصناعة (هيئة الرقابة على الصادرات)

٢٧- وزارة التربية والتعليم

٢٨- وزارة التربية والتعليم (هيئة الأبنية التعليمية)

٢٩- وزارة التضامن الاجتماعي (تكافل وكرامة)

٣٠- وزارة التضامن الاجتماعي (معاش الضمان الاجتماعي)

٣١- وزارة التموين والتجارة الداخلية (السجل التجاري)

٣٢- وزارة التموين والتجارة الداخلية (قاعدة بيانات التموين)

٣٣- وزارة التنمية المحلية (ميكنة المحليات)

٣٤- وزارة الداخلية (الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات)

٣٥- وزارة الزراعة (الهيئة العامة للخدمات البيطرية)

٣٦- وزارة الصحة (المجالس الطبية المتخصصة)

٣٧- وزارة الصحة (الهيئة العامة للتأمين الصحي)

٣٨- وزارة الصحة (منظومة فيروس سي)

٣٩- وزارة الصحة (منظومة مسح وعلاج التقزم والسمنة والأنيميا)

٤٠- وزارة الصحة (منظومة ميكنة صرف ألبان الأطفال)

٤١- وزارة الصحة (منظومة ميكنة مكاتب الصحة)

٤٢- وزارة المالية (سلطة التصديق الالكتروني الحكومية)

٤٣- وزارة المالية (مصلحة الضرائب العامة)

٤٤- وزارة النقل – الديوان العام

٤٥- وزارة النقل (قطاع النقل البحري)

٤٦- وزارة النقل (هيئة موانى البحر الأحمر)

٤٧- وزارة النقل (هيئة ميناء الأسكندرية)

٤٨- وزارة النقل (هيئة ميناء دمياط)

مرفق ٦ الخدمات التي تم ميكنتها

الجهة	عدد الخدمات المميكنة
مشروع مصر الرقمية	١٤.
المحليات (خدمات الديوان العام + خدمات الأحياء / المراكز / المدن)	٢١١
الطب الشرعي	١
الإدارة العامة لتحقيق الأدلة الجنائية	٢
الإدارة العامة لتصاريح العمل	٤
خدمات بوابة وزارة الصحة	٣.
(مكاتب الصحة (تسجيل مواليد ووفيات	٢
(الوحدات الصحية (النظام المركزي للتطعيمات	١
أقسام الرعايات والحضانات	١٣٧
تسجيل دخول وخروج المرضى	٢
الإسكان	١.
بوابة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	١١
بوابة وزارة التموين والتجارة الداخلية	٩
بوابة وزارة النقل	٤
بوابة وزارة الطيران المدني	٧
بوابة وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج	١٩
بوابة وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة	١٢
الإجمالي	٩٢٣

مرفق ٧ المراكز التكنولوجية

م	المحافظة	م	المركز التكنولوجي المطور
١	القاهرة	١	المعادي
		٢	مصر الجديدة
		٣	مصر القديمة
		٤	الزيتون
		٥	غرب مدينة نصر
		٦	السيدة زينب
		٧	الخليفة
		٨	المعصرة
		٩	البساتين
		١٠	الساحل
		١١	روض الفرج
		١٢	الشرابية
		١٣	شبرا
		١٤	وسط
		١٥	غرب
		١٦	باب الشعرية
		١٧	السلام أول
		١٨	الزاوية الحمراء
		١٩	المطرية
		٢٠	النزهة
		٢١	حلوان
		٢٢	الأزبكية

م	المحافظة	م	المركز التكنولوجي المطور
١	القاهرة	٢٣	منشأة ناصر
		٢٤	السلام ثان
		٢٥	ش م نصر
		٢٦	المقطم
		٢٧	المرج
		٢٨	عين شمس
		٢٩	عابدين
		٣٠	حدائق القبة
		٣١	الأميرية
إجمالي		٣١	
٢	الجيزة	٣٢	الدقي
		٣٣	أطفيح
		٣٤	البدرشين
		٣٥	الصف
		٣٦	العمرانية
		٣٧	الواحات البحرية
		٣٨	الهرم
		٣٩	الوراق
		٤٠	بولاق الدكرور
		٤١	حي شمال
		٤٢	أبو النمرس
		٤٣	العجوزة

م	المحافظة القاهرة	م	المركز التكنولوجي المطور
٢	الجيزة	٤٤	الطالبية
		٤٥	جنوب الجيزة
		٤٦	كرداسة
		٤٧	أوسيم
		٤٨	منشأة القناطر
إجمالي		١٧	
٣	القليوبية	٤٩	غ شبرا الخيمة
		٥٠	بنها
		٥١	طوخ
		٥٢	ش شبرا الخيمة
		٥٣	كفر شكر
		٥٤	قها
		٥٥	الخانكة
		٥٦	القناطر الخيرية
		٥٧	قليوب
		٥٨	الخصوص
إجمالي		١٠	
٤	الأسكندرية	٥٩	وسط
		٦٠	المنتزه أول
		٦١	شرق
		٦٢	المنتزه ثان

م	المحافظة	م	المركز التكنولوجي المطور
٤	الأسكندرية	٦٣	برج العرب
		٦٤	الجمرك
		٦٥	العجمي
إجمالي			٧
٥	السويس	٦٦	فيصل
		٦٧	السويس
		٦٨	الأربعين
		٦٩	الجناين
		٧٠	عتاقة
إجمالي			٥
٦	الاسماعيلية	٧١	أول اسماعيلية
		٧٢	ثاني اسماعيلية
		٧٣	ثالث اسماعيلية
		٧٤	القنطرة شرق
		٧٥	القنطرة غرب
		٧٦	التل الكبير
		٧٧	القصاصين
		٧٨	أبوصوير
		٧٩	فاير
إجمالي			٩
٧	المنيا	٨٠	ملوي
		٨١	المنيا
		٨٢	مغاغة

م	المحافظة	م	المركز التكنولوجي المطور
٧	المنيا	٨٣	بني مزار
		٨٤	سمالوط
		٨٥	دير مواس
		٨٦	العدوة
		٨٧	مطاي
		٨٨	أبو قرقاص
إجمالي			٩
٨	البحر الأحمر	٨٩	سفاجا
		٩٠	القصير
		٩١	الغردقة
		٩٢	رأس غارب
		٩٣	شمال
		٩٤	الشلاتين
		٩٥	مرسى علم
		٩٦	جنوب
إجمالي			٨
٩	بورسعيد	٩٧	الشرق
		٩٨	الزهور
		٩٩	الضواحي
		١٠٠	المناخ
		١٠١	حي جنوب
		١٠٢	بورفؤاد
		١٠٣	العرب
إجمالي			٧

م	المحافظة	م	المركز التكنولوجي المطور
١٠	الأقصر	١٠٤	الطود
		١٠٥	البياضية
		١٠٦	القرنة
		١٠٧	الزينية
		١٠٨	ارمنت
		١٠٩	إسنا
		١١٠	مدينة القصر
إجمالي			٧
١١	جنوب سيناء	١١١	نويبع
		١١٢	دهب
		١١٣	سانت كاترين
		١١٤	أبورديس
		١١٥	أبو زنيمة
		١١٦	شرم الشيخ
		١١٧	طابا
		١١٨	رأس سدر
		١١٩	الطور
إجمالي			٩
١٢	قنا	١٢٠	دشنا
		١٢١	فقط
		١٢٢	أبو تشت
		١٢٣	فرشوط

م	المحافظة	م	المركز التكنولوجي المطور
١٢	قنا	١٢٤	قنا
		١٢٥	الوقف
		١٢٦	نجع حمادي
		١٢٧	قوص
		١٢٨	نقادة
إجمالي			٩
١٣	أسيوط	١٢٩	ساحل سليم
		١٣٠	الغنايم
		١٣١	ديروط
		١٣٢	القوصية
		١٣٣	صطفا
		١٣٤	الفتح
		١٣٥	شرق
		١٣٦	غرب
		١٣٧	م. مدينة اسيوط
		١٣٨	أبنوب
		١٣٩	البداري
		١٤٠	منفلوط
		١٤١	أبو تيج
إجمالي			١٣
١٤	الفيوم	١٤٢	إطسا
		١٤٣	سنورس

م	المحافظة	م	المركز التكنولوجي المطور
١٤	الفيوم	١٤٤	طامية
		١٤٥	يوسف الصديق
		١٤٦	الفيوم
إجمالي			٥
١٥	سوهاج	١٤٧	شرق سوهاج
		١٤٨	طما
		١٤٩	البلينا
		١٥٠	غرب سوهاج
		١٥١	المراغة
		١٥٢	ساقلته
		١٥٣	دار السلام
		١٥٤	الكوثر
		١٥٥	جهينة
		١٥٦	سوهاج
		١٥٧	طهطا
		١٥٨	أخميم
		١٥٩	المنشأة
		١٦٠	جرجا
إجمالي			١٤
١٦	الوادي الجديد	١٦١	الخارجة
		١٦٢	الداخلة
		١٦٣	الفرافرة

م	المحافظة	م	المركز التكنولوجي المطور
١٦	الوادي الجديد	١٦٤	باريس
		١٦٥	بلاط
إجمالي			٥
١٧	البحيرة	١٦٦	وادي النطرون
		١٦٧	كفر الدوار
		١٦٨	الدلنجات
		١٦٩	شبرا خيت
		١٧٠	أبو حمص
		١٧١	دمنهور
		١٧٢	إيتاي البارود
		١٧٣	ادكو
		١٧٤	الرحمانية
		١٧٥	رشيد
		١٧٦	حوش عيسى
		١٧٧	أبو المطامير
		١٧٨	المحمودية
		١٧٩	كوم حمادة
إجمالي			١٤
١٨	أسوان	١٨٠	أسوان
		١٨١	نصر النوبة
		١٨٢	كوم امبو
		١٨٣	إدفو

م	المحافظة	م	المركز التكنولوجي المطور
١٨	أسوان	١٨٤	دراو
		١٨٥	الرديسية
		١٨٦	كلابشة
		١٨٧	البصيلية
		١٨٨	أبو سمبل
		١٨٩	السباعية
إجمالي			١٠
١٩	بني سويف	١٩٠	ناصر
		١٩١	ببا
		١٩٢	سمسطا
		١٩٣	الفشن
		١٩٤	الواسطي
		١٩٥	مدينة بني سويف
		١٩٦	أهناسيا
إجمالي			٧
٢٠	المنوفية	١٩٧	أشمون
		١٩٨	تلا
		١٩٩	غرب شبين الكوم
		٢٠٠	شرق شبين الكوم
		٢٠١	شبين الكوم
		٢٠٢	قويسنا
		٢٠٣	الشهداء

م	المحافظة	م	المركز التكنولوجي المطور
٢٠	المنوفية	٢٠٤	الباجور
		٢٠٥	منوف
		٢٠٦	سرس الليان
		٢٠٧	بركة السبع
إجمالي			١١
٢١	شمال سيناء	٢٠٨	العريش
إجمالي			١
٢٢	الغربية	٢٠٩	كفر الزيات
		٢١٠	قطور
		٢١١	سمنود
		٢١٢	السنطة
		٢١٣	بسيون
		٢١٤	ثان المحلة
		٢١٥	أول طنطا
		٢١٦	ثاني طنطا
		٢١٧	زفتى
		٢١٨	أول المحلة
إجمالي			١٠
٢٣	مطروح	٢١٩	مرسى مطروح
		٢٢٠	السلوم
		٢٢١	النجيلة

م	المحافظة	م	المركز التكنولوجي المطور
٢٣	مطروح	٢٢٢	الضبعة
		٢٢٣	العلمين
		٢٢٤	سيدي براني
		٢٢٥	سيوة
		٢٢٦	الحمام
إجمالي			٨
٢٤	الدقهلية	٢٢٧	غرب المنصورة
		٢٢٨	طلخا
		٢٢٩	ميت غمر
		٢٣٠	بلقاس
		٢٣١	المنزلة
		٢٣٢	شرق المنصورة
		٢٣٣	أجا
		٢٣٤	دكرنس
		٢٣٥	الكردي
		٢٣٦	بني عبيد
		٢٣٧	محلة الدمنة
		٢٣٨	نبروه
		٢٣٩	شربين
		٢٤٠	المطرية
		٢٤١	ميت سلسيل

م	المحافظة	م	المركز التكنولوجي المطور
٢٤	الدقهلية	٢٤٢	منية النصر
		٢٤٣	السنبلاوين
		٢٤٤	الجمالية
		٢٤٥	المنصورة
		٢٤٦	جمصة
		٢٤٧	تمي الأمديد
إجمالي			٢١
٢٥	الشرقية	٢٤٨	الزقازيق
		٢٤٩	القنايات
		٢٥٠	القرين
		٢٥١	ديرب نجم
		٢٥٢	فاقوس
		٢٥٣	الإبراهيمية
		٢٥٤	أولاد صقر
		٢٥٥	الحسينية
		٢٥٦	صان الحجر
		٢٥٧	كفر صقر
		٢٥٨	أبو كبير
		٢٥٩	منية القمح
		٢٦٠	أبوحماد
		٢٦١	ههيا

م	المحافظة	م	المركز التكنولوجي المطور
٢٥	الشرقية	٢٦٢	منشية أبو عمر
		٢٦٣	ثاني الزقازيق
		٢٦٤	بلبيس
		٢٦٥	أول الزقازيق
		٢٦٦	مشتول السوق
إجمالي			١٩
٢٦	دمياط	٢٦٧	فارسكور
		٢٦٨	الزرقا
		٢٦٩	كفر البطيخ
		٢٧٠	راس البر
		٢٧١	أبو غالب
		٢٧٢	كفر سعد
		٢٧٣	الروضة
إجمالي			٧
٢٧	كفر الشيخ	٢٧٤	بيلا
		٢٧٥	الحامول
		٢٧٦	دسوق
		٢٧٧	بلطيم
		٢٧٨	الرياض
		٢٧٩	قلين
		٢٨٠	فوه

م	المحافظة	م	المركز التكنولوجي المطور
		٢٨١	سيدي سالم
		٢٨٢	كفر الشيخ
		٢٨٣	برج البرلس
		٢٨٤	سيدي غازي
		٢٨٥	مطوبس
		٢٨٦	مصيف بلطيم
إجمالي			١٣

مرفق ٨ المواقع الالكترونية للوزارات والمحافظات والجامعات.

الوزارات		
م	الجهة	الموقع الالكتروني
١	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	https://mcit.gov.eg/ar
٢	وزارة الإسكان	http://www.mhuc.gov.eg/
٣	وزارة الإنتاج الحربي	https://www.momp.gov.eg/
٤	وزارة الأوقاف	http://ar.awkafonline.com/
٥	وزارة البترول والثروة المعدنية	https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/Pages/HomePage.aspx
٦	وزارة البيئة	http://www.eeaa.gov.eg/
٧	وزارة التجارة والصناعة	http://www.mti.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx
٨	وزارة التخطيط	https://mped.gov.eg/
٩	وزارة التربية والتعليم	http://moe.gov.eg/Pages/moe-homepage.aspx
١٠	وزارة التضامن الاجتماعي	https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/default.aspx
١١	وزارة التعاون الدولي	https://www.moic.gov.eg/
١٢	وزارة التعليم العالي	http://www.moe.gov.eg/Pages/moe-homepage.aspx
١٣	وزارة التموين والتجارة الداخلية	http://www.msit.gov.eg/
١٤	وزارة التنمية المحلية	https://www.mld.gov.eg/
١٥	وزارة الثقافة	http://www.moc.gov.eg/ar/home/
١٦	وزارة الخارجية	http://www.mfa.gov.eg/
١٧	وزارة الداخلية	https://moi.gov.eg/home/contact
١٨	وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج	http://www.emigration.gov.eg/DefaultAr/Pages/default.aspx
١٩	وزارة السياحة والآثار	http://www.antiquities.gov.eg/DefaultAr/Pages/default.aspx
٢٠	وزارة الشباب والرياضة	https://www.emys.gov.eg/intro/

الوزارات		
م	الجهة	الموقع الالكتروني
٢١	وزارة الصحة والسكان	http://www.mohp.gov.eg/
٢٢	وزارة الطيران المدني	http://www.civilaviation.gov.eg/
٢٣	وزارة العدل	http://www.jp.gov.eg/
٢٤	وزارة القوى العاملة	http://www.manpower.gov.eg/
٢٥	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة	http://www.moee.gov.eg/test_new/home.aspx
٢٦	وزارة المالية	http://www.mof.gov.eg/Arabic/Pages/Home.aspx
٢٧	وزارة الموارد المائية والري	/https://www.mwri.gov.eg
٢٨	وزارة قطاع الأعمال العام	http://www.mpbs.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx
المحافظات		
١	الأسكندرية	http://www.alexandria.gov.eg/mainhome.aspx
٢	الإسماعيلية	http://www.ismailia.gov.eg/Pages/default.aspx
٣	أسوان	http://aswan.gov.eg/default.aspx
٤	أسيوط	http://assiut.gov.eg/
٥	الأقصر	http://luxor.gov.eg/default.aspx
٦	البحر الأحمر	http://www.redsea.gov.eg/Default.aspx
٧	البحيرة	http://www.behera.gov.eg
٨	بني سويف	http://www.benisuef.gov.eg/Default.aspx
٩	بورسعيد	http://www.portsaid.gov.eg/default.aspx
١٠	جنوب سيناء	http://www.southsinai.gov.eg/default.aspx
١١	الجيزة	http://www.giza.gov.eg/Default.aspx
١٢	الدقهلية	http://www.dakahliya.gov.eg/SitePages/CitizensHomePage.aspx

المحافظات		
١٣	دمياط	http://www.domyat.gov.eg/
١٤	سوهاج	http://www.sohag.gov.eg/default.aspx
١٥	السويس	http://www.suez.gov.eg/Pages/default.aspx
١٦	الشرقية	http://www.sharkia.gov.eg/default.aspx
١٧	شمال سيناء	http://www.northsinai.gov.eg/home.aspx
١٨	الغربية	http://gharbeia.gov.eg/Pages/default.aspx
١٩	الفيوم	http://www.fayoum.gov.eg/default.aspx
٢٠	القاهرة	http://www.cairo.gov.eg/ar/pages/default.aspx
٢١	القليوبية	http://www.qaliobia.gov.eg/SitePages/CitizensHomePage.aspx
٢٢	قنا	http://www.qena.gov.eg/Default.aspx
٢٣	كفر الشيخ	http://www.kafrelsheikh.gov.eg/SitePages/default.aspx
٢٤	مطروح	http://www.matrouh.gov.eg/
٢٥	المنوفية	http://www.monofeya.gov.eg/default.aspx
٢٦	المنيا	http://www.minia.gov.eg/default.aspx#gsc.tab=0
٢٧	الوادي الجديد	http://newvalley.gov.eg/Pages/default.aspx
الجامعات		
١	أكاديمية السادات للعلوم الإدارية	http://sams.edu.eg/
٢	جامعة أسوان	https://aswu.edu.eg/
٣	جامعة أسيوط	http://www.aun.edu.eg/arabic/
٤	جامعة الأزهر	http://www.azhar.edu.eg/
٥	جامعة الأسكندرية	https://alexu.edu.eg/index.php/ar/

الجامعات		
٦	جامعة الأقصر	http://www.luxor.edu.eg/
٧	جامعة الزقازيق	http://www.zu.edu.eg/
٨	جامعة السويس	http://suezuni.edu.eg/su/index.php/ar/
٩	جامعة الفيوم	http://www.fayoum.edu.eg/
١٠	جامعة القاهرة	https://cu.edu.eg/ar/Home
١١	جامعة المنصورة	https://www.mans.edu.eg/
١٢	جامعة المنوفية	https://www.menofia.edu.eg/Home/ar
١٣	جامعة المنيا	https://www.minia.edu.eg/Minia/
١٤	جامعة الوادي الجديد	http://www.nv.aun.edu.eg/
١٥	جامعة بنها	https://bu.edu.eg/
١٦	جامعة بني سويف	https://www.bsu.edu.eg/
١٧	جامعة بورسعيد	http://psu.edu.eg/
١٨	جامعة حلوان	http://www.helwan.edu.eg/
١٩	جامعة دمنهور	http://www.damanhour.edu.eg/pages/default.aspx
٢٠	جامعة دمياط	http://www.du.edu.eg/
٢١	جامعة سوهاج	https://www.sohag-univ.edu.eg/
٢٢	جامعة طنطا	https://www.tanta.edu.eg/
٢٣	جامعة عين شمس	http://www.asu.edu.eg/ar
٢٤	جامعة قناة السويس	http://suez.edu.eg/ar/

الجامعات		
٢٧	جامعة كفر الشيخ	http://www.kfs.edu.eg/
٢٨	جامعة مدينة السادات	http://www.usc.edu.eg/
٢٩	جامعة مطروح	http://www.mau.edu.eg/#/

مرفق ٩ القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد الصادرة خلال سنوات الاستراتيجية

١- القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٨.

٢- القانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٩ في شأن التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها.

٣- القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ في شأن تنظيم هدم المباني والمنشآت غير الآيلة للسقوط والحفاظ على التراث المعماري.

٤- القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون في شأن هيئة القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣.

٥- القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠ بتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية وتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

٦- القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢. (استبدال المادة ١/بند أ)، والمادتين ١٤، ١٦ مكررًا التوسع في تعريف الأموال لتتوافق مع المعايير الدولية، والقانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال.

٧- القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون حماية الآثار الصادر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣(تقرير حماية إضافية للآثار وتغليظ عقوبات).

٨- القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية والقانون الصادر به رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠.

٩- القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون تنظيم البعثات والمنح والإجازات.

١٠- القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون حماية البيانات الشخصية.

١١- القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

١٢- القانون رقم ١٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٩ بإنشاء صندوق رعاية المبتكرين والنوابغ.

١٣- القانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ (إضافة مادة ١١٣ مكررًا والمتضمنة عدم جواز الكشف عن بيانات المجني عليه في جرائم العرض).

١٤- القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

١٥- القانون رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري (إضافة مادة ٣٥ مكررًا للاستفادة بحجية الأحكام النهائية وتنظيم أثرها في الشهر والقيد).

١٦- القانون رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة.

١٧- القانون رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

١٨- القانون رقم ١٩١ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ (استبدال نص المادة ٤٢ فقرة ثانية وبعض العبارات أينما وردت في بعض المواد برفع نصاب اختصاص المحاكم).

١٩- القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي.

٢٠- القانون رقم ١٩٧ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء صندوق مصر (صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية).

٢١- القانون رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٢٠ في شأن مكافحة الإخلال بالامتحانات.

٢٢- القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد.

٢٣- القانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الجمارك.

٢٤- القانون رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون إعادة تنظيم هيئة الأوقاف المصرية.

٢٥- القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٩ في شأن سلامة السفن.

٢٦- القانون رقم ١٩٧ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠١٨ بإنشاء صندوق مصر.

٢٧- القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٢١ بإنشاء صندوق مواجهة الطوارئ الطبية.

٢٨- لقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٢١ بإنشاء صندوق الوقف الخيري.

٢٩- القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية.

٣٠- لقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ باصدار قانون المالية العام الموحد، والذي ألزم جميع الجهات العامة بالتطبيق الكامل لموازنة البرامج والأداء في غضون ٤ سنوات من سريان القانون.

٣١- القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار قانون إنشاء صندوق دعم السياحة والآثار.

٣٢- القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦.

مرفق ١٠ ميكنة نظم العمل بالجهات القضائية

١- إنفاذ القانون (التقاضي الجنائي الالكتروني):

الهدف من هذا التطبيق هو حوكمة إجراءات التقاضي الجنائي مع سرعة إنجاز القضايا وتنفيذ الأحكام.

- **إنفاذ القانون في محاكم الجنح:**

- بدأ تطبيق النظام فى يونيو ٢٠٢٠في محافظة بورسعيد وتوالى تفعيل التطبيق حتى تم الانتهاء حالياً من تشغيله في باقي محافظات المرحلتين الأولى والثانية وهي ٧ محافظات (القاهرة (محكمة القاهرة الجديدة) – الجيزة (محكمة شمال الجيزة) – الإسكندرية (محكمتي شرق وغرب الإسكندرية) - مرسى مطروح – الإسماعيلية – السويس – بورسعيد).

- تشمل عدد (٨) محاكم ابتدائية (١٠٠) دائرة محكمة جنح جزئية وجنح مستأنفة وتعقد ٢٠٩ جلسة أسبوعياً.

- تم تدريب (١٦٧) قاضٍ – (١٩٤) مُدخل بيانات – (٢٤) مدير نظام محكمة في هذه المحافظات.

- بلغ عدد القضايا المتداولة على المنظومة (٧٠٩,٢٨٢) قضية.

- وسيتم العمل فى باقي المحافظات فور الانتهاء من أعمال البنية المعلوماتية بمعرفة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفقا لخطة الدولة.

- تم إطلاق عدد ٢٥ نسخة رئيسية للتطبيق، تشمل إضافات وتحسينات لرفع كفاءة المنظومة، منذ بداية التشغيل.

- تم تفعيل منظومة التوقيع الالكتروني بالتطبيق وتعمل حالياً عدد ٢٦ دائرة بنظام التوقيع الالكتروني في عدد ٣ محاكم ابتدائية (السويس وشرق الأسكندرية ومطروح الابتدائية).

- تم تشغيل عدد ٣ مكاتب أمامية لخدمة المتقاضين بالدعاوى الجنائية بمحاكم بورسعيد والإسماعيلية والسويس الابتدائية.

- **إنفاذ القانون في محاكم الجنايات:**

- تـم إعـداد برنامج لميكنـة محاكم الجنايات وتم التشـغيل الفعلـي تجريبياً فـى ٢٠٢١/١١/١ فى دائرة واحدة بمحكمة اسـتئناف الإسماعيلية.

- تـم النشـر فـي محكمة اسـتئناف الاسـماعيلية (فـي الدوائـر ١،٢،٣،٤ جنايـات الاسـماعيلية، و١،٢ جنايـات بورسـعيد، و٣،٤ جنايـات السـويس) وفي محكمة اسـتئناف القاهـرة (في الدائـرة ١١ جنوب جنايـات الشـروق، و ١ جنايـات الجيـزة) وفـى محكمة اسـتئناف الأسـكندرية (فـى الدوائـر ٣٤ جنايات الأسـكندرية، و١،٢ جنايـات مرسـى مطروح).

- تم تدريب عدد (٤٨) مستشاراً من السادة قضاة محاكم الجنايات، وعدد (٤٤) موظفاً على البرنامج.

- بلغ عدد القضايا المتداولة على المنظومة (٨٢.) قضية.

- تمت مناقشـة واسـتعراض ومتابعة أعمال الشـركة المنفذة لمشـروع إنفاذ القانون بمحاكم الجنايات (إجـراء بعـض التعديـلات عقب التشـغيل التجريبـي تسـجيل الطلبات والتظلمـات – القضايـا المعادة للجنايـات – المعـاد من محكمة النقض – ضم القضايا ونسـخها – تسـجيل القـرارات والأحكام – تعديل شاشـة إيداع الحكم).

٢- نظر تجديد الحبس عن بُعد:

- وقـد أطلقـت وزارة العـدل مشـروع مثـول المتهميـن المحبوسـين احتياطيـاً بالسـجون العموميـة والمركزيـة عـن بُعـد أمـام القضـاء للنظـر فـي تجديد الحبـس، وذلـك بالتعـاون مـع وزارة الاتصالات وتكنولوجيـا المعلومـات، وبـدأت بمحاكـم الجنـح والجنـح المُسـتأنفة المُنعقـدة في غرفة المشـورة، اعتبـارًا مـن ٢٠٢١/١/١٨.

- ويُنفذ المشـروع من خلال شـبكات تليفزيونيـة مُغلقة ومُؤمنة بين المحاكم والسـجون، بحيث تتصل قاعات المحاكم التي يُنظر فيها إجراءات تجديد حـبس المتهمين المحبوسـين احتياطياً بقاعات مُخصصة بالسـجون العمومية والمركزية والأماكن التي يـتواجد فيها المتهمون المحبوسون احتياطياً.

المشروع يحقق عدة أهداف:

١- هـدف قضائـي: انتظـام العمـل في جلسـات نظر تجديـد الحبس، دون تأخير بسـبب عـدم حضور المحبوسـين في المواعيـد المحددة.

٢- هـدف أمنـي: يتمثـل في الحـد من خطـورة نقل المحبوسـين من أماكن حبسـهم؛ إلـى المحاكم المختصة.

٣- هـدف اقتصـادي: يتمثـل فـي توفيـر كـبير لنفقـات نقـل المتهميـن مـن مقار حبسـهم إلى المحكمـة، حيث كـان يتـم يومياً نقل المحبوسـين احتياطياً من (٢٣٦) سجـناً عمومـياً ومركزياً وأماكـن الحبـس إلى مقـرات المحاكم المُختصـة في عموم الجمهوريـة، لـنظر إجراءات تجـديد حبسـهم؛ وذلـك بمتوسـط حوالي ألـف مأمورية ترحيـل يومياً.

٤- هـدف صحـي ووقائـي: في ظـل الموجة الثانيـة لجائحـة كورونا، والحـد من تعرض المحبوسـين احتياطيـاً للمخالطـة مع الغيـر أثنـاء نقلهم إلـى المحكمة والعـودة إلى أماكـن الحبس.

- تـم الانتهـاء مـن تشـغيل الخدمة بكافـة المحاكـم الابتدائية فـي جميع محافظـات الجمهوريـة و (٦) محاكم اسـتئناف.

- عدد القضايا التي نظرت من خلال المنظومة أمام محاكم الجنح والجنح المستأنفة (١٧٩,٦٥٨قضية)

-عـدد المتهميـن الذيـن تـم عرضهـم مـن خـلال المنظومـة أمـام محاكـم الجنـح والجنـح المسـتأنفة (٢٠٩,٤١٥ متهمـاً)

- تـم اسـتخدام المنظومـة أمـام محاكـم الجنايـات بالقاهـرة، والإسـكندرية، وطنطـا، والمنصـورة، والإسـماعيلية وبنـي سـويف، وأسـيوط، وقنـا.

** تنظيم وإدارة الجلسات الخاصة بنظر إجراءات تجديد الحبس عن بُعد

اسـتكمالاً لخطـة وزارة العـدل فـي الاعتمـاد علـى الـذكاء الاصطناعـي فـي إدارة منظومـة العدالة، وسـعيها لتكامـل الحلـول التقنيـة التي اعتمدتها فـي تطوير آليات العمـل داخل المحاكم، بـدأت وزارة العـدل المرحلـة التجريبيـة لمشـروع تنظيـم وإدارة الجلسـات الخاصة بنظر إجـراءات تجديـد الحبس عن بُعـد؛ المُنَفـذ بالتعـاون مـع وزارة الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومـات، حيث تم إطلاق المشـروع في جلسـات نظـر تجديـد الحبـس عن بُعـد بمحاكم شـمال القاهـرة الابتدائيـة، جنـوب القاهـرة الابتدائية، حلـوان الابتدائيـة، ومحكمـة القاهرة الجديـدة الابتدائية، وهو المشـروع الذي يتم من خلاله اسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي فـي إدارة مواعيد نظر جلسـات تجديد الحبـس عن بُعد التي تُبَاشـر على نحو يمنع التداخـل فـي مواعيـد نظر تلـك الجلسـات، ويحقق الشـمول الالكترونـي لكافة عناصـر منظومة نظر إجـراءات تجديد الحبس عـن بُعد.

٣- التقاضي المدني الالكتروني:

- **المرحلة الأولى: إقامة الدعوى عن بُعد:**

- بدأت في ٥/٧/ ٢٠٢٠ ومطبقة حالياً في عدد (١٩) محكمة ومأمورية ابتدائية و (٢٥) محكمة جزئية.

- متوقع الانتهاء من نشر الخدمة في باقي المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف المُميكنة بنهاية عام ٢٠٢٢، فى حالة استكمال الأعمال المدنية والشبكات للمحاكم الغير مميكنة.

- **المرحلة الثانية: نظام مُتكامل لميكنة مراسلات الإعلان بشأن القضايا المقامة عن بُعد:**

- تم الانتهاء من إعداد الإصدار الأول للنسخة التجريبية للبرنامج.

- تم نشر النسخة التجريبية من الإصدار الأول الخاصة بإعلان صحف الدعاوي المقامة عن بعُد بالمحاكم الابتدائية التي يمكن ربطها بمركز المعلومات القضائي وعددهم (٣٨) محكمة ابتدائية.

- تم تدريب مسئولي النظام المُميكن فى المحاكم الابتدائية وفى المحاكم الجزئية المُميكنة.

- **المرحلة الثالثة: ميكنة كافة مراحل تداول الدعوى أمام المحكمة:**

- وذلك من خلال تطوير برنامج جديد لرقمنة المحاكم المدنية، بموجب البروتوكول الموقع مع وزارة الاتصالات.

- تم الانتهاء من الجزءين الأول والثاني من الإصدار الأول من البرنامج وتعديلاتهما وتشغيل نسخة تجريبية اختبارية بمركز المعلومات القضائي.

- تم تشغيل نسخة تجريبية من الجزءين الأول والثاني من الإصدار الأول من البرنامج بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية، واستمرار قيد القضايا الجديدة (كلية وجزئية) على البرنامج.

- تم تنزيل النسخة التجريبية للجزء الثالث من الإصدار الاول (تداول الدعوى) بمركز المعلومات القضائي، وتدريب القضاة وأمناء السر والموظفين عليها تمهيداً لتشغيلها بمحكمة جنوب القاهرة.

- تم إعداد مستند توصيف الجزء الرابع من الإصدار الاول (إصدار الأحكام – الصور والشهادات).

- تم إصدار عدد ٤ نسخة معدلة من الجزءين الأول والثاني من الإصدار الأول من البرنامج.

٤- التقاضي عن بُعد بالمحاكم الاقتصادية:

عملت وزارة العدل من خلال رؤيتها الخاصة بالتحول الرقمي لإجراءات التقاضي، على تفعيل التعديلات التشريعية الخاصة بإجراءات رفع الدعوى ومباشرتها عن بُعد أمام المحاكم الاقتصادية، وهي منظومة مكتملة تشمل كافة إجراءات التقاضي منذ إقامة الدعوى وحتى صدور الأحكام :

- تم إطلاق نظام التقاضي عن بُعد (منذ إيداع الصحيفة حتى إصدار الحكم وكذا استئنافه) في ٢/ ١٠/ ٢٠٢١.

- عدد المحاكم التي انطلقت بها المنظومة (٨ محاكم اقتصادية تمثل جميع المحاكم على مستوى الجمهورية).

- عدد القاعات التي تم تجهيزها بوسائل الاتصال المرئي (٢٦ قاعة).

- عدد القضاة الذين يستخدمون المنظومة وتم توفير توقيعات الكترونية لهم (٢٧٢ قاضياً).

- عدد الموظفين (٧٨٧).

- تعمل المنظومة من خلال عدد (١٠٥٠) جهاز حاسب آلي، وعدد (٣٠٠) حاسب آلي شخصي، فضلاً عن الخوادم اللازمة لتشغيل المنظومة.

٥- ميكنة العمل الاداري لملفات الدعاوى المدنية:

هذا التطبيق يُدار من خلال مكاتب أمامية مزودة بنظام يُمكن من خلاله تحديد الدور والجلسات ودوائر المحكمة بطريقة آليه، كما يتم من خلاله تسجيل بيانات القضايا والمسح الضوئي للمستندات.

وبدأ العمل في هذا النظام (النظام الموحد) منذ عام ٢٠١٥ (إلى جانب النظم السابقة)، وقد تم نشر النظام المُميكن حاليًا في (٢٢٦) محكمة (منها ١٨٧ محكمة تعمل بالنظام الموحد و٣٩ محكمة تعمل بأنظمة سابقة) من إجمالي ٤٠٢ محكمة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية (والمأموريات والجزئيات التابعة لهما)، وهو يوفر خدمات الاستعلام، الاطلاع، الحصول على صور الأحكام والشهادات من القضايا.

تم معاينة المحاكم غير المميكنة لإنشاء مكاتب أمامية بها في شهر مارس ٢٠٢٠ وتم مخاطبة صندوق أبنية المحاكم والمحاكم الإبتدائية لبدء التنفيذ، وقد تم تنفيذ مكتب أمامي (أعمال مدنية)

في عدد ٨٩ موقع (١٤٧ محكمة) منها عدد ٣٩ موقع تم تركيب شبكة المعلومات بها، وجاري العمل على إنشاء مكتب أمامي في عدد ١٢ موقع وذلك بإشراف صندوق أبنية دور المحاكم.

٦- الأرشيف الالكتروني:

يحقق هذا النظام عدة مميزات أهمها استرجاع البيان المطلوب بسرعة ويسر، سرعة تنفيذ قرارات المحاكم وطلب المعلومات، الحفاظ على سلامة الأوراق، وحفظ المعلومات بصفة دائمة.

تم أرشفة ملفات الدعاوى بجميع المحاكم المدنية كالتالي:

- المحاكم الاقتصادية تم الانتهاء من أرشفتها بواقع (خمسة ملايين ورقة تقريباً).

- الانتهاء من أرشفة محكمة جنوب القاهرة الابتدائية والمحاكم الجزئية التابعة لها بنسبة ١٠٠٪.

- البدء في أرشفة قضايا محكمة شمال القاهرة الابتدائية، حيث تم أرشفة عدد ١٨٤,٣٦٦ ألف قضية (١٨,٧ مليون ورقة)، كما تم أرشفة عدد ٨٠٠٠ قضية جزئية (٤٦٦٩٣٧ ورقة).

- أرشفة القضايا الكلية بمحكمة حلوان الابتدائية بالكامل، وتم أرشفة عدد ١٣٢٨ قضية جزئية (٦٥٣٦١ ورقة).

- الانتهاء من أرشفة قضايا محكمة شمال سيناء الابتدائية.

- مستهدف أرشفة جميع القضايا المدنية المحكوم فيها على مستوى كافة محاكم الجمهورية وعددها يتجاوز ٢ مليار ورقة.

- بالنسبة لمشروع أرشفة ملفات قطاعات الوزارة: فقد تمت عملية المسح الضوئي لعدد ٥,٥٠ مليون ورقة من إجمالي متوقع ٥٢ مليون ورقة (بنسبة ٩٧٪).

٧- نظام جمع البيانات من المحاكم الابتدائية والاقتصادية :

وفيما يتعلق بتحديد متوسط الوقت المستغرق لأداء الإجراءات القضائية وصولاً لتخفيض الوقت المستغرق في نظر القضايا، قامت وزارة العدل بتنفيذ هذا المشروع سعياً منها نحو تطوير العمل القضائي والإداري بالمحاكم الابتدائية والاقتصادية ولتقديم خدماتها في أقل وقت وتكلفة وفقاً لأنظمة قياس أداء حديثة تعتمد على وجود بيانات تفصيلية ودقيقة يتم جمعها بطريقة موحدة من كافة المحاكم لمتابعة الأداء، مما يتيح لصانعي القرار الوقوف على جودة أداء العمل في

المحاكم وإجراء مقارنة بين أداء المحاكم المختلفة حيث أصدر السيد المستشار وزير العدل القرار رقم ٢٤١ لسنة ٢٠٢١ بشأن جمع البيانات وإصدار التقارير الإحصائية من المحاكم، وقد تضمنت أحكام القرار إنشاء «برنامج تحليل إحصاء إلكتروني لأداء المحاكم» يعتمد على التقنيات الحديثة يمكن من خلاله جمع البيانات وإصدار التقارير الدورية ومنها تقارير عن خفض الوقت المستغرق للفصل في القضايا، يتم نشر هذه التقارير على الموقع الالكتروني لوزارة العدل تطبيقًا لمعايير الإفصاح والإعلان والشفافية.

وقد جرى تشغيل البرنامج في عدد من المحاكم الابتدائية، وأسفر تشغيله عن صدور تقارير بيانية إحصائية، وجاري تعميمه على جميع محاكم الجمهورية بصورة مرحلية لتحقيق أهدافه، والتي من بينها تخفيض الوقت المستغرق للفصل في الدعاوى.

وجدير بالذكر أن البرنامج كان مستخدماً في المحاكم الاقتصادية أيضاً إلى ان اكتملت منظومة التقاضي عند بعد والتحول الرقمي بالمحاكم الاقتصادية فأصبحت تستخدم نظاماً وبرنامجاً أخر ، خاص بالمحاكم الاقتصادية، ويصدر عن هذا النظام تقارير خاصة بعملها، تنشر بشكل دوري أيضاً على الموقع الالكتروني لوزارة العدل.

٨- رقمنة إقرارات الذمة المالية للمنتقلين إلى العاصمة الإدارية

- نُفذ المشروع بالكامل، حيث أطلقت وزارة العدل في الأول من يناير ٢٠٢٢، منظومة تقديم إقرارات الذمة المالية عن بُعد للعاملين المنتقلين إلى العاصمة الإدارية الجديدة، إذ بلغ عدد الموظفين الملتزمين بتقديم الإقرارات في هذه السنة حوالي ٤,١٠٠ موظف، تم ربط مقر إدارة الكسب غير للمشروع بوزارة العدل مع مقر مجلس الوزراء، وكذا مقرات كافة الوزارات المنتقلة إلى العاصمة الإدارية، وذلك من خلال شبكات مؤمنة تتيح نقل بيانات إقرارات الذمة المالية للموظفين عن بُعد دون حاجة لنقل تلك الإقرارات؛ التي كانت تحرر ورقيًا؛ من جهات عملهم إلى إدارة الكسب، وقد جرى إدخال بيانات الذمة المالية على المنظومة الجديدة لعدد (٢١٦٢) موظف، حتى تاريخ ٢٠٢٢/٥/٣١.

٩- مشروعات أخرى تمت بالتعاون مع مُجمع الإصدارات المُؤمنة والذكية:

وفي إطار عملية التحول الرقمي لوزارة العدل والجهات التابعة لها والمحاكم وتعزيزاً للثقة في الأوراق الصادرة عنها والجهات التابعة لها بحمايتها من محاولات التزوير وتسهيلاً لحصول طالبيها عليها، نفذت وزارة العدل عدداً من المشروعات بالتعاون مع مُجمع الإصدارات المؤمنة تصُب بصورة مباشرة في الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد ومنها:-

- **المشروع الأول: مشروع تأمين ورقمنة الوثائق (مُحررات المحاكم - مُحررات الشهر العقاري)**

- يستهدف المشروع تطوير الوثائق الصادرة من وزارة العدل، وتحويلها إلى مُحررات مُؤمنة وذكية، وتحتوي الوثائق على ١٠ علامات تأمينية في كل مُحرر تحول دون تقليده أو تصويره صورة طبق الأصل، وقد تم إصدار كافة محررات الشهر العقاري والمحاكم الابتدائية والجزئية في جميع محافظات الجمهورية.

- وفي إطار الحرص على تأمين المنظومة المستندية الخاصة بدورة العمل في جهاز الكسب غير المشروع وأن تكون بمنأى عن التلاعب أو أي تدخل غير مشروع بالتغيير أو التعديل أو الاصطناع، فقد أبرم بروتوكول تعاون مع مركز الإصدارات المؤمنة من أجل إمداد جهاز الكسب غير المشروع بوثائق مؤمنة من إصدارات المركز تكون مزودة بعلامات مائية وتأمينية ورقم مسلسل وباركود. ويتم استخدام هذه الوثائق في إصدار الشهادات والإفادات التي تصدر عن جهاز الكسب غير المشروع وكذا محاضر التصالح سواء في جرائم الكسب غير المشروع أو جرائم العدوان على المال العام، وذلك فضلاً عن إقرارات الذمة المالية التي بدأت بالفعل طباعتها على الوثائق المؤمنة وتداولها.

- **المشروع الثاني: مشروع إصدار شهادات المحاكم عن بُعد**

- يتيح المشروع إمكانية الحصول على الشهادات الصادرة من كافة المحاكم الابتدائية والاقتصادية من خلال وحدات (ماكينات) تكنولوجية يتم نشرها في (المحاكم – الوزارات – النقابات المهنية – الأندية الرياضية ... وغيرها من أماكن التجمعات)، ويختصر زمن الحصول على الشهادة من ٤٥ دقيقة إلى ٥ دقائق.

- عدد أنواع الشهادات التي تصدرها الوحدات (٦٧ نوع شهادة من ثماني محاكم الاقتصادية، وشهادة واحدة من واقع جدول (١٥) محكمة ابتدائية (محكمة شمال القاهرة الابتدائية ـ محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ـ محكمة شمال الجيزة الابتدائية ـ محكمة جنوب الجيزة الابتدائية ـ محكمة القاهرة الجديدة الابتدائية ـ محكمة الاسماعيلية الابتدائية ـ محكمة بورسعيد الابتدائية ـ محكمة السويس الابتدائية ـ محكمة شرق اسكندرية الابتدائية ـ محكمة غرب اسكندرية الابتدائية ـ محكمة غرب طنطا الابتدائية ـ محكمة بنى سويف الابتدائية ـ محكمة شبين الكوم الابتدائية. محكمة شمال سيناء الابتدائية ـ محكمة شمال الزقازيق الابتدائية)

- تم نشر (٢٣) ماكينة لإصدار الشهادات عن بُعد في عدد (٢٣) مقراً (١٩) بمقرات المحاكم، وثلاث وحدات بفروع بنك مصر بالقاهرة والأقصر والغردقة، ووحدة بمول سيتي ستارز).

- إعتباراً من يوم ٢٠٢١/١٢/١٩ أصبحت جميع الوحدات تعمل على مدار ٢٤ساعة، فضلاً عن إلغاء الدور البشري في عمل الوحدة، والاعتماد على الذكاء الاصطناعي في البحث عن البيانات

واسترجاعها ونقلها؛ عدا في حالات استصدار شهادات الإفلاس.

- تم تركيب الشبكات الداخلية في (٣) محاكم وتم الإتفاق مع المجمع على تشغيل وحدات إصدار الشهادات بهم في نهاية شهر يونيو وهي محاكم (شمال المنصورة، الزقازيق، هيهيا) وهي المحاكم المؤجلة من شهر مارس نظراً لتوقف عملية الاستيراد في الفترة الأخيرة حسبما قرر السادة مسئولي المجمع

- **المشروع الثالث: مشروع تحويل الصوت إلى نص مكتوب:**

- بدأت وزارة العدل بتاريخ ٢٠٢١/٩/٤ المرحلة التجريبية من مشروع ميكنة محاضر الجلسات، وتحويل الصوت إلى نص مكتوب، وهو المشروع الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع مجمع الإصدارات المؤمنة والذكية، حيث تم إطلاق مرحلته التجريبية في جلسات نظر تجديد الحبس عن بُعد بمحكمة القاهرة الجديدة، تمهيداً لتعميمه على كافة المحاكم.

- يقوم المشروع على استخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة التقاضي، وذلك من خلال برامج تحول كافة ما يجري من حوار داخل قاعة الجلسة كمرافعات المحامين الشفوية وطلباتهم وقرارات القضاة؛ إلى محرر مكتوب يطبع في نهاية الجلسة ليوقعه القاضي وسكرتير الجلسة وفقاً للقانون.

- صدر قرار معالي المستشار الجليل وزير العدل رقم (٨٩٠١) بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢، بشأن تنظيم استخدام هذه المنظومة، اعتباراً من ٢٠٢٢/١/١.

- تم نشر المنظومة في قاعات تجديد الحبس عن بُعد، بكل من محكمة القاهرة الجديدة، محكمة جنوب القاهرة، محكمة معهد أمناء الشرطة بطرة، محكمة القاهرة الاقتصادية (قاعة واحدة) تنظر القضايا الاقتصادية والجنائية.

- تم نشر المنظومة في قاعات تجديد الحبس عن بُعد، داخل عدد (٢٣) قاعة ملحقة بعدد (١٤) محكمة ابتدائية وجزئية، حيث تم تحرير (١٧,٦٩٥) محضراً إلكترونياً من خلال المنظومة الجديدة حتى تاريخ ٢٠٢٢/٥/٣١.

١٠ - تطوير العمل بهيئة النيابة الإدارية:

تجديد بروتوكول التعاون بين هيئة النيابة الإدارية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف تنظيم العمل القضائي بالنيابة الإدارية من ورود بلاغات وشكاوى مرورا بقيد القضية والتحقيق بها الكترونيا حتى صدور الحكم من المحكمة التأديبية بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٥.

١١- إطلاق استراتيجية النيابة العامة للتحول الرقمي «مسيرة عطاء وارتقاء من أجل عدالة ناجزة»

اعـدت النيابـة العامة اسـتراتيجية للتحول الرقمي والتي خصصت بها خمسـة مجـالات وجاءت مجالات تحقيـق الهدف الاسـتراتيجي الرئيسـي كالتالي وهي (القيـادة والإدارة – الوعي - القـدرة والإمكانات - الابتكار والابـداع – التكنولوجيا)

كمـا حـددت النيابـة العامـة سياسـات وآليـات العمـل فـي المجـالات الخمـس وحـددت جـدولا زمنيا لتنفيـذ تلك الاسـتراتيجية أقصاه ثلاث سـنوات، على السياسـات العامة والخطط والبرامـج التنفيذية علـى مـدار ثـلاث مدد زمنيـة تبـدأ جميعها منـذ إطـلاق الاسـتراتيجية، وينتهـي المدى القريـب فيها بنهايـة سـبتمبر ٢٠٢٢، وينتهي المدى المتوسـط بنهاية سـبتمبر ٢٠٢٣، وينتهي المـدى البعيد بنهاية سبتمبر ٢٠٢٤.

ولعل أبرز نتائج ما تم في التحول الرقمي الآتي:

- **برنامـج العدالـة الجنائية الالكتروني:** اعتمد السـيد المستشـار النائب العام يـوم الأربعاء الموافق ١١ مـارس ٢٠٢٠م نشـر برنامج العدالـة الجنائية الالكتروني بكافة نيابـات الجمهورية؛ ذلك البرنامج الـذي يـدرج فيـه كافـة التحقيقـات التـي تجريهـا النيابـة العامـة والقـرارات المتعلقة بهـا ووجه التصـرف فيهـا، وكذا يتيـح للنائب العام وقادة النيابة العامة متابعة سـير تلـك التحقيقات بصورة فوريـة، فضلاً عن توفير نسـخ رسـمية منها لذوي الشـأن.

كمـا أمـر النائب العام بإرسـال قضايا الجنايات لمحاكم الاسـتئناف - كل حسـب اختصاصه - ومرفق بكل جنايـة اسـطوانة مدمجة تحوي كافـة أوراقها وأمر إحالتهـا وقائمة مؤذى أقوال الشـهود وأدلة الإثبات فيهـا؛ حتـى يتـاح لذوي الشـأن الحصـول على نسـخ الكترونيـة عوضا عن إنفـاق الكثير فـي تصويرها ورقيّا.

والنيابـة العامـة – فـي إطار تفعيلها سياسـة التحـول الرقمي لإنفـاذ القانون – في سـبيلها لاعتماد عـدد مـن البرامـج والتطبيقات والنظـم الالكترونيـة التي تقـدم خدمـات الكترونية ميسّـرة للمواطنين بصـورة مؤمنـة وناجـزة. ومـن ثـم نجحت النيابـة العامـة في رقمنـه العمـل القضائي داخـل النيابات مـن خـلال التعامل علـى المحاضـر الشـرطية وتحقيقـات النيابة من خـلال منظومـة العدالـة الجنائية الالكترونيـة فأصبـح أعضـاء النيابـة العامـة داخل النيابـات لا يتعاملون مـع أوراق ...

- **منظومة العرائض الالكترونية:** إن هذه الخدمات تتيح لأصحاب الشـأن أو وكلائهم تقديم العرائض الكترونيّـا إلـى المكتـب الفنـي للنائـب العام داخل أو خـارج جمهورية مصـر العربية علمـا بأنه يتم

دفـع مقابـل هـذه الخدمـة ببطاقات الائتمـان البنكيـة أو بطاقات ميـزة الحكوميـة، ويحظر مقدم العريضـة برسـالة نصيـة عبر هاتفه أو عبـر بريده الالكترونـي المرفقين بالعريضة بمـا انتهى إليه فحصهـا دون الحاجـة للتوجـه لمقار النيابـة العامة، ويمكن لهـم من خلال خدمـة متابعة العرائض الالكترونيـة عبـر الموقـع الرسـمي للنيابة العامة الاسـتعلام عن حالة العريضـة في أي وقت.

- **خدمـات نيابـات المرور الالكترونيـة:** اعتمد النائـب العام يوم الأربعـاء الموافـق٢٥/٣/٢٠٢٠ إطلاق خدمـات المـرور الالكترونيـة بنيابـات المـرور علـى مسـتوى محافظـات الجمهوريـة عبـر الموقع الرسـمي للنيابـة العامـةwww.ppo.gov.eg ؛ تلـك الخدمـات المقدمـة الكترونيـا عـن بعد. وقد جـاءت تلـك الخدمـات الالكترونيـة على النحـو الآتي:

أولا : خدمـة الاسـتعلام الالكترونـي عـن قيـم المخالفـات المروريـة المسـتحقة علـى رخـص القيادة المطـورة أو المركبـات؛ والتـي تتيـح الاسـتعلام عنهـا فـي أي وقـت على مـدار اليوم.

ثانيـا: خدمـة التظلـم مـن قيم المخالفـات المروريـة والتي تتيـح التظلم من تلـك القيم عـن بعد دون الحاجـة للتوجـه لمقار نيابـات المرور الكلية ومـن ثم إخطار المتظلـم بالنتيجة حال الانتهـاء من الفحص.

ثالثًا خدمة متابعة طلبات التظلم من قيم المخالفات.

رابعـا: خدمـة الدفـع النقدي عند الاسـتلام؛ والتي تتيح طلب اسـتخراج شـهادات المخالفـات عن بعد؛ وذلـك بطلـب توصيلهـا بمعرفة هيئة البريد المصـري إلى محال الإقامة؛ ودفع القيم المسـتحقة عنها نقداً عند الاسـتلام.

خامسًـا: خدمـة الدفـع الالكتروني ببطاقات الائتمـان البنكي أو بطاقـة «ميزة» الحكوميـة؛ والتي تتيح إمكانيـة اسـتخراج شـهادات المخالفـات ودفع القيم المسـتحقة عنها عـن بعد بتلـك البطاقات، وطلب توصيلهـا بمعرفـة هيئة البريـد المصري إلى محـال الإقامة.

- **المكاتـب الرقميـة الاماميـة للنيابات:** فـي إطار تفعيـل «النيابة العامة» سياسـة تحويـل أعمالها رقميـا وخاصـة خدماتها المقدمـة إلى جمهور المواطنين لتيسـيير عليهم، كان قد أمر المستشـار حمـاده الصـاوي النائـب العـام منـذ بـدء العـام القضائـي ٢٠١٩ بإنشـاء مكاتـب رقميـة لتقديم خدمـات النيابـة بصفـة عامة ومن بينهـا الخدمات الخاصة بنيابات الأسـرة الكترونيّا على مسـتوى الجمهورية تيسـييراً لشـئون المرأة والأسـرة في المجتمع، وصل عدد المكاتـب الرقمية إلى ١٦٤ مكتـب رقمي.

والهـدف مـن هـذه المكاتـب سـرعة إنجـاز الخدمـات بصـورة غيـر مركزيـة وتسـهيل الإجـراءات علـى المواطنيـن ومكافحـة الفسـاد بأشـكاله المختلفـة ودعـم حقـوق الإنسـان.

وتقـدم تلـك المكاتـب الرقميـة أيضا خدمـات المتعلقـة بنيابات الأسـرة مثـل خدمـات «الولاية على النفـس» و«الولايـة علـى المـال» المتمثلـة فـي قيد دعـاوى الطـلاق والنفقـات والحبـس والوراثة وغيرها، وكذا اسـتخراج وثائق الحالة الشـخصية بأنواعها الخمسـة -الزواج، الطلاق، المراجعة، التصادق، الملي-، واسـتخراج الصور الرسـمية للأحكام وصيغها التنفيذية وإعلامات الوراثة، وكذا اسـتخراج كافة قـرارات الصرف المباشـر الصـادرة من «النيابـة العامة» وقـرارات الصرف لناقصـي وعديمي الأهلية الصـادرة مـن المحكمـة، وكافة القـرارات والأحكام الصـادرة بتعيين الأوصيـاء والنـواب القانونيين عن ناقصـي وعديمـي الأهلية وغير ذلك من الخدمات المتعلقة بشـئون الأسـرة، إذ تقـدم تلك الخدمات بصـورة لا مركزيـة، بحيـث يتـاح للمواطـن الحصـول عليهـا مـن أي مكتب رقمـي دون التقيـد بمكاتب محددة.

كمـا قامـت النيابـة العامة مؤخرا بتجهيز سـيارات لتقديـم الخدمـات الالكترونية الخاصـة بالنيابة العامة بالتنسـيق مـع وزارة التخطيـط والتنمية الاقتصادية للوصـول إلى الأماكن البعيدة وتسـهيل الإجراءات على المواطنين.

- **إدارة البيـان والمرافعـة بالمكتب الفني للنائب العام:** أنشـئت إدارة البيان بالمكتـب الفني للنائب العـام مـن أجـل التواصل مع منصـات التواصـل الاجتماعي المختلفـة للتعرف علـى المواطنين والمشـكلات وكـذا إصـدار البيانات الصحفيـة المختلفة الخاصـة بالقضايا التي تهم الـرأي العام.

- **إنشـاء نيابـات غسـل الأموال بالنيابـات الكلية:** اختصـت بتحقيق وقائع غسـل الأمـوال المرتبطة بالجرائـم الأصلية وتتبـع عائداتها.

- **تعديـل مسـمى نيابة الشـئون الماليـة والتجاريـة بمكتـب النائب العـام؛ لتصبح نيابة الشـئون الاقتصاديـة وغسـل الأمـوال:** وذلـك لمواكبة التطـورات التشـريعية التي تعـزز مكافحة الفسـاد.

مرفق ١١ الخدمات القضائية الالكترونية

م	اسم قاعدة البيانات	اسم الجهة
١	التوثيق	استعلام عن سريان محرر مميكن
٢		تحرير توكيل عام قضايا (بنفسه)
٣		تحرير إقرار بالشطب (بنفسه)
٤		تحرير إقرار بعدم وجود تعديلات على البيانات المساحية (بنفسه)
٥		تحرير إقرار رسمي (بنفسه)
٦		تحرير إقرار تصحيح محرر موثق (بنفسه)
٧		تحرير توكيل عام رسمي (بنفسه)
٨		تحرير توكيل رسمي شامل (بنوك – عام) (بنفسه)
٩		تحرير توكيل في الأمور الزوجية (بنفسه)
١٠		اكتب محرك
١١		حجز ميعاد
١٢		معاملاتي المميكنة
١٣		استعلام عن كثافة فروع المكاتب المميكنة
١٤		توكيل عام قضايا (بصفة)
١٥		توكيل عام رسمي (بصفة)
١٦		تحرير توكيل رسمي شامل (بنوك – عام) (بصفة)
١٧		تحرير توكيل في الأمور الزوجية (بصفة)
١٨		اقرار بالشطب (بصفة)
١٩		اقرار تصحيح محرر موثق (بصفة)
٢٠		اقرار بعدم وجود تعديلات على البيانات المساحية (بصفة)
٢١		إقرار رسمي (بصفة)

م	اسم قاعدة البيانات	اسم الجهة
٢٢	الشهر العقاري	استخراج صورة من عقد مشهر
٢٣		استخراج صورة من كتاب دوري
٢٤		استخراج صورة ن منشور مالي
٢٥		استخراج صورة من منشور فني
٢٦		استخراج شهادة تصرفات عقارية
٢٧		ترجمة عقد مشهر
٢٨	رخصي	استعلام عن مخالفات رخص القيادة
٢٩		تظلم على مخالفات رخص القيادة
٣٠		سداد مخالفات رخص القيادة
٣١		سداد مخالفات رخص القيادة لمالك آخر
٣٢	المحاكم	عرض كل الدعاوى الخاصة بالمواطن
٣٣		إقامة دعوة مدنية
٣٤		تسجيل محامي
٣٥		تحديث بيانات كارنيه النقابة الخاص بالمحامي
٣٦		الاستعلام عن رول دعوى
٣٧		الاستعلام عن بيانات دعوى
٣٨		الاستعلام عن حدوث استئناف
٣٩		الاستعلام عن المطالبات

وإلى جانب ما تقدم من خدمات قضائية باتت تقدم الكترونياً عبر منصة مصر الرقمية عن بُعد، فإن وزارة العدل تتيح من خلال موقعها الالكتروني خدمات للمواطنين تخص الاستعلام عن رول الجلسات، وموقف الدعاوى، والاستعلام عن حصول الاستئناف من عدمه بالمحاكم المختلفة، كما تتيح الوزارة خدماتها المقدمة للقضاة والعاملين بالوزارة من خلال موقعها الالكتروني وتطبيقات الهواتف الذكية لإصدار التحويلات الكشف الطبي والتحاليل والأشعة عن بعد، وتقديم خدمات إدارة التفتيش القضائي عن بعد (إصدار شهادات خبرة وتدرج وظيفي ورصيد اجازات...) بذات الوسائل، وذلك بُغية حوكمة الإجراءات والسعي نحو التواصل الالكتروني وإنجاز المعاملات بين الأعضاء طالبي الخدمة

والقطاعات المعنية بالوزارة، وتتيح قناة اتصال بين قطاع الإدارات القانونية بوزارة العدل والجهات الخاضعة لاختصاصه من خلال ذات الموقع.

كما تم اتخاذ عدد من الإجراءات التي تسهل عملية الحصول على الخدمات القضائية وخدمات التوثيق بخلاف تطبيقات الهاتف المحمول كالتالي:

- إطلاق نظام الشباك الواحد في ٢,٩ فرع توثيق.
- تم افتتاح فرع توثيق بالمركز التكنولوجي بحي جنوب الجيزة.
- إنشاء فروع توثيق مميزة منها فرع توثيق سيتي ستارز بحي مدينة نصر.
- إطلاق سيارة توثيق متنقل، يمكن إجراء معاملاتها من خلال الاتصال على رقم الهاتف ١٥٥٥٥٥٩٨٧٥ . لحجز موعد.
- إطلاق خدمة تطبيق «أرغب في عمل توكيل» عبر الهواتف الذكية في عدد ٢٤ محافظة.
- تقديم بعض خدمات الشهر العقاري والترجمة من خلال الموقع الالكتروني لمصلحة الشهر العقاري www.rern.gov.eg

مرفق ١٢ الدراسات الصادرة عن مركز البحوث والدراسات بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد.

م	عنوان الدراسة
١	أثر إنفاذ القانون على تحقيق مبدأ الردع للموظفين العموميين
٢	إمكانية تحقيق التوازن في العلاقة العقدية بالنسبة للوحدات المؤجرة من مالكيها للاشخاص الإعتبارية العامة
٣	جريمة رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية (بين التجريم والتطبيق)
٤	الأسلوب الأمثل لتقييم العاملين بالمؤسسات من خلال إدارة الموارد البشرية
٥	آليات الدمج بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي
٦	التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية عالميا ومحليًا
٧	التحول للسياحة الخضراء مدخل هام لتحقيق السياحة المستدامة

م	عنوان الدراسة
٨	الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في منع ومكافحة الفساد للدولة المصرية
٩	الأثر الإيجابي لبرامج الدمج المجتمعي على تحسن جودة الحياة لمتعافي الإدمان
١٠	الدوافع والحوافز وأثرها على رضا الموظف العام بالجهاز الإداري بالدولة (دراسة حالة وزارة الأوقاف المصرية)
١١	دراسة تحليلية عن تطوير الأداء بالإدارة المركزية للشئون الهندسية بمشيخة الأزهر
١٢	المعوقات التي تواجه قيام المراكز البحثية بجامعة الأزهر بالدور المنوط بها
١٣	استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير العمل بهيئة الرقابة الإدارية بين الواقع والمأمول
١٤	دور التمويل الأخضر في تمويل التنمية المستدامة والعادلة
١٥	تأثير المخاطر الجيولوجية لسد النهضة على دول المصب والرؤية المقترحة للحفاظ على المصالح المصرية في منطقة حوض النيل.
١٦	الاختصاص القضائي للقانون السيبراني: دراسة مقارنة
١٧	بحث عن الأمن السيبراني
١٨	دور أجهزة الدولة في تنمية ريادة الأعمال
١٩	تكوين واستخدام مصادر المعلومات ومقترح تطويرها
٢٠	برنامج طرح أسهم الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها في سوق الأوراق المالية
٢١	دور الدولة في مجال الخدمات الحكومية ودراسة الأسلوب الأمثل بين تقديم الخدمات والإكتفاء بالرقابة والحوكمة
٢٢	العملات الرقمية والمشفرة وأثرها على الاقتصاد
٢٣	دور التسويق الالكتروني في زيادة إيرادات البنوك التجارية
٢٤	أثر نجاح التحول الرقمي على تعظيم الموارد المالية ومنع الفساد للدولة المصرية
٢٥	مقترح تطوير إعداد وتنفيذ الموازنة العامة باستخدام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بهدف تحقيق كفاءة إدارة المالية العامة
٢٦	ضبط العلاقة بين المواطن وشركات التطوير العقاري
٢٧	التهديدات السيبرانية وتأمين المعلومات والبنى التحتية الحرجة
٢٨	التخطيط العمراني والمخططات الاستراتيجية وتأثيرها على مبادرة حياة كريمة
٢٩	الرقابة الإدارية ودورها في الرقابة الشاملة على المشروعات الإنشائية بوزارة الثقافة

م	عنوان الدراسة
٣٠	أثر تطبيق نظم اللوجستيات المتكاملة، النقل متعدد الوسائط، الموانئ الجافة في تطوير وحوكمة دورة العمل بالموانئ البحرية المصرية
٣١	نظام البناء – التشغيل – نقل الملكية "BOT" لتمويل وإدارة وتحديث مشروعات البنية الأساسية
٣٢	تفعيل الرقابة الشاملة على المشروعات الإنشائية بوزارة الثقافة.
٣٣	دور وحدات المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر الفساد بجهات الدولة المصرية
٣٤	رؤية على أبرز ملامح قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
٣٥	الفساد وتكنولوجيا المعلومات "انفصال أم ارتباط"
٣٦	أوجه الفساد بمنظومة الجمارك وآثاره على الاقتصاد المصري
٣٧	توعية الطلاب بمخاطر الفساد بالمناهج التعليمية كخطوة أساسية لمنع الفساد ونشر قيم النزاهة في مصر
٣٨	دور التحول الرقمي في مكافحة الفساد
٣٩	دور الإدارة الاستراتيجية في تحسين أداء وحدات الرقابة الداخلية المنشأة حديثًا بالجهاز الإداري للدولة
٤٠	تحديات فيروس كوفيد ١٩ وأنسب الطرق لمواجهتها من المنظور الطبي والمجتمعي
٤١	تطوير منظومة استخراج تراخيص البناء للحد من ظاهرة الفساد بالمحليات
٤٢	التوسع العقاري الرأسي وتأثيره على التنمية المستدامة
٤٣	مسئوليات وواجبات القائم بالوظيفة العامة من منظور الشريعة الاسلامية
٤٤	التزامات المكلف بالضريبة على القيمة المضافة وطرق الطعن عليها وما يترتب على إخلال المكلف بالتزاماته
٤٥	جرائم غسل الأموال وأثرها على الإقتصاد المصري
٤٦	أهمية دور الميكنة في مكافحة الفساد بالإدارة المحلية
٤٧	دارسة أوجه الاختلاف بين قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ وقوانين التأمينات السابقة
٤٨	دور صناديق الثروة السيادية في التنمية المستدامة والتطبيق على الحالة المصرية
٤٩	منظومة عمل الشكاوى بين ما تحققه من أهداف وبين أساليب تطويرها بهيئة الرقابة الإدارية
٥٠	التحديات التي تواجه الجمارك المصرية في ظل الركود الاقتصادي وزيادة حجم الاعفاءات
٥١	مفهوم الحوكمة ودورها في الحد من الفساد بالجهات الحكومية

م	عنوان الدراسة
٥٢	دور الإدارة الاستراتيجية في تحسين أداء وحدات الرقابة الداخلية المنشأة حديثًا بالجهاز الإداري للدولة
٥٣	أوجه الفساد الناجمة عن علاقة شركات المقاولات التابعة لقطاع الأعمال العامة مع مقاولي الباطن والحلول المقترحة
٥٤	الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية: حالة بحثية على جمهورية مصر العربية
٥٥	الإطار العام لمكافحة الفساد وأثره على الاقتصاد المصري
٥٦	تحليل العلاقة بين ممارسات التسويق الداخلي والرضا الوظيفي وانعكاساتها على اداء الموارد البشرية "بحث ميداني"
٥٧	دور اختيار القيادات في الحد من الفساد في المنظمات العامة

مرفق ١٣ أطروحات الماجستير والدكتوراه المتعلقة بمكافحة الفساد المجازة خلال سنوات الاستراتيجية.

م	عنوان الدراسة
١	أطروحة (دكتوراه) - جامعة القاهرة. كلية الحقوق. قسم القانون العام، بعنوان استرداد الأصول المهربة للخارج فى ضوء أحكام القانون الدولى العام.
٢	أطروحة (دكتوراه) - جامعه بورسيعيد - كلية التجارة - قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، بعنوان آليات مكافحة الفساد الإداري والسياسي في مصر - دراسة حالة لهيئتي سوق المال والرقابة المالية خلال الفترة (١٩٧٩-٢٠١٢).
٣	أطروحة (دكتوراه)- جامعة الأسكندرية. كلية الحقوق. قسم القانون الجنائى، بعنوان الحماية الجنائية للشهود والمبلغين والخبراء : فى القانون المصرى والاتفاقيات الدولية.
٤	أطروحة (دكتوراه)- جامعة عين شمس. كلية الحقوق. قسم القانون الجنائي، المواجهة الجنائية لجرائم الاعتداء على المال العام: دراسة مقارنة.
٥	أطروحة (دكتوراه) - جامعة الإسكندرية. كلية الآداب. قسم الاجتماع، بعنوان الأبعاد الاجتماعية للحوكمة ومناهضة الفساد: دراسة مستقبلية إستطلاعية للمحليات بالإسكندرية.
٦	اطروحه (دكتوراه)-جامعة اسيوط.كلية الحقوق.قسم القانون العام، بعنوان الفساد فى عقود مقاولات الأعمال.
٧	أطروحة (ماجستير) جامعة السادات - كلية التجارة- بعنوان اطار مقترح لدور مراقب الحسابات فى مجال مكافحة الفساد الإدارى.
٨	أطروحة (ماجستير) - جامعة بنها. كلية التجارة. قسم إدارة الأعمال، بعنوان مدي توافر مقومات القيادة الأخلاقية وأثرها علي الحد من الفساد الإداري: دراسة تطبيقية علي وزارة التعليم العالي في العراق.

م	عنوان الدراسة
٩	أطروحة (ماجستير) - جامعة حلوان. كلية الآداب. قسم الإعلام، أطر معالجة قضايا الفساد فى الصحف العراقية واتجاهات الجمهور نحوها: دراسة ميدانية وتحليلية.
١٠	أطروحة (دكتوراه)- جامعة الإسكندرية.كلية الزراعة.قسم تنمية ريفية، بعنوان تقييم حكومة الخدمات العامة في قرية مصرية.
١١	أطروحة (ماجستير) - جامعة المنيا. كلية دار العلوم. قسم الشريعة الإسلامية، بعنوان الأحكام الفقهية لإجراءات مكافحة الفساد المالي.
١٢	أطروحة (دكتوراه) - جامعة طنطا. كلية التجاره. قسم الاقتصاد. بعنوان تحليل أثر الفساد على التنمية الاجتماعيه والاقتصاديه فى الدول الناميه: دراسة مقارنة.
١٣	أطروحة (دكتوراه) - جامعة اسيوط. كلية الحقوق. قسم المالية العامة والاقتصاد، بعنوان الفساد الاقتصادى واثره على الموازنة العامة للدولة: دراسة فى الاقتصاد الوضعى والاقتصاد الإسلامى.
١٤	أطروحة (دكتوراه) - جامعة بنها.كلية الحقوق .قسم القانون التجارى والبحرى، بعنوان دور مبدأ الشفافية والإفصاح في مكافحة الفساد المالي في سوق الأوراق المالية.
١٥	أطروحة (دكتوراه) - جامعة القاهرة - كلية الإعلام - قسم الإذاعة والتليفزيون، بعنوان التغطية التلفزيونية لسياسات الدولة المصرية فى مكافحة الفساد و علاقتها بالمواطنة المسئولة
١٦	أطروحة (ماجستير) - جامعة المنوفية. كلية الحقوق. قسم االقانون الدولى العام، بعنوان دراسة حول آليات مكافحة الفساد فى ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: دراسة تحليلية وتطبيقية
١٧	أطروحة (ماجستير)- جامعة بنها.كلية التربية.قسم أصول التربية، بعنوان دور مؤسسات التربية في مواجهة ظاهرة الرشوة وإسهاماته في تحقيق الإصلاح المجتمعي.
١٨	أطروحة (دكتوراه) - جامعة المنوفية.كلية الحقوق.قسم القانون الجنائي، بعنوان جرائم الفساد المالي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي: دراسة مقارنة.
١٩	أطروحة (دكتوراه) - جامعة بني سويف. كلية التربية الرياضية. قسم الإدارة الرياضية والترويح، بعنوان آليات مقترحة لمكافحة الفساد بالمؤسسات الرياضية المصرية فى ضوء مبادئ الحوكمة.
٢٠	أطروحة (دكتوراه) - جامعة عين شمس . كلية الحقوق . قسم القانون الجنائى، بعنوان المواجهة الجنائية لتعارض المصالح: الأحكام الموضوعية والجوانب الإجرائية - دراسة مقارنة.
٢١	أطروحة (ماجيستير) - جامعة الأسكندرية.كلية الحقوق.قسم القانون الجنائي، بعنوان جرائم غسل الاموال في القانون العراقي: دراسة مقارنة.
٢٢	أطروحة (دكتوراه) - جامعة اسيوط. كلية الحقوق. قسم القانون العام، بعنوان حق الحصول على المعلومات: دراسة مقارنة.
٢٣	أطروحة (ماجستير) - جامعة بورسعيد. كلية التجارة. قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، بعنوان آليات المحاسبة في إطار استراتيجية مكافحة الفساد لتطوير الإدارة المحلية في مصرمن (٢٠١١م الى ٢٠١٦م).

م	عنوان الدراسة
٢٤	أطروحة (ماجستير) - جامعة المنصورة. كلية التجارة. قسم المحاسبة، بعنوان إطار لزيادة فعالية الرقابة الداخلية لمكافحة الفساد فى القطاع الحكومى فى ضوء معايير الانتوساى : دراسة ميدانية على جامعة المنصورة.
٢٥	أطروحة (ماجيستير)- جامعة الأسكندرية.كلية الحقوق.قسم القانون الدستوري، بعنوان دور البرلمان في مكافحة الفساد : دراسة مقارنة
٢٦	أطروحة (دكتوراه) - جامعة الإسكندرية. كلية الآداب. قسم الاجتماع، بعنوان آليات مكافحة الاقتصاد الخفى فى المجتمع المصرى : تحليل سوسيولوجى للفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠١٥ : الاتجار بالبشر نموذجاً.
٢٧	أطروحة (دكتوراه) - جامعة عين شمس . كلية الحقوق . قسم القانون الجنائى، بعنوان جريمة التربح الأحكام الموضوعية والإجرائية: دراسة مقارنة.
٢٨	أطروحة (دكتوراه) - جامعةالقاهره. كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه. قسم العلوم السياسية، بعنوان تأثير العوامل السياسية على نجاح سياسة مكافحة الفساد الاقتصادى : دراسة الحالة المصرية (٢٠٠٤-٢٠١١).
٢٩	أطروحة (الدكتوراه)- جامعة عين شمس. كلية الحقوق. قسم القانون الجنائي، بعنوان السياسة الجنائية في مواجهة ظاهرة الفساد : دراسة مقارنة.
٣٠	أطروحة (دكتوراه) - جامعة اسيوط. كلية الآداب. قسم علم الاجتماع، بعنوان مظاهر الفساد وانعكساتها على التنمية الاقتصادية : بحث اجتماعى ميدانى.
٣١	أطروحة (ماجستير) - جامعة القاهرة. كلية الإعلام. قسم الإذاعة والتليفزيون، بعنوان العلاقة بين استخدام الإعلام الرقمي واتجاه الشباب العراقي نحو دور الحكومة العراقيَّة في مكافحة الفساد الاقتصادي: دراسة ميدانيَّة.
٣٢	أطروحة (دكتوراه) - جامعة عين شمس . كلية الحقوق . قسم القانون الجنائى، بعنوان الإجراءات الجنائية لاسترداد الأموال المنهوبة في الخارج.
٣٣	أطروحة (دكتوراه) - جامعة بنها. كليةالحقوق. قسم القانون التجارى، بعنوان دور حوكمة الشركات فى مكافحة الفساد.
٣٤	أطروحة (دكتوراه) - جامعة المنوفية -كلية الحقوق -قسم القانون الجنائى، بعنوان الجوانب الإجرائية لمكافحة الفساد : (فى ضوء اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد).
٣٥	أطروحة (دكتوراه) - جامعة المنوفية. كلية الحقوق. قسم القانون الجنائى، بعنوان المواجهة الجنائية لمكافحة غسل الأموال فى ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: دراسة مقارنة.
٣٦	أطروحة (دكتوراه)- جامعة عين شمس. كلية الحقوق. قسم القانون العام، بعنوان سبل مكافحة ظاهرة الفساد الإداري في القانون المصري والكويتي : دراسة مقارنة.
٣٧	أطروحة (ماجستير)- جامعة الأسكندرية.كلية الحقوق.قسم القانون الإداري، بعنوان دور الاجهزة الرقابية في حماية الاموال العامة للدولة : دراسة مقارنة.
٣٨	أطروحة (ماجستير)- جامعة الأسكندرية.كلية الحقوق.قسم الاقتصاد والمالية العامة، بعنوان انعكاسات الرشوة على التنمية الاقتصادية واثارها الاقتصادية في دولة الكويت.
٣٩	أطروحة (دكتوراه)- جامعة الأسكندرية.كلية الحقوق.قسم القانون الجنائي، بعنوان النظام الاجرائي لجرائم الموظف العام : في ظل تطورات السياسة الجنائية المعاصرة.

م	عنوان الدراسة
٤٠	أطروحة (دكتوراه)- جامعة المنوفية-كليه التربية-قسم أصول التربية، بعنوان تعزيز النزاهة الاكاديمية بالجامعات المصرية علي ضوء خبرات كل من نيوزلندا والدنمارك.
٤١	أطروحة (دكتوراه) - جامعة دمياط. كلية التربية. قسم أصول التربية، بعنوان التخطيط لمكافحة الفساد بالجامعات المصرية: فى ضوء المواصفة القياسية الدولية أيزو ٢٧٠٠١.
٤٢	أطروحة (ماجستير) - جامعة عين شمس. كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية. قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية، بعنوان دور الأبداع فى مكافحة الفساد الإداري لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالمنظمات الحكومية : دراسة ميدانية على العاملين بديوان عام محافظة القاهرة.
٤٣	أطروحة (ماجستير)- جامعة بنها. كلية التجاره .قسم المحاسبة، بعنوان إطار محاسبي مقترح لدعم آليات حوكمه الشركات الكويتية في مواجهه الغش والفساد: دراسة ميدانيه.
٤٤	أطروحة (دكتوراه) - جامعة طنطا . كلية الحقوق. قسم الاقتصاد والمالية العامة، بعنوان أثار الفساد على الأداء الاقتصادى للدولة : دراسة تحليلية مقارنة
٤٥	أطروحة (دكتوراه)جامعة اسيوط.كلية الخدمة الاجتماعية.قسم تنظيم مجتمع، بعنوان تقنيات طريقة تنظيم المجتمع فى تفعيل لجان مكافحة الفساد فى القطاع الحكومى فى مصر.
٤٦	أطروحة (ماجستير) - جامعة عين شمس. كلية البنات للآداب والعلوم والتربية. قسم أصول التربية، بعنوان الحوكمة الرشيدة مدخل لمواجهة الفساد الأكاديمي في بعض الجامعات المصرية.
٤٧	أطروحة (ماجستير)- جامعة الأسكندرية.كلية الحقوق.قسم القانون الدستوري، بعنوان الفساد الانتخابي وأثره على السياسة العامة للدولة : دراسة مقارنة.
٤٨	أطروحة (دكتوراه) - جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد و العلوم السياسية - قسم العلوم السياسية بعنوان تأثير الفساد فى الأمن الإنسانى للمجتمعات فى المراحل الانتقاليَّة: دراسة حالة العراق منذ ٢٠٠٣.
٤٩	أطروحة (دكتوراه) - جامعة بنها.كلية الحقوق .قسم الأقتصاد والمالية العامة بعنوان العلاقة بين إشكالية الفساد والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري.
٥٠	أطروحة (دكتوراه) - جامعة بنها.كليةالحقوق .قسم الأقتصاد والمالية العامة. بعنوان العلاقة بين إشكالية الفساد والنمو الاقتصادي : دراسة تطبيقيةعلى الاقتصاد المصرى.
٥١	أطروحة (دكتوراه) - جامعة حلوان. كلية الآداب. قسم علم المعلومات بعنوان حرية تداول المعلومات في مراكز المعلومات الحكومية.
٥٢	أطروحة (ماجستير) - جامعة أسيوط. كلية الآداب.قسم الإعلام بعنوان أطر معالجة الصحافة الاستقصائية لقضايا الفساد في المجتمع المصري "دراسة تطبيقية".
٥٣	أطروحة (ماجستير) - جامعة المنصورة. كلية الاداب. قسم الاعلام بعنوان دور الصحافة الاستقصائية فى تشكيل اتجاهات الجمهور الاردنى نحو قضايا الفساد الاقتصادى.
٥٤	أطروحة (ماجستير) - جامعة المنصورة. كلية الحقوق. قسم القانون العام بعنوان دور الاجهزة الرقابية فى مكافحة الفساد: دراسة مقارنة.
٥٥	أطروحة (ماجستير) - جامعة بنها.كلية التجارة.قسم المحاسبة بعنوان دراسة تحليلية لأهم اتجاهات تطوير نظام المحاسبة الحكومية في ضوء مبادىء الحوكمة باستخدام برنامج GFMIS

م	عنوان الدراسة
٥٦	أطروحة (ماجستير) - جامعة بنها.كلية التجارة.قسم المحاسبة بعنوان تطوير نظم الرقابة الداخلية لمواجهة الفساد المالي في الهيئات الحكومية : دراسة تطبيقية.
٥٧	أطروحة (ماجستير) - جامعة بنها.كلية التجارة.قسم محاسبة بعنوان استخدام الآليات الرقابية للحوكمة في تطوير نظام المحاسبة الحكومية الالكترونية في العراق : دراسة ميدانية.
٥٨	أطروحة (ماجستير) - جامعة بنها.كلية التجارة.قسم محاسبة. بعنوان تفعيل الرقابة المالية على الموارد العامة للموازنة بالتطبيق علي عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: دراسة ميدانية.
٥٩	أطروحة (ماجستير) - جامعة بنها، كلية التجارة، قسم المحاسبة بعنوان مدخل تحليلي لتطوير نظام الرقابة الداخلية للحد من ممارسات الفساد المالي في الوحدات الحكومية العراقية: دراسة ميدانية.
٦٠	أطروحة (ماجستير) - جامعة بني سويف. كلية الاداب. قسم الاجتماع بعنوان الثقافة التنظيمية والفساد الإداري : دراسة مقارنة بمحافظة بني سويف.
٦١	أطروحة (ماجستير) - جامعة حلوان. الكلية العسكرية لعلوم الإدارة لضباط القوات المسلحة. قسم المحاسبة. بعنوان إطار مقترح لتطبيق المراجعة الداخلية فى الوحدات الحكومية للحد من الفساد المالى والإدارى.
٦٢	أطروحة (ماجستير) - جامعة عين شمس.كلية الدراسات العليا للطفولة قسم الإعلام وثقافة الأطفال. بعنوان معالجة الأفلام السينمائية المصرية لصور استغلال أصحاب النفوذ للسلطة التنفيذية وعلاقتها بالصورة الذهنية المتكونة لدى المراهقين.
٦٣	أطروحة (ماجستير) - جامعة أسيوط- كلية الخدمة الاجتماعية. بعنوان الحوكمة الرشيدة كمدخل لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية بالجمعيات الأهلية.
٦٤	أطروحة (دكتوراه) - جامعة عين شمس، كلية الحقوق بعنوان إنفاذ الالتزامات الدولية لمكافحة الفساد في النظام القانوني المصري.

مرفق ١٤ المشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الفساد

م	الفعالية
١	الدورة العاشرة لفريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بفيينا ٢٧-٢٩/٥/٢٠١٩.
٢	اجتماع الجمعية العامة الرابع لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الأفريقية، شرم الشيخ خلال الفترة من ١٢-١٣/٦/٢٠١٩.
٣	الدورة العاشرة المستأنفة الأولى لفريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بفيينا بتاريخ ٢-٤/٩/٢٠١٩.
٤	اجتماع اللجنة التنفيذية السابع لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الأفريقية، مدغشقر خلال الفترة من ١٩-٢٠/١١/٢٠١١.
٥	الدورة العاشرة المستأنفة الثانية لفريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بأبوظبي بتاريخ ١٧-١٨/١٢/٢٠١٩.

م	عنوان الدراسة
٦	الدورة العاشرة لفريق منع الفساد باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بفيينا خلال الفترة من ٤-٦/٩/٢٠١٩.
٧	الدورة الثالثة عشر لفريق استرداد الموجودات باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بفيينا خلال الفترة من ٢٩-٣/٥/٢٠١٩.
٨	الدورة الثامنة لفريق التعاون الدولي باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بفيينا بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٩.
٩	الاجتماع الثالث لمؤتمر الدول الأطراف بالاتفاقية العربية لمكافحة الفساد – دولة المغرب خلال الفترة من ٧-٨/١/٢٠٢٠.
١٠	الاجتماع الرابع للجنة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد افتراضيًا يوم ٢١/١٢/٢٠٢٠.
١١	الدورة الحادية عشرة لمجموعة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد افتراضيًا خلال الفترة من ١٦-١٨/٧//٢٠٢٠ .
١٢	المشاركة بأعمال المؤتمر الثالث للشبكة العالمية لمسئولى إنفاذ القانون فى جرائم الفساد بمقر منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD بمدينة باريس.
١٣	المشاركة بأعمال المؤتمر السنوى لشبكة نزاهة الأعمال فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والمنتدى العالمى لمكافحة الفساد والنزاهة بمقر منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD بمدينة باريس.
١٤	المشاركة بالاجتماع الأول لمجموعة عمل مكافحة الفساد ACWG التابعة لمجموعة دول العشرين G20 باليابان.
١٥	المشاركة بفعاليات مؤتمر "طريق حرير نظيف" بالعاصمة الصينية بكين.
١٦	المشاركة بالملتقى الإقليمي الذى تنظمه الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية التونسية بالتعاون مع الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بتونس.
١٧	المشاركة بمؤتمر "الأيام الأفريقية للحوكمة تحت شعار "دعم تعاون افريقية مشترك لمنع الفساد بمقر الهيئة التونسية لمكافحة الفساد التونسية بدولة تونس.
١٨	المشاركة فى أعمال مؤتمر وطنى تحت شعار "مكافحة الفساد منهج تشاركى لتحقيق العدالة وضمان التنمية" بدولة تونس تنظمه الهيئة الوطنية التونسية لمكافحة الفساد.
١٩	المشاركة بفعاليات مؤتمر الكويت الدولى تحت عنوان "النزاهة من أجل التنمية" بدولة الكويت.
٢٠	المشاركة بفعاليات مؤتمر المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساى) وهيئات مكافحة الفساد الذى عُقد بمدينة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة.
٢١	الدورة الحادية عشرة – المستأنفة الأولى لمجموعة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد افتراضيًا خلال الفترة من ٣١ اغسطس إلى ٢ سبتمبر ٢٠٢٠.
٢٢	الدورة الحادية عشرة – المستأنفة الثانية لمجموعة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد افتراضيًا بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٢٠ .
٢٣	الدورة الحادية عشرة لاجتماع الفريق الحكومي مفتوح العضوية المعني بمنع الفساد افتراضيًا خلال الفترة من ٣١ اغسطس إلى ٢ سبتمبر ٢٠٢٠.

م	الفعالية
٢٤	الدورة الرابعة عشر لاجتماع الفريق الحكومي مفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات افتراضيًا خلال الفترة من ١٦-٢٠٢٠/٨/١٨.
٢٥	الدورة التاسعة لاجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاون الدولي افتراضيًا خلال الفترة من ١٦-٢٠٢٠/٨/١٨.
٢٦	المشاركة بالاجتماع الوزاري الأول لدول مجموعة العشرين فى مجال مكافحة الفساد تحت رئاسة المملكة العربية السعودية بتقنية الفيديو كونفرانس.
٢٧	الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد افتراضيًا بتاريخ ٧ /٢٠٢١/٥.
٢٨	الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الفساد، افتراضيًا خلال الفترة من ٢-٢٠٢١/٦/٤.
٢٩	اجتماع اللجنة التنفيذية الثامن لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الأفريقية، مدغشقر خلال الفترة من ٢٠٢١/٨/١٥.
٣٠	الدورة التاسعة لاجتماع مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشرم الشيخ بتاريخ ١٣-٢٠٢١/١٢/١٧.
٣١	الدورة الثانية عشرة لفريق منع الفساد باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد افترضيًا خلال الفترة من ١٤-٢٠٢١/٦/١٨.
٣٢	الدورة الثانية عشرة لفريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد افتراضيًا ١٤-٢٠٢١/٦/١٨.
٣٣	الدورة الخامسة عشر لفريق استرداد الموجودات باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد افتراضيًا خلال الفترة من ٦-٢٠٢١/٩/١.
٣٤	الدورة الثانية عشرة لفريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد افتراضيًا بتاريخ ١٤-٢٠٢١/٦/١٨.
٣٥	الدورة الثانية عشرة المستأنفة لفريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد افتراضيًا بتاريخ ٦-٢٠٢١/٩/١.
٣٦	الدورة العاشرة لاجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاون الدولي افتراضيًا خلال الفترة من ٦-٩/١ ٢٠٢١.
٣٧	مشاركة الجهاز المركزي للمحاسبات في الاجتماع رقم ٧٥ للمجلس التنفيذي للانتوساي، افتراضيًا بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٣
٣٨	المشاركة باجتماع شبكة هيئات الوقاية من الفسادNCPA بتقنية الاتصال المرئى.
٣٩	المشاركة بأعمال مؤتمر دولي في مجال إدارة قضايا الاحتيال المعقدة والذي تنظمه الدائرة الوطنية لمكافحة الفساد الرومانية DNA بتقنية الاتصال المرئى.
٤٠	المشاركة بأعمال المؤتمر الدولى الثالث "تدابير الوقاية من الفساد فى القطاع العام بدولة فلسطين" بتقنية الاتصال المرئى.

م	الفعالية
٤١	اجتماع اللجنة التنفيذية التاسع لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الأفريقية، بوجمبورا خلال الفترة من ٢٠٢٢/٢/٢١.
٤٢	الاجتماع الرابع لمؤتمر الدول الأطراف بالاتفاقية العربية لمكافحة الفساد –السعودية خلال الفترة من ٢٢-٢٠٢٢/٣/٢٣.
٤٣	الدورة الثالثة عشر لفريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بفيينا بتاريخ ١٣-٢٠٢٢/٦/١٧.
٤٤	الدورة الثالثة عشر لفريق منع الفساد باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بفيينا خلال الفترة من ١٥-٢٠٢٢/٦/١٧.
٤٥	اجتماع الجمعية العامة الخامس لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الأفريقية، بوجمبورا خلال الفترة من ٢٤-٢٠٢٢/٦/٢٠.
٤٦	مشاركة هيئة الرقابة الإدارية بصفتها رئيس اتحاد هيئات مكافحة الفساد الأفريقية في اجتماع الجمعية العامة الثامن لشبكة البرلمانيين الأفارقة لمناهضة الفساد، دولة بنين خلال الفترة من ٢٦-٢٠٢٢/٧/٢٩
٤٧	اجتماع اللجنة التنفيذية العاشر لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الأفريقية، افتراضيًا بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣.
٤٨	اجتماع اللجنة التنفيذية الحادي عشر لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الأفريقية، افتراضيًا بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٤.
٤٩	اجتماع اللجنة لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الأفريقية مع البنك الافريقي للتنمية، افتراضيًا بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٥.
٥٠	اجتماع متابعة تنفيذ الاعلان السياسى والدورة الثالثة عشر المستأنفة الأولى لفريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بفيينا بتاريخ ٥-٢٠٢٢/٩/٩.
٥١	المشاركة في اجتماع نظمته مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وسكرتارية مجموعة ايجمونت للتجمعات المالية بعنوان "الاشراف على الأصول الافتراضية والتحقيق فيها" الذي عقد افتراضيًا خلال الفترة من ٦-٧ سبتمر ٢٠٢٢.
٥٢	الاجتماع الخامس للجنة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بالقاهرة خلال الفترة من ١٨-٢٠٢٢/٩/١٩
٥٣	المشاركة بفعاليات المؤتمر الإقليمي لمكافحة غسل الأموال الذى نظمته وزارة العدل الأمريكية بمملكة البحرين.
٥٤	المشاركة بالاجتماع الثانى للشبكة العالمية لسلطات إنفاذ القانون لهيئات مكافحة الفساد Globe الذى عُقد بمدينة فيينا.
٥٥	المشاركة في اجتماع الدورة الأولى لفريق استعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد الذي عقد بالقاهرة خلال الفترة من ١٨-٢٠٢٢/٩/١٩
٥٦	مشاركة هيئة الرقابة الإدارية بصفتها رئيس اتحاد هيئات مكافحة الفساد الأفريقية في اجتماع الاتحاد مع البنك الافريقي للتنمية وتوقيع بروتوكول تعاون بين الجانبين خلال الفترة من ١٧-٢٠٢٢/٩/١٨

مرفق ١٥ أنشطة دعم قدرات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع ومكافحة الفساد.

م	النشاط
١	بتاريخ ٢٦/٢/٢٠١٩ تم عقد المؤتمر الثالث تفعيل دور منظمات العمل الأهلي في مكافحة الفساد بفندق تريومف مصر الجديدة .
٢	بتاريخ ١٢/٣/٢٠١٩ تم عقد مؤتمر مكافحة الفساد والاستراتيجية ١٩/٢/٢٠٢٢ بمحافظة السويس
٣	بتاريخ ١٦/٣/٢٠١٩ تم عقد مؤتمر دور منظمات العمل المدني في مكافحة الفساد والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ١٩/٢/٢٠٢٢ بمحافظة الإسكندرية .
٤	بتاريخ ١٨/٣/٢٠١٩ تم عقد مؤتمر مكافحة الفساد بمقر مركز شباب كفر الزيات محافظة الغربية
٥	خلال الفترة من ١٧-١٨/٧/٢٠١٩ تم عقد "ورشة عمل عن دور منظمات العمل الأهلي في التصدي لظاهرة الفساد ".
٦	خلال الفترة من ٧-٩/٩/٢٠١٩ تم عقد ورشة عمل بمحافظة الإسكندرية لعرض التوجهات الاستراتيجية للجنة العليا لمكافحة الفساد.
٧	بتاريخ ٨/١/٢٠١٩ تم عقد مؤتمر تحت عنوان "إطلاق مبادرة مجتمع بلا فساد" بقاعة المؤتمرات بمقر المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية – ش القصر العيني – القاهرة.
٨	بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٩ تم عقد مؤتمر تحت عنوان "دور منظمات العمل الأهلي في التصدي لظاهرة الفساد " بقاعة المؤتمرات جامعة المنوفية – شبين الكوم – محافظة المنوفية.
٩	بتاريخ ٢٣/١/٢٠١٩ تم عقد مؤتمر تحت عنوان "دور منظمات العمل الأهلي في التصدي لظاهرة الفساد " بمقر مكتبة مصر العامة بمدينة الزقازيق محافظة الشرقية.
١٠	بتاريخ ٢٨/١/٢٠١٩ تم عقد مؤتمر تحت عنوان "دور منظمات العمل الأهلي في التصدي لظاهرة الفساد " بقاعة المؤتمرات بفندق عروس النيل محافظة أسوان.
١١	بتاريخ ١٧/١١/٢٠١٩ تم عقد مؤتمر تحت عنوان "دور منظمات العمل الأهلي في التصدي لظاهرة الفساد " بقاعة المؤتمرات بديوان عام محافظة الوادي الجديد.
١٢	بتاريخ ٢/١١/٢٠١٩ تم عقد مؤتمر تحت عنوان "دور منظمات العمل الأهلي في التصدي لظاهرة الفساد" بقاعة المؤتمرات بديوان عام محافظة الغربية.
١٣	بتاريخ ١/١٢/٢٠١٩ تم عقد مؤتمر الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الاهلية بالتعاون مع الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية بالقليوبية، بالتعاون مع مديرية التضامن الاجتماعي دور المجتمع الأهلي في مكافحة الفساد بجمعية الشبان المسلمين ببنها.
١٤	بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠١٩ تم عقد مؤتمر الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الاهلية بالتعاون مع الجمعية المصرية لتنظيم الاسرة دور المجتمع الأهلي في مكافحة الفساد بنقابة المعلمين.
١٥	بتاريخ ١٣/١/٢٠٢٠ تم عقد مؤتمر المجتمع المدني لمكافحة الفساد بمحافظة البحيرة بحضور ٥٤٦ مشارك.
١٦	بتاريخ ٢٨/١/٢٠٢٠ تم عقد مؤتمر المجتمع المدني بنادي السعادة بطلخا محافظة الدقهلية بحضور السيد/ محافظ الدقهلية وعدد ٢٥٠ مشارك.

م	النشاط
١٧	بتاريخ ٥/٨/٢٠٢٠ تم عقد ندوة عن "دور منظمات العمل الأهلي في التصدي لظاهرة الفساد" الخاصة بمحافظتي البحيرة والأسكندرية.
١٨	بتاريخ ٨/٨/٢٠٢٠ تم عقد مؤتمر "دور منظمات العمل الأهلي في مكافحة الفساد" بمحافظة الغربية بمركز شباب كفر الزيات.
١٩	بتاريخ ٢/١/٢٠٢٠ تم عقد "ندوة مكافحة الفساد" بالغربية بمقر الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بالمحافظة.
٢٠	بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٢٠ تم عقد مؤتمر "دور منظمات العمل الأهلي في مكافحة الفساد بمحافظة الغربية" تحت رعاية السيد/ محافظ الغربية بقاعة المؤتمرات الكبرى بفندق عرفة.
٢١	خلال الفترة من ١١-١٢/٢/٢٠٢١ عقد ورشة عمل مكافحة الفساد المنعقد بمقر معهد التدريب والبحوث للصحة الإنجابية بالإسكندرية من ١١/٢/٢٠٢١ إلى ١٢/٢/٢٠٢١.
٢٢	بتاريخ ١٧/٨/٢٠٢١ تم عقد مؤتمر "تفعيل دور منظمات المجتمع الأهلية في مكافحة الفساد والقضية السكانية" بالغربية.
٢٣	بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٢١ تم عقد لقاء عن "تفعيل دور منظمات المجتمع الأهلية في مكافحة الفساد والقضية السكانية" بالإسكندرية.
٢٤	بتاريخ ١٥/٩/٢٠٢١ تم عقد مؤتمر عن "تفعيل دور منظمات المجتمع الأهلية في مكافحة الفساد والقضية السكانية" بالدقهلية.
٢٥	بتاريخ ١٨-٢٠/٩/٢٠٢١ تم عقد لقاء عن "تفعيل دور منظمات المجتمع الأهلية في مكافحة الفساد والقضية السكانية" بالإسكندرية.
٢٦	بتاريخ ٩/١١/٢٠٢١ عقد مؤتمر دور منظمات العمل الأهلي لمكافحة الفساد والقضية السكانية بالقاعة الكبرى بفندق سميراميس.
٢٧	بتاريخ ٦/١٢/٢٠٢١تم عقد مؤتمر "تفعيل دور منظمات المجتمع الأهلية في مكافحة الفساد " بالقاعة الكبرى بفندق سميراميس
٢٨	بتاريخ ١٤/١٢/٢٠٢١تم حضور الدكتور طلعت عبد القوى رئيس اللجنة العليا لمنظمات العمل الأهلي لمكافحة الفساد وعضو مجلس النواب بالمشاركة فى عرض التجربة المصرية لمكافحة الفساد خلال الجلسة التي خصصت مع هيئة الرقابة الإدارية بشرم الشيخ
٢٩	خلال شهر مارس ٢٠٢٢ بفندق سونستا المشاركة في ورشة العمل التي نظمتها هيئة الرقابة الإدارية مع هيئة الحوكمة الاقتصادية لمناقشة التصور لاستكمال الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ – ٢٠٣٠ وتم في اللقاء عرض تجارب عدد من الدول التي تعاملت مع قضية الفساد والاستراتيجيات التي وضعتها تلك الدول وأيضاً عرض التجربة المصرية في مواجهة الفساد .

شركاء في حماية مصالح الوطن

مصر - دائماً

الأكاديمية المصرية

www.aca.gov.eg